سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 704 – الأحد 17 آب/ أغسطس 2025 – السنة الرابعة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

"بوليفارد النصر" يوقظ كابوس "حلم حمص"

16

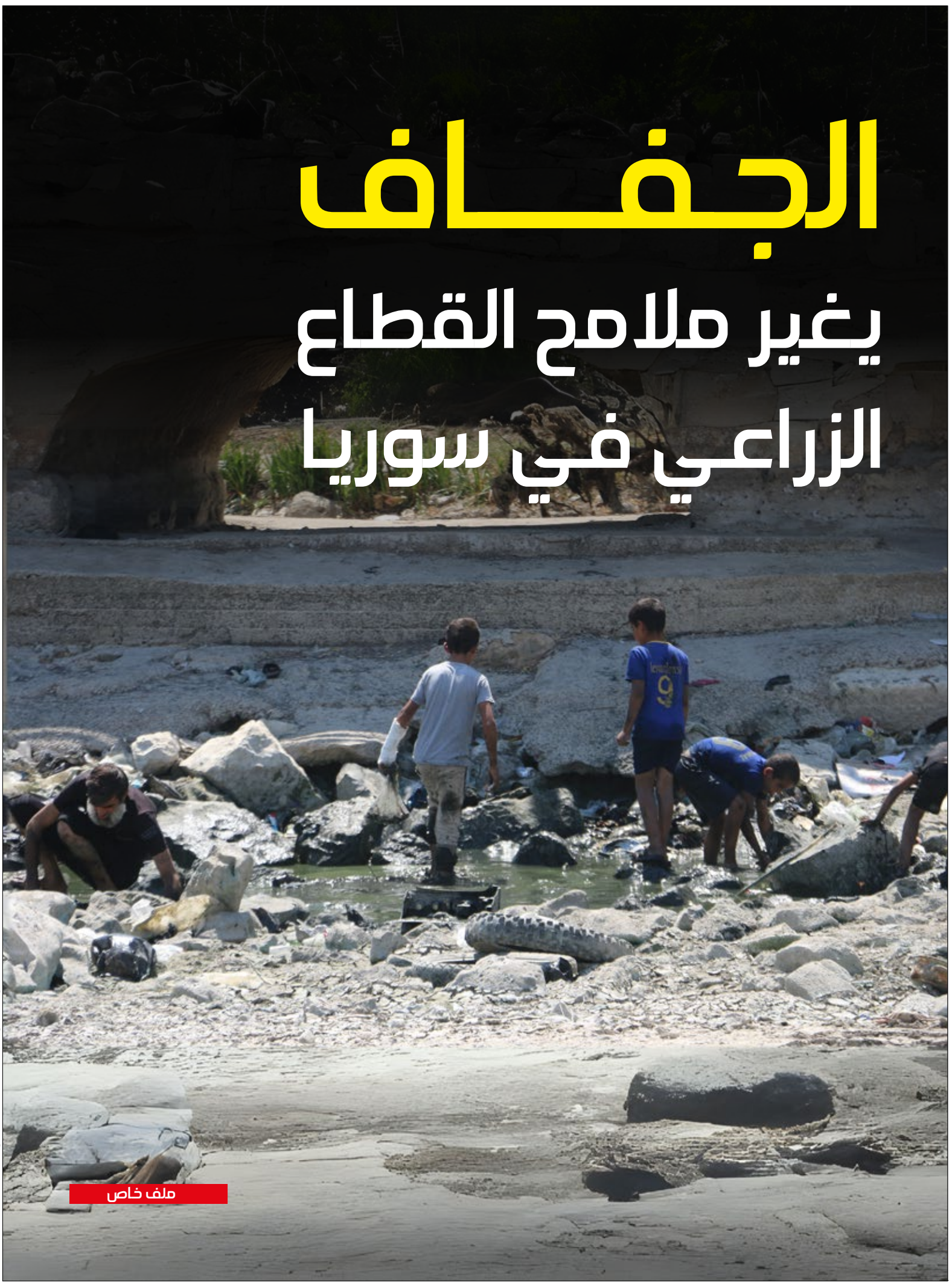

الجفاف يغير ملامح القطاع الزراعي في سوريا

ملف خاص

أطفال يستخرجون أسماكًا نافقة بسبب الجفاف في نهر العاصي بمدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي – 5 آب 2025 (عنب بلدي / محمد مصطو)

أخبار سوريا 02

مرحلة جديدة بعد قرارَي نزع سلاح "حزب الله" وترسيم الحدود

أخبار سوريا 04

روسيا تسعى إلى تثبيت حضورها في سوريا

شؤون محلية 06

تقنين الكهرباء يعيد الزخم للطاقة الشمسية في إدلب

شؤون محلية 08

وعود بتحسين الإنتاج المحلي

صنفان جديدان من القمح القاسي في سوريا

ثقافة وفن 20

الدوبلاج السوري
شركات تكسر الأجور والفنانون يدقون ناقوس الخطر

رياضة 23

ذهبية وبرونزيتان لـ "جودو داريا" في بطولة الأندية العربية بمصر

حر خانق ينهك دمشق..

لا كهرباء ولا "أمبيرات" والناس إلى الماء والمثلجات

لم يكن الأسبوع الماضي عاديًا عند السوريين الذين واجهوا موجة حر لاهبة اجتاحت أغلبية المحافظات، ولامست فيها درجات الحرارة 47 درجة، وهي معدلات قياسية غير مألوفة، خاصة عند أهالي دمشق الذين عانوا لهيب الحر في ظل الانقطاع المتكرر للكهرباء، ما يصعب عليهم الاعتماد على أجهزة التبريد.

وكان مشهد العائلات وهي تتجمع أمام محال المثلجات مألوفًا في مناطق دمشق خلال الفترة الأخيرة، وكذلك ارتياد المناطق والمسطحات...

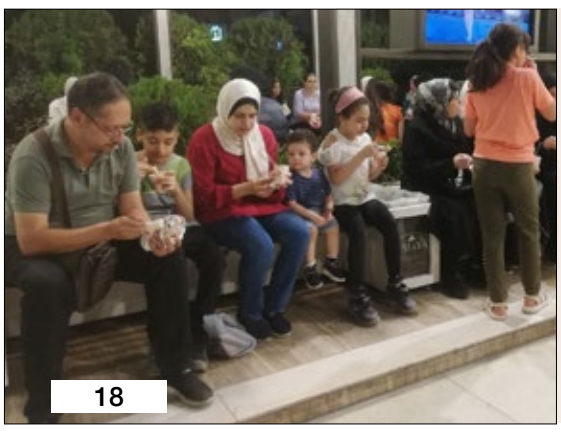

18

سوريـــا ولبنـــان..

مرحلة جديدة بعد قرارَي نزع سلاح "حزب الله" وترسيم الحدود

عنب بلدي – عمر علاء الدين

يأخذ قرار الحكومة اللبنانية بالتصديق على الورقة التي قدمها المبعوث الأمريكي، توماس براك، في 19 من حزيران الماضي، بنزع سلاح "حزب الله" اللبناني، بعدًا إقليميًا ودوليًا، باعتباره مرتبطًا بنشاط الحزب وارتباطاته الخارجية، إضافة إلى أن الورقة تحمل مبادرة أمريكية لترسيم الحدود بشكل كامل مع سوريا وإنهاء ملفات عدة.

وترتبط ورقة براك بشكل مباشر بالوضع في سوريا، حيث تتضمن في أحد بنودها "ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا بشكل واضح ودائم"، بحسب النص الحرفي الذي نشرته مجلة "المجلة" في 8 من آب الحالي.

وجاء في أحد بنود المرحلة الثانية من الورقة أنه "ينبغي للولايات المتحدة وفرنسا والأمم المتحدة تسهيل عملية ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا، على أن يُستكمل الترسيم في المرحلة الرابعة".

مضمون الورقة وموقع سوريا فيها

بحسب ما جاء في الورقة، فإن أحد الحوافز الدبلوماسية التي تقدمها الورقة للمسار اللبناني- السوري، "تخفيف مشروط للعقوبات الأمريكية، وتقديم حوافز اقتصادية مقابل نجاح عملية الترسيم".

الفصل الثاني من الورقة، تضمن مبادرة لترسيم وتحديد الحدود البرية والبحرية بين سوريا ولبنان والمناطق الاقتصادية الخالصة للدولتين.

ومن القضايا الرئيسة التي تناقشها الورقة، "غياب اتفاق رسمي بشأن الحدود الدولية بين البلدين"، و"الغموض في الحدود العقارية والإدارية داخل القرى الحدودية"، إضافة إلى "التردد السوري في الانخراط بعملية الترسيم دون الحصول على تنازلات إقليمية مقابلة"، بحسب نص الورقة.

ويتطلب ترسيم الحدود اللبنانية- السورية، بحسب المبادرة المقدّمة، إعادة فتح النقاشات حول عدد من المحاور التي وُصفت بـ"الحيوية" وهي:

• محور الهرمل- القصير: يجب أن يعكس الترسيم حدود السيطرة الإدارية اللبنانية كما كانت قائمة قبل عام 1975، لا سيما في المناطق الواقعة غرب نهر العاصي. كما ينبغي فصل السيطرة السورية على منطقة القصير عن أي تأثير عابر للحدود في منطقة الهرمل.

• حدود عرسال- القلمون: إعادة تثبيت الحدود العقارية التاريخية للبنان في محيط بلدة عرسال، استنادًا إلى خرائط الانتداب الفرنسي لعام 1933، وسندات الملكية الصادرة بعد الاستقلال.

• قطاع وادي خالد: ترسيم حدود واضحة باستخدام المسوحات الطوبوغرافية المشتركة التي أُجريت في خمسينيات القرن الماضي بين لبنان وسوريا، مع إدراج آلية لإدارة مشتركة لحوض المياه.

• سلسلة جبال لبنان الشرقية: يجب أن يُعتمد خط الجبال الفاصل الرئيس كمعلم لترسيم الحدود، على أن تقوم فرق المسح الفني التابعة للأمم المتحدة بتأكيد سيادة كل دولة على مرتفعاتها الرئيسة.

أما فيما يتعلق بالحدود البرية، فيُفترض أن تُجرى عملية التحقق من هذه القطاعات المرسّمة بشكل مشترك بين الفرق اللبنانية والسورية، وبمساندة من الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، والأمم المتحدة.

وبشأن الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، فيجب ترسيمها بدعم وتيسير من الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، والأمم المتحدة، وفق ما جاءت به الورقة التي قدمها براك.

وقدمت المبادرة عدة توصيات منها:

• بدء المفاوضات لترسيم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وسوريا بالتزامن مع تنفيذ المرحلة الأولى من الفصل الأول من هذه المذكرة، والانتهاء منها مع اختتام المرحلة الرابعة (خطة نوع السلاح خارج الدولة).

• تشكيل لجنة ثلاثية (لبنان، سوريا، خبراء خرائط من الأمم المتحدة) لتتولى عملية الترسيم الكامل للحدود البرية والبحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، بمساعدة الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، والأمم المتحدة.

• نشر وحدات من الجيش اللبناني وفقًا لخطة تنظمها قيادته، لضمان الترسيم الميداني الفعلي.

• ربط مراحل الترسيم بخطوات تدريجية للتطبيع الاقتصادي بين بيروت ودمشق.

• تمويل بناء أبراج مراقبة على طول الحدود البرية، وإنشاء مراكز حدودية تابعة للأمن العام والجمارك.

• تنظيم عودة النازحين السوريين إلى ديارهم.

• المساعدة في تسريع عملية إعادة الأسرى السوريين من لبنان إلى سوريا، ومعالجة ملف اللبنانيين المفقودين في سوريا.

• تمارس الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية ضغوطًا على الحكومة السورية لضمان التزامها الكامل بتنفيذ هذه المذكرة. أما بالنسبة لـ"الحوافز الدبلوماسية"، فهي الارتباط المشروط لتخفيف إضافي للعقوبات الأمريكية على سوريا بإتمام عملية الترسيم، إضافة إلى التزام الأطراف المانحة الدولية والصناديق العربية بدعم مشاريع التنمية الاقتصادية الريفية وغيرها من المشاريع في المناطق التي يتم ترسيمها، استنادًا إلى دراسة شاملة لإعادة الإنعاش الاقتصادي تُعدّها الحكومة اللبنانية.

كيف تنظر دمشق إلى الورقة

تنظر سوريا بـ"إيجابية" للملفات التي تخصها، وكانت تسعى طوال الأشهر الثمانية الماضية إلى ترسيم الحدود ومنع الاعتداءات التي يقوم بها "حزب الله" على الحدود، بحسب المحلل السياسي السوري حسام طالب.

كما أن دمشق، وفق ما قاله حسام طالب في حديث إلى عنب بلدي، تنظر بإيجابية إلى هذه الورقة (ورقة براك)، ودائمًا ما كانت تطلب من الجيش اللبناني الانتشار على الحدود ومنع وصول "حزب الله" إلى الحدود، لأنه يقوم دائمًا باعتداءات ومحاولة التدخل في سوريا.

وبالنسبة لما ورد في الورقة حيال "تردد سوريا في الانخراط بعملية الترسيم دون الحصول على تنازلات إقليمية مقابلة"، يعتقد طالب أن سوريا لا تتردد في موضوع ترسيم الحدود، بل من يتردد هو "الواقع في لبنان الذي يفرض على الحكومة اللبنانية عدم تطبيق التزاماتها مع الدولة السورية".

ويرى المحلل السياسي السوري أن ممارسة أمريكا أو السعودية الضغط على سوريا للالتزام بهذا الأمر هو غير دقيق، لأن المشكلة ليست عند سوريا بل هي في لبنان.

وأشار طالب إلى زيارة رئيس الوزراء اللبناني، نواف سلام، إلى سوريا في نيسان الماضي، والاتفاق على ترسيم الحدود ومن ثم مبادرة دمشق بنشر الجيش السوري على الحدود وتصديها لخروقات "حزب الله" أو العشائر الموالية له كآل جعفر أو آل بري، إلا أن لبنان لم يلتزم بهذا كما لم يلتزم بإخراج المعتقلين السياسيين في لبنان، الذين اعتقلوا لأسباب تتعلق بالنظام السابق.

وقال طالب، إن سوريا اعترضت على مماطلة لبنان، وتدخلت السعودية لعقد اجتماع بين وزيري الدفاع السوري واللبناني والرياض، لإعادة تفعيل ورقة التفاهم وما زال لبنان يماطل بها، معتبرًا أن سوريا ملتزمة بما اتفقت عليه مع لبنان ولا مشكلة لديها بتطبيقه طالما أن الطرف الآخر سيطبقه .

في المقابل، يرى الكاتب والصحفي اللبناني زياد علوش، أن الأساس في الموضوع السوري- اللبناني، هو "القرار السياسي بشكل العلاقة بين سوريا ولبنان".

وفي حديث إلى عنب بلدي، اعتبر علوش أن الأمور التقنية مثل الحدود والتهريب والسجناء السوريين في لبنان، والمختفين اللبنانيين في سوريا خلال الفترة السابقة، وودائع السوريين في المصارف اللبنانية، هي "تفاصيل"، إذا ما اتخذ قرار سياسي بين البلدين بتشكيل علاقة استراتيجية يكون فيها "التقاطع وليس التعارض".

وقال علوش، إن "النظام السوري الجديد"، على الرغم من المشكلات سواء في السويداء أو مع "قسد"، فإن هناك فيه من يتخذ القرار، وقد عبر الرئيس الشرع والمسؤولون السوريون أكثر من مرة عن أن تكون العلاقة مع لبنان من دولة لدولة، لكن علوش يرى أن شكل العلاقة وإن كان قرارًا سياسيًا فإنه لم يعد يختص بين دولتين، بل دخل مسارات إقليمية متشابكة.

سوريا غير مهتمة بنزع سلاح "الحزب"

لم تخرج عن الحكومة السورية أي تصريحات تتعلق بنزع سلاح "حزب الله" في الآونة الأخيرة، وهو ما عزاه المحلل السياسي حسام طالب، إلى أن سوريا "غير مهتمة ولا تتدخل بشؤون الدول الأخرى".

لكن أثر نزع سلاح "حزب الله" سيكون إيجابيًا، وفق رؤية طالب، وسيسهم بتطور العلاقة بين وسوريا ولبنان، أما إذا بقي "الحزب" والعشائر الموالية له على الحدود تنتهك السيادة السورية، فسيؤثر على العلاقة سلبًا.

زياد علوش، الكاتب الصحفي اللبناني، يعتقد أن نجاح مسار الحكومة اللبنانية بنزع سلاح "حزب الله"، وبسط سيطرتها على كامل التراب اللبناني، يعني أن لبنان متقاطع مع المسار الذي سلكته سوريا والذي ستكون له نتائج مهمة أبرزها في الاقتصاد الأمن، فسوريا موعودة بورشة إعمار، كما قال علوش، كما لبنان كذلك في حال تمام المسار، ولا بد أن يكون للبنان دور مهم في سوريا والعكس بالعكس.

أما في حال تعطل هذا المسار (نزع سلاح الحزب)، وكان القرار اللبناني ملتبسًا فـ"هذا يقودنا بالاستنتاج إلى أن القرار السوري في مكان والقرار اللبناني في مكان، وهذا ما قد يعقد الأمور أكثر"، وفق الكاتب اللبناني، الذي يرى أن الأمور تسير بشكل إيجابي.

وعن تداعيات تطبيق ورقة براك على العلاقة بين سوريا ولبنان، يرى علوش أن القراءة الجديدة بين سوريا ولبنان لم تبدأ بعد بشكل فعلي، وهي تنتظر قدرة الحكومة اللبنانية على تنفيذ ما تعهدت به ببسط سلطتها الكلّية على الأرض اللبنانية.

وأضاف أن الدولة السورية حددت وجهتها الإقليمية والدولية واتخذت قرارها، وهي بانتظار الشريك اللبناني وفق الرؤية والمشروع العربي بعيدًا عن "الهلال الشيعي" و"ممر داوود".

ويعبر مصطلح "الهلال الشيعي" عن مناطق نفوذ إيران في العراق وسوريا ولبنان، وتعد سوريا إحدى أهم ركائزه، بحسب تقرير لمركز " جسور للدراسات"، إلا أنه انتهى بسقوط نظام الأسد.

ماذا جرى في لبنان

أثير النقاش بشأن نزع سلاح "حزب الله" منذ أن انقلب ميزان القوى في لبنان، بسبب الحرب مع إسرائيل العام الماضي، والإطاحة بحليف "حزب الله" في سوريا، بشار الأسد.

ويعتبر الحزب أقوى الجماعات العسكرية التي تدعمها إيران في المنطقة، ولكن خطوط إمداده إلى إيران عبر سوريا انقطعت بعد الإطاحة بالأسد في 8 من كانون الأول 2024.

الحكومة اللبنانية صدّقت، في 7 من آب الحالي، على ورقة المبعوث الأمريكي، توماس براك، التي نصت على حصرية السلاح وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها وضمان استدامة وقف الأعمال العدائية وإنهاء الوجود المسلح لجميع الجهات غير الحكومية، بما فيها "حزب الله"، على كامل الأراضي اللبنانية، وانسحاب إسرائيل من النقاط الخمس، وتسوية القضايا الحدودية وقضايا الأسرى بالطرق الدبلوماسية من خلال مفاوضات غير مباشرة.

وتشمل الورقة، "إنهاء الوجود المسلح لجميع الجهات غير التابعة للدولة بشكل تدريجي، بما في ذلك (حزب الله)، في جميع الأرجاء اللبنانية، شمال وجنوب نهر الليطاني، وتقديم الدعم اللازم للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي".

"حزب الله" أعلن أنه سيتعامل مع قرار الحكومة اللبنانية بتجريده من سلاحه "كأنه غير موجود"، متهمًا إياها بارتكاب "خطيئة كبرى" في اتخاذ قرار يجرّد لبنان من سلاح مقاومة العدو الإسرائيلي"، معتبرًا في بيان أن "ما قررته الحكومة هو جزء من استراتيجية الاستسلام، وإسقاط صريح لمقومات سيادة لبنان".

لم تحد العلاقة بين سوريا ولبنان صيغة على قرار سياسي بل أصبحت متشابكة بحسابات إقليمية وحولية – 4 آذار 2025 (رئاسة الجمهورية السورية)

روسيا تحاول تثبيت حضورها في سوريا ودمشق تسعى إلى "شراكة أمنية"

عنب بلدي – شعبان شامية

دأبت موسكو خلال الأسابيع الماضية على تأكيد أنها تتعامل مع الواقع الجديد في سوريا انطلاقًا من مبدأ ضمان مصالحها، وعدم الظهور بمظهر "الخاسر استراتيجيًا" بسبب سقوط نظام الأسد، إذ كانت الحليف الأقوى له.

وتسعى روسيا لإقامة نوع من التوازنات الجديدة في العلاقة مع الحكومة الحالية بدمشق، تحافظ فيها على الحدود الدنيا لمكاسبها السابقة، بما في ذلك الوجود العسكري على ضفاف البحر المتوسط.

في حين تسعى الحكومة الانتقالية في دمشق لتغيير المنحى في شراكاتها وعلاقاتها الجديدة مع روسيا، على خلاف الدور الذي اعتمد به عليها نظام الأسد، كملف التسليح ودعم عملياته العسكرية ضد المعارضة المسلحة واستهداف المدن، خاصة في الشمال السوري، لتأخذ العلاقة الجديدة منحى التعاون والتنسيق الأمني.

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يلتقي نظيره الروسي سيرغي لافروف في موسكو – 31 تموز 2025 (وزارة الخارجية السورية/فيسبوك)

وحول طبيعة ما دار في زيارة وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إلى موسكو، ولقائه نظيره الروسي سيرغي لافروف، والرئيس فلاديمير بوتين، في 31 من تموز الماضي، ذكر الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي ديمتري بريجع، أن "الخبر المؤكد" هو أن دمشق أبدت اهتمامًا بعودة دوريات الشرطة العسكرية الروسية إلى محافظات جنوبي سوريا، على نحو يشبه ما كان قبل سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول 2024.

وأشار بريجع، في حديث لعنب بلدي، إلى أن التحركات الروسية الأخيرة في القامشلي شمال شرقي سوريا جرت من دون مشاركة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وهذا يعكس فتح صفحة جديدة على صعيد الملفين العسكري والأمني بين موسكو ودمشق.

وأوضح الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي، أن تثبيت خبار الاستعانة بقدرات الشرطة العسكرية الروسية، جاء كأداة للحد من الاختراقات الإسرائيلية وإدارة خطوط التماس جنوبًا.

علاقة جديدة.. ما طبيعتها

جوهر الصفحة الجديدة صاغه فريق سوري- روسي مشترك، لكن الدور الأبرز كان لماهر الشرع، الأمين العام لرئاسة الجمهورية السورية، الذي تولى هندسة قنوات الاتصال الأمنية ووضع قواعد الاشتباك السياسية مع موسكو، بحسب الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي.

ويرى أن الدور الذي لعبه ماهر الشرع، أتاح لوزارة الخارجية السورية، برئاسة أسعد الشيباني، ووزارة الدفاع بقيادة اللواء مرهف أبو قصرة، تحويل التفاهمات السياسية إلى ترتيبات ميدانية منضبطة، وفق ما ذكره الخبير لعنب بلدي.

بريجع وصف ماهر الشرع بـ"ضابط الإيقاع بين المؤسستين الأمنية والدبلوماسية"، إذ يمنح الغطاء السياسي للخطط الميدانية ويضمن بقاء القناة الروسية جزءًا من منظومة الأمن الوطني.

الخطوة المتخذة، وفق بريجع، تأتي لأن دمشق ترى أن عودة الدوريات الروسية في الجنوب تخدم غرضين رئيسين، أولهما تقليص النشاط العسكري الإسرائيلي ومنع التغلغل داخل العمق السوري، وثانيهما إدخال عنصر ضبط خارجي موثوق على خطوط التماس بما يمنع انفلات الوضع المحلي والمناطقي.

ولفت الخبير بالشؤون الروسية إلى أن موسكو تقرأ هذه الخطوة كفرصة لاستعادة دورها الضابط جنوبًا، مع الحفاظ على ركائز وجودها الاستراتيجي في طرطوس وحميميم بريف اللاذقية على شواطئ المتوسط، وتوسيع هوامش الوساطة عند الحاجة.

وأكد بريجع أن اهتمامات روسيا في الشرق الأوسط يحول دون إمكانية تسليم قواعدها العسكرية في سوريا، للاحتفاظ بدورها في هذه المنطقة، إذ تعد قواعدها في سوريا أساس هذا الدور والنفوذ بالشرق الأوسط.

مصالح روسيا

يعد تمسك موسكو بقواعدها العسكرية في طرطوس وحميميم عنصرًا حقيقيًا لاختبار مستقبل العلاقة، بحسب الخبير بريجع.

فبينما تنظر روسيا إلى هذه المنشآت بوصفها مرتكزات استراتيجية على المتوسط، ترى دمشق أن الحفاظ على السيادة يقتضي إعادة النظر في شروط استخدام هذه القواعد.

وتابع الخبير الروسي أن سوريا تبحث عن نموذج يضمن التنسيق الأمني دون الإخلال بالتوازن الاستراتيجي للدولة السورية، وهنا تبرز ضرورة تطوير نموذج قانوني جديد يُحوّل الوجود الروسي من واقع مفروض إلى شراكة مدروسة تحكمها شفافية، وجداول زمنية، وآليات رقابة سورية داخلية.

وعلى المستوى الإقليمي، تؤكد موسكو مؤخرًا أنها ماضية في سياسة الحضور المتوازن في الشرق الأوسط، وأن الدفاع عن وحدة الأراضي السورية يمر بترتيبات أمن حدودي جنوبًا، وتنسيق مدروس مع العواصم المؤثرة، وفقًا لتحليل الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي.

وحول تعامل الولايات المتحدة وإدارة ترامب مع المشهد الجديد في العلاقات السورية- الروسية، رجّح بريجع التعامل الأمريكي ببراغماتية حذرة، فهي تركّز على حماية قواتها شرقي سوريا ومنع توسع النفوذ الإيراني جنوبًا، مع الحفاظ على قنوات فك الاشتباك مع الروس.

ويرى بريجع أن الولايات المتحدة قد تجد في عودة الدوريات الروسية أداة لاستقرار تكتيكي، إذا ضمنت عدم المساس بمصالحها وحرية عملها ضد تنظيم "الدولة".

في حين يربط الموقف الإسرائيلي تقييمه للخطوة الجديدة بين موسكو ودمشق بطبيعة التفاهمات مع موسكو ومدى القدرة على الحد من التمدد الإيراني، وفق بريجع.

وبهذه الخطوة، بحسب بريجع، تؤكد موسكو استمرار استراتيجيتها الشرق أوسطية والدفاع عن وحدة الجغرافيا السورية عبر ترتيبات ضبط أمني تحقق الردع وتوسع هوامش الوساطة الإقليمية.

عودة الدوريات الروسية

حول عودة الدوريات العسكرية الروسية برفقة قوات الأمن الداخلي السورية في المنطقة الساحلية، يرى بريجع أنها تأتي لـ"تأمين تلك المناطق وتقوية الدور الأمني الروسي".

وكانت صحيفة "كوميرسانت" الروسية، ذكرت نقلًا عن مصادر، قبل أيام، أن الحكومة السورية أبدت اهتمامًا بعودة دوريات الشرطة العسكرية الروسية إلى المحافظات الجنوبية من سوريا.

وترى دمشق في هذه الخطوة وسيلة للحد من النشاط العسكري الإسرائيلي الذي يسيطر منذ نهاية 2024 على أجزاء من الجنوب السوري ويقيم فيها منطقة عازلة بحجة حماية حدوده الشمالية والطائفة الدرزية المحلية، بحسب الصحيفة.

ونقلت "كوميرسانت" عن مصدر حضر اجتماع وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، مع الجالية السورية في موسكو مطلع آب الحالي، أن عودة روسيا إلى مواقعها السابقة قد "تمنع إسرائيل من التدخل في الشؤون السورية".

ويعتقد المصدر أن موسكو قادرة أيضًا على تنظيم العلاقات بين الحكومة السورية الانتقالية والإسرائيليين.

ولفتت الصحيفة إلى أنه بعد تغيير السلطة في دمشق، ووصول أحمد الشرع لسدة الحكم، احتل الجيش الإسرائيلي جزءًا من المناطق الجنوبية من سوريا، معلنًا عن إنشاء منطقة عازلة، بهدف مُعلن وهو ضمان أمن حدود إسرائيل وحماية الطائفة الدرزية. وفي الوقت نفسه، اضطرت روسيا إلى الحد من وجودها العسكري في المنطقة.

وعزا مصدر "كوميرسانت" تنامي النشاط الروسي في القامشلي شمال شرقي سوريا إلى تعزيز التعاون بين الحكومة السورية وموسكو، لافتًا إلى أن الدوريات جرت من دون مشاركة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) التي لم تتوصل حتى الآن إلى اتفاق مع الحكومة بشأن وضع مناطق الأكراد.

وبحسب خبراء روس، فإن الوجود الروسي في محافظات جنوبي سوريا بمرحلة ما قبل تغيير السلطة في دمشق كان "يلبي المصالح الإسرائيلية"، معتبرين أن "وجود الدوريات الروسية كان من شأنه منع نشر مجموعات موالية لإيران في الجنوب، لكنه كان من الصعب تحقيق ذلك بسبب انعدام معيار واضح لتحديد ما القوات المرتبطة بإيران".

وفي 31 من تموز الماضي، وصل وزير الخارجية والمغتربين، أسعد الشيباني، إلى العاصمة الروسية موسكو، برفقة وفد رسمي، والتحق به بعد وصوله بساعات وزير الدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، الذي عقد اجتماعًا مطولًا مع نظيره الروسي، أندريه بيلاوسوف.

والتقى الشيباني نظيره الروسي سيرغي لافروف، ولاحقًا استقبله الرئيس فلاديمير بوتين في "الكرملين"، إذ أكد الطرفان خلال اللقاء على انطلاق مرحلة جديدة من الشراكة السورية- الروسية تقوم على احترام السيادة ودعم وحدة الأراضي، وعلى رفض موسكو أي تدخلات إسرائيلية في سوريا.

بعد أحداث السويداء

القرار "2254" إلى الواجهة.. ما الجديد؟

عنب بلدي – لمى دياب

أعاد مجلس الأمن الدولي في بيان رئاسي، صدر في 10 من آب الحالي، الإشارة إلى قراره "2254" (2015) وبيانه الرئاسي (S/PRST/2025/4) وبيانه الصحفي الصادر في 17 من كانون الأول 2024، في إشارة إلى تغيّر لاحظه المراقبون حيال الموقف الدولي مما يجري في سوريا، بعد أعمال عنف اندلعت بمحافظة السويداء في سوريا منذ 12 من تموز الماضي.

الجزء اللافت في البيان مع تأكيد المجلس التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، هو الدعوة إلى تنفيذ عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، استنادًا إلى المبادئ الرئيسة الواردة في القرار "2254". ويشمل ذلك حماية حقوق السوريين كافة، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني.

وشدد على ضرورة أن تلبي هذه العملية السياسية التطلعات المشروعة للسوريين قاطبة، وأن تحميهم جميعًا وتمكّنهم من تقرير مستقبلهم على نحو سلمي ومستقل وديمقراطي.

وجدد مجلس الأمن التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في دعم عملية الانتقال السياسي في سوريا وفق المبادئ التي ينص عليها القرار "2254"، وأكد دعمه لجهود مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في هذا الصدد.

ويأتي هذا التطور بعد مفاوضات عقب سقوط النظام في 8 من كانون الأول 2024، وضغط باتجاه تجاوز القرار على اعتبار أنه يتناول في بنوده ظروفًا كانت سائدة في ظل النظام السابق، ما يعني أن سقوطه يستدعي التفكير في صيغة مختلفة أو إلغاء القرار نهائيًا.

موقف دمشق والتداعيات

ظهور أصوات جديدة تطالب بتطبيق القرار "2254" ليست مسألة مفاجئة، وطرح هذا الأمر لأول مرة بعد سقوط بشار الأسد، في اجتماع العقبة المنعقد في 14 من كانون الأول 2024، وكان وراء هذا الطرح المسؤول الأممي غير بيدرسون، بهدف إبقاء دور أممي في العملية السياسية بسوريا، وحيثما واجهت الحكومة السورية هذا الطرح بالرفض، بحسب المحلل السياسي حسن النيفي.

وأعلنت الحكومة أن هذا القرار مرتبط بعملية تفاوضية مع نظام الأسد الذي سقط، وبالتالي لا يوجد مبرر له، وفق النيفي.

يرى النيفي، في حديث إلى عنب بلدي، أن طرح القرار اليوم يعد مؤشرًا واضحًا على أن تداعيات ما حصل في الساحل، ويحدث في السويداء، لها دور كبير في زيادة الحذر والتحفظات لدى الدول المؤثرة من مستقبل العملية السياسية في ضوء ما تعتبره أطراف عديدة انفرادًا في الحكم واستحواذًا كاملًا على السلطة من جانب القيادة الحالية للبلاد.

وأوضح النيفي أن الأطراف التي تدفع باتجاه عودة القرار "2254" هي الأمم المتحدة أولًا، وفرنسا وأمريكا ثانيًا، بالتوازي مع مطالب داخلية بتطبيقه خاصة من جانب الأقليات الطائفية والعرقية في سوريا.

وحول تداعيات هذا القرار إن تم تطبيقه، لفت النيفي إلى أن من المبكر التكهّن بتداعيات تطبيقه إذا ما يتم فعلًا، وهو مشكوك فيه باعتبار أن الحكومة السورية لها رأي سلبي في استحضاره، فضلًا عن أن المطالبة شيء والتطبيق شيء آخر.

وصدر القرار "2254" عام 2015، وطيلة تسع سنوات لم يطبق بالمطلق نتيجة رفض نظام الأسد، علمًا أن السوريين كانوا يقتلون بالبراميل والكيماوي، بحسب ما قاله النيفي.

وأشار إلى أن الحكومة السورية تنظر إلى القرار على أنه نوع من الوصاية التي تحاول أطراف دولية فرضها عليها، في حين تنظر أطراف أخرى (الأقليات) على أنه ضامن لحقوقها في المشاركة بالسلطة، بينما هدف الأمم المتحدة أن تكون العملية السياسية في سوريا تحت مظلة أممية.

ويعتقد النيفي أن الأيام المقبلة ستشهد جولة من المباحثات أو المفاوضات بين الحكومة السورية والأمم المتحدة ممثلة بمبعوثها الدولي غير بيدرسون، حول إعادة النظر بالقرار الأممي المذكور، مشيرًا إلى أنه "يمكن للطرفين الوصول إلى نوع من التسوية في إجراءات تطبيقه، لأن القرار كما ورد بصيغته الأصلية لا يمكن تطبيقه، نظرًا للمتغيرات التي حصلت جراء سقوط النظام".

لا دلالات زمنية

المحلل السياسي فراس علاوي، أوضح خلال حديث إلى عنب بلدي أن القرار لم يلغَ أو تم تجاوزه بالنسبة للأمم المتحدة، والدليل هو بقاء مبعوث الأمم المتحدة غير بيدرسون، وذُكر أكثر من مرة، ولكن التطورات على الأرض تجاوزت البنود الأولى منه، التي تعتمد على المفاوضات مع نظام بشار الأسد وهيئة الحكومة الانتقالية، لأنهما سقطا مع سقوط النظام.

وطرحه بهذا التوقيت لا توجد له أي دلالات أخرى، لأن الحديث عن البندين الأخيرين المتعلقين بالانتخابات والدستور لم يتوقف، وهما لا يزالان مطروحين بإشراف الأمم المتحدة، وفق علاوي.

وتابع أنه من المحتمل أن تكون هناك أطراف دولية تضغط باتجاه تنفيذ القرار خاصة بما يتعلق بالبندين الأخيرين، موضحًا أن "من الممكن أن يكون هناك قرار محدّث من مجلس الأمن يتعلق بالانتخابات والدستور".

جدول زمني

لا يستبعد المحلل السياسي فراس علاوي أن يكون هناك ضغط من الأمم المتحدة بخصوص الانتخابات والدستور متذرعة بهذا القرار أو بأي قرار معدل يشبهه، وبرأيه فإن هذا يتوافق مع مسار الحكومة التي تعمل على تطبيق خطتها القائمة على انتخابات مجلس الشعب ومن ثم اللجنة الدستورية ومن بعدها الانتخابات.

ولفت إلى أن من الممكن أن يكون هناك قرار يطلب من الحكومة الاستعجال أو وضع برنامج زمني لهذه الخطوات، مضيفًا أنه "ربما سيتم بحث فترة المرحلة الانتقالية إذ تم الحديث عن القرار (2254) بجدية في مجلس الأمن ووضع خارطة طريق بالتعاون مع الحكومة السورية".

وأشار علاوي إلى أنه لا يعتقد أن تطبيق القرار "2254" بشكله الأخير المتضمن الانتخابات والدستور سيؤثر على العملية الانتقالية في سوريا، كما أن بقية الشروط تنفذها الحكومة بشكل ذاتي سواء اللجنة الدستورية والانتخابات ولا تؤدي إلى تغير موازين القوى.

وبيّن علاوي أن الأطراف السورية المتفقة مع الحكومة السورية رؤيتها واضحة، أما القوى الأخرى التي لا تتفق مع رؤية الحكومة، فربما تضع تفسيرات أخرى فيما يخص قضيتي الانتخابات والدستور.

ويرى أن الحكومة السورية لن ترفض الانتخابات والدستور، لذلك لا توجد حاجة تدفع باتجاه الفصل السابع، خاصة أن هناك رغبة دولية بالاستقرار في سوريا، فهو مستبعد وربما يتم الحديث عن جدول زمني لتطبيق البندين الأخيرين.

ما القرار "2254"؟

- صدر "القرار 2254" عن مجلس الأمن في 18 من كانون الأول 2015 كخارطة طريق للحل السياسي في سوريا، ومن أبرز بنوده:
- أكد على بيان جنيف 2012 وبياني فيينا كأساس لانتقال سياسي بقيادة سورية.
- دعا إلى مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمعارضة برعاية الأمم المتحدة، وتشكيل حكم انتقالي غير طائفي خلال ستة أشهر، ثم دستور جديد وانتخابات خلال 18 شهرًا بمشاركة السوريين كافة.
- ربط بين وقف إطلاق النار والمسار السياسي، مع آلية مراقبة، واستثنى العمليات ضد تنظيم "الدولة" و"جبهة النصرة" من التهدئة.
- شدد على تدابير لبناء الثقة، بينها إطلاق المعتقلين وضمان وصول المساعدات الإنسانية.
- طالب بوقف الهجمات على المدنيين والمرافق الطبية، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين والنازحين وإعادة إعمار المناطق المتضررة.
- أبقى الملف تحت متابعة مجلس الأمن مع تكليف الأمين العام بتقديم تقارير دورية.

مجلس الأمن الدولي أثناء التدخل السلبي بعملية الانتقال السياسي في سوريا – 11 آب 2025 (رويترز)

إضافة إلى ملف "الإيغور"..

ماذا تريد الصين في سوريا

عنب بلدي – كريستينا الشماس

بعد التغيّر السياسي في سوريا وسقوط النظام السابق، تبرز الصين كأحد الفاعلين الدوليين الذين يسعون إلى إعادة صياغة علاقتهم مع الحكومة الحالية في سوريا، كمحاولة للمحافظة على إرث من العلاقات الدبلوماسية الوطيدة والمصالح الاقتصادية التي سبقت التحول في المشهد السياسي السوري.

وبادرت الصين بعد شهر من سقوط النظام السابق لفتح صفحة جديدة مع سوريا، عبر إرسال وفد على رأسه سفير الصين بدمشق، شي هونغ وي، إذ التقى الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع.

ولم تذكر الرئاسة السورية أي تفاصيل حول الاجتماع الذي عُقد في شباط الماضي، والمواضيع التي نُوقشت فيه.

وتجددت زيارات السفير الصيني، شي هونغ وي، إلى دمشق في تموز الماضي، وفي 10 من آب الحالي، أجرى زيارة التقى خلالها وزير الخارجية والمغتربين السوري، أسعد الشيباني، وبحث الجانبان المستجدات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات.

أعادت هذه الزيارات إحياء ملف العلاقات السورية- الصينية، الذي ظل نادر الخليل، مضيفًا أن سوريا بحاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، والصين لديها قدرات مالية وتقنية هائلة في هذا المجال، كما أنها تريد ضمان حصة لها في صفقات إعادة الإعمار، خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية.

وأشار الخليل إلى أن هناك مصالح جيوسياسية لدى الصين التي تسعى لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط لتنفيذ مشروعها "الحزام والطريق"، وتعتبر سوريا موقعًا استراتيجيًا يخدم هذا المشروع.

كما تحاول الصين كسب موطئ قدم استراتيجي في منطقة حيوية تنافس فيها الولايات المتحدة وروسيا، بمحاولة منها لتحقيق التوازن الإقليمي، فمع عودة العلاقات السورية- الأمريكية جزئيًا، تريد الصين ضمانات بألا تصبح سوريا تحت النفوذ الغربي بالكامل. وهذا يعكس موقف الصين تجاه الغرب، فهي ترفض التدخل الخارجي بعملية إعادة الاتفاق بين الطرفين.

ويرى الباحث السياسي نادر الخليل، أن العلاقات السورية- الصينية تشهد مرحلة من التجديد، بعد سنوات من الدعم الصيني الثابت للنظام السوري السابق خلال سنوات الثورة السورية، ويعكس اللقاء الأخير بين وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، والسفير الصيني، شي هونغ وي، استمرار النهج الصيني في تعميق الشراكة مع سوريا، لكن في إطار جديد بعد التغيرات السياسية الأخيرة في دمشق.

وكانت الصين أحد أهم حلفاء نظام الأسد، واستخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن عدة مرات لحماية النظام السابق من العقوبات الدولية، كما قدمت دعمًا دبلوماسيًا واقتصاديًا محدودًا مقارنة بدور روسيا العسكري، أما اليوم مع السلطة الجديدة في سوريا، فتبدو بكين حريصة على إعادة ترتيب أوراقها، مع الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، بحسب الخليل.

"الحزام والطريق".. مصالح متبادلة

هناك عدة عوامل تدفع الصين إلى تعزيز علاقاتها مع سوريا في هذه المرحلة، منها المصالح الاقتصادية وإعادة الإعمار، بحسب الباحث السياسي نادر الخليل، مضيفًا أن سوريا بحاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة، والصين لديها قدرات مالية وتقنية هائلة في هذا المجال، كما أنها تريد ضمان حصة لها في صفقات إعادة الإعمار، خاصة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية.

وأشار الخليل إلى أن هناك مصالح جيوسياسية لدى الصين التي تسعى لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط لتنفيذ مشروعها "الحزام والطريق"، وتعتبر سوريا موقعًا استراتيجيًا يخدم هذا المشروع.

كما تحاول الصين كسب موطئ قدم استراتيجي في منطقة حيوية تنافس فيها الولايات المتحدة وروسيا، بمحاولة منها لتحقيق التوازن الإقليمي، فمع عودة العلاقات السورية- الأمريكية جزئيًا، تريد الصين ضمانات بألا تصبح سوريا تحت النفوذ الغربي بالكامل. وهذا يعكس موقف الصين تجاه الغرب، فهي ترفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، فضلًا عن امتلاكها أسبابًا وملفات داخلية خاصة بها لا تريد استخدامها ضدها، وهو ما يتوافق مع خطاب السلطة الجديدة في دمشق حول فرض سيادتها ورفض التدخل الخارجي في شؤونها.

بالمقابل، تحدث الخليل عن مصالح سوريا في إعادة رسم العلاقة مع الصين، والتي تتجلى بمحاولة الحصول على دعم مالي واستثماري لإعادة الإعمار، وتعزيز الشرعية الدولية عبر التحالف مع قوة عظمى مثل الصين، وتنويع التحالفات لتجنب الاعتماد الكلي على روسيا أو الغرب.

ومن وجهة نظر الباحث في العلاقات الدولية محمود علوش، فإن العلاقة مع الصين مهمة بالنسبة لسوريا على مستويات متعددة، منها الدور المحتمل للصين في إعادة إعمار سوريا، وأيضًا ضرورة أن تكون هناك علاقة جيدة مع الصين لأنها دولة عضو في مجلس الأمن الدولي وتمتلك حق النقض (الفيتو)، وهذا مهم بالنسبة لسوريا.

ماذا عن الموقف الأمريكي

تتجه الأنظار نحو موقف أمريكا من تجدد العلاقات السورية- الصينية، بعد الدعم الوطيد التي قدمته لسوريا منذ سقوط النظام السابق ورفع العقوبات الأمريكية عنها.

ويعتقد الباحث في العلاقات الدولية محمود علوش، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب بأن يكون للصين حضور قوي في سوريا، وهذا سيكون أحد عوامل الضغط على الحكم الجديد في سوريا بما يتعلق بتشكيل علاقته مع الصين، لكن هناك هوامش تستطيع سوريا أن تتحرك فيها ببناء علاقة لا تضغط على المصالح الأمريكية في سوريا والمنطقة.

ونوه علوش إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض قيودًا على علاقات سوريا سواء مع الصين أو حتى مع روسيا، لأن السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وحتى تجاه آسيا الوسطى مصممة من أجل مواجهة المشروع الصيني" الحزام والطريق".

بالمقابل، يرى الباحث السياسي نادر الخليل، أن عودة العلاقات السورية- الأمريكية جزئيًا قد تخلق توترًا خفيًا في تحالفات دمشق، لكن من غير المرجح أن تؤثر بشكل كبير على الشراكة مع الصين، لأن:

- الصين لا تتنافس عسكريًا مع الولايات المتحدة في سوريا، بل تركز على الجانب الاقتصادي.
- سوريا تحتاج إلى تعددية التحالفات لضمان عدم الوقوع تحت سيطرة طرف واحد.
- بكين وواشنطن قد تتفقان على تقسيم النفوذ في سوريا، إذ تركز أمريكا على الملف الأمني (مكافحة الإرهاب)، بينما تركز الصين على الاقتصاد..

مستقبل العلاقات

حول مستقبل العلاقات السورية- الصينية، على المستوى السياسي، يتوقع الباحث السياسي نادر الخليل، أن تستمر الصين بدعم الموقف السوري في المحافل الدولية، خاصة في مجلس الأمن.

وقد تشهد العلاقات تنسيقًا أكبر في الملفات الإقليمية، مثل القضية الفلسطينية والموقف من إسرائيل، بحسب الخليل.

ويرجح الخليل على المستوى الاقتصادي توقيع اتفاقيات استثمارية في قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات، وقد تشهد سوريا زيادة في المساعدات الصينية غير المشروطة "مقارنة بالمساعدات الغربية المرتبطة بشروط سياسية".

لقاء وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني بالسفير الصيني إلى سوريا شي هونغ وي – 29 تموز 2025 (الخارجية السورية/تلجرام)

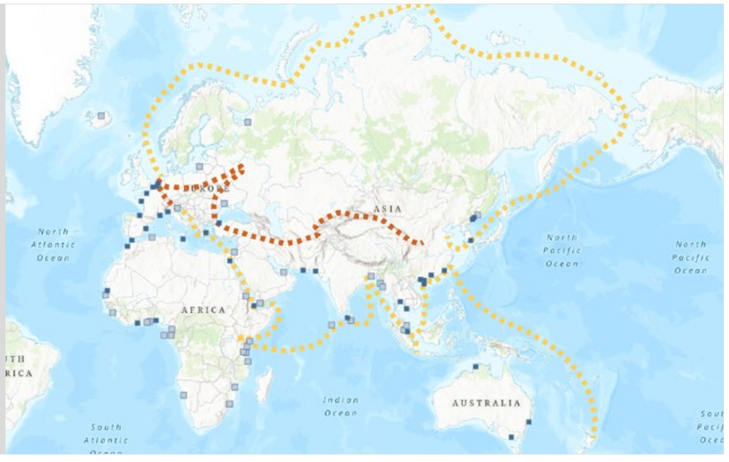

"الحزام والطريق" مبادرة استراتيجية أطلقتها الصين عام 2013، وأعادت من خلالها إحياء طريق الحرير التاريخي الذي كان يربط شرق آسيا بأوروبا مرورًا بغرب آسيا وشمال إفريقيا. تقوم المبادرة على ضخ مئات مليارات الدولارات في مشاريع البنية التحتية مثل السكك الحديدية، والموانئ، والطرق، وخطوط الطاقة، بهدف تسهيل حركة التجارة وربط الصين اقتصاديًا بالدول الواقعة على امتداد الطريق البري والبحري. وتعد هذه المبادرة أضخم مشروع بنية تحتية تشهده البشرية، إذ تشمل أكثر من 150 دولة، وتسعى إلى إعادة رسم خريطة النفوذ الاقتصادي العالمي من خلال تعزيز النفوذ الصيني وتوسيع الشراكات التجارية والاستثمارية.

وكانت هناك مباحثات جادة جرت سابقًا بين الرئيس السوري المخلوع، بشار الأسد، ونظيره الصيني، شي جين بينغ، للانضمام إلى هذه المبادرة، حيث أعرب الأسد في أكثر من مناسبة عن اهتمامه بأن تكون سوريا محطة رئيسية على طريق "الحزام والطريق"، خصوصًا بعد اندلاع الثورة السورية وتراجع نفوذ النظام إقليميًا. وقد جاءت هذه المباحثات في إطار محاولة النظام تعويض العزلة الغربية وتحقيق اختراق دبلوماسي واقتصادي عبر الشرق، مستندًا إلى الدعم السياسي والعسكري الذي تلقاه من حلفائه التقليديين، وفي مقدمتهم روسيا والصين.

تقنين الكهرباء يعيد الزخم للطاقة الشمسية في إدلب

إدلب – سماح علوش

قرر محمود ديب، المقيم في مدينة إدلب شمالي سوريا، شراء بطاريتين لمنظومة الطاقة الشمسية لديه، بعد أن أهملها لأكثر من ثلاث سنوات، بسبب توفر الكهرباء سابقًا في المنطقة بشكل دائم، لكن ساعات التقنين التي فرضتها شركة الكهرباء "green energy" على مناطق إدلب وأريافها، وارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير، دفعه إلى جانب كثيرين لتأمين مصادر بديلة لتعويض التقنين.

واعتمد كثيرون من سكان الشمال السوري، أو ما كان يُعرف بـ"المناطق المحررة"، على الطاقة الشمسية كمصدر رئيس للكهرباء، قبل تغذية مناطقهم بالكهرباء التركية، بسبب قطع الكهرباء السورية عنها من قبل النظام السوري السابق حينها.

ونشطت أسواق الطاقة الشمسية وأصبحت خيارًا جيدًا، لكن سرعان ما تراجعت بسبب وجود البديل من الكهرباء التركية، وعدم اضطرارهم لتبديل البطاريات وتحمل نفقات إصلاحها.

ما أسباب زيادة التقنين

أوضح مدير فرع إدلب في شركة "green energy"، إبراهيم حميجو، عبر الصفحة الرسمية للشركة على "فيسبوك"، أن زيادة التقنين سببه الحمولة الزائدة للاستطاعة الكهربائية المستجرّة سابقًا من الجانب التركي.

وطلبت الشركة استجرار 100 ميجاواط ساعي إضافية لتغطية الحاجة، لكن تأخر الجانب التركي بالعمل المنوط به دفع الشركة لزيادة ساعات التقنين، التي تجاوزت الساعتين في اليوم، بحسب حميجو.

إقبال على مستزرعات الطاقة

بلغ الإقبال على شراء مستلزمات الطاقة الشمسية، من بطاريات وألواح وأجهزة محولة (إنفرتر)، "ضعف السنوات السابقة"، بحسب ما قاله محمد جراد، مدير شركة للطاقة الشمسية، لعنب بلدي، مرجعًا السبب إلى "الاستقرار السياسي"، بالإضافة إلى ساعات التقنين.

من جانبه، قال عامر كشكش، صاحب شركة لبيع وتركيب مستلزمات الطاقة الشمسية، إن الإقبال ازداد بعد عودة المغتربين إلى سوريا، وتعتبر البطاريات هي الأكثر مبيعًا بسبب الحاجة إلى تبديلها بعد انتهاء عمرها واستهلاكها كليًا.

وأشار كشكش إلى أن الإقبال على شراء مستلزمات الطاقة الشمسية من باقي المحافظات السورية أكبر من القاطنين في إدلب، إذ يلجؤون إلى شرائها من الشمال السوري بسبب انخفاض أسعارها مقارنة مع مناطقهم.

كما أرجع محمد جراد سبب توجه الكثيرين إلى إدلب لشرائها، بسبب الخبرة السابقة المتوفرة لأصحاب الشركات في المنطقة وتعددها ووجود منافسات بينها لتقديم أسعار أقل.

ارتفاع طفيف بالأسعار

يعيش محمود في منزل باتجاه "قبلي شرقي"، بحسب ما قاله لعنب بلدي، وبغرف صغيرة لا توجد فيها تهوية جيدة.

وأضاف محمود أن تقنين الكهرباء كان دافعًا له ليعيد تشغيل منظومة الطاقة الشمسية التي اشتراها منذ أعوام ولم يعد يستخدمها بسبب انتهاء عمر البطاريات.

وجد محمود ارتفاعًا بسيطًا بأسعارها في الأسواق مقارنة بالأعوام الماضية بسبب زيادة الإقبال، مع وجود أنواع كثيرة منها لم تكن متوفرة سابقًا.

اشترى بطارية "ليثيوم" بعد نصائح من قبل العاملين في هذا المجال بتكلفة 450 دولارًا، يمكنه أن يشغل بها الثلاجة والغسالة ومروحة وغيرها من الأدوات الكهربائية.

وبحسب عامر كشكش، صاحب شركة لبيع وتركيب مستلزمات الطاقة الشمسية، فإن أسعار البطاريات تختلف بحسب النوعية والاستطاعة والحجم، فيوجد في الأسواق الوطنية، والتركية، والهندية، وتبدأ أسعارها من 50 دولارًا وحتى 2000 دولار لبطاريات "الليثيوم" التي تتميز بـ"عمرها الطويل"، حيث تتحمل دورات أكثر من الشحن والتفريغ.

وبالنسبة لأسعار الأجهزة المحولة، فتبدأ من 100 دولار وتصل حتى 1000 دولار للأجهزة الصناعية التي تستخدم في المصانع والورشات.

وتختلف نوعية الكوابل بحسب نظام الطاقة سواء كان 12 أو 24 ساعة، لكن الأكثر استخدامًا الكابل بقطر ستة ملمترات، ويبلغ سعره 75 سنتًا للمتر الواحد.

وفيما يخص ألواح الطاقة، قال كشكش، إن الأسعار تختلف بحسب الجودة والاستطاعة بين 200 و700 واط، فهناك ألواح مستعملة سعرها 15 دولارًا، وألواح جديدة تصل إلى 100 دولار.

تكلفة بحسب الحاجة

المهجرون والنازحون سابقًا من أرياف إدلب، والذين اختاروا العودة إلى قراهم وبلداتهم، الأكثر طلبًا للطاقة الشمسية، سواء المنزلية أو الزراعية.

قرر عبد الجليل ياسين شراء منظومة تكفيه لتشغيل مضخة الماء من البئر ليسقي أرضه في ريف معرة النعمان، للاستفادة من التصدعات والإهمال الذي طال بنية القناة على مدار الأشهر الماضية، في الوقت الذي يواجه فيه السكان تحديات في تأمين أبسط مقومات الحياة.

محطة ري "الصبحة" أو ما يُعرف بـ"الخابور" تحتوي على ثلاث محطات للمياه، وتروي 150,000 دونم (يعادل الدونم الواحد نحو 1000 متر مربع) ويستفيد منها قرابة 450,000 شخص.

وتضخ المياه عبر قناة صندوقية تصل حتى بلدة الصور، فيما تقوم محطات أخرى فرعية بتوزيع المياه بين الأراضي الزراعية.

التآكل والإهمال يجهز على القناة

وقع الانهيار الأحدث أواخر تموز الماضي، بشكل رئيس في منطقة الحجنة شمالي دير الزور، حيث أدى تآكل جسم القناة إلى تسرب المياه بشكل وصف بـ"الكارثي"، ما أدى إلى فقدان الضغط بالكامل وتوقف تدفق المياه، بحسب المهندس أحمد المجمع الذي يعمل في المحطة.

المجمع، قال لعنب بلدي، إن ما وصفها بـ"الكارثة"، كانت تتويجًا لسلسلة من الإهمال والتدهور الذي شهدته القناة.

وقبل الانهيار الأحدث، كانت القناة تعاني من انهيار سابق في منطقة الجمار بين قريتي الحريجية والربيضة شمالي دير الزور، وفق المهندس.

قناة "الصبحة" بدير الزور.. انهيار جزئي ينذر بـ"كارثة"

دير الزور – عبادة الشيخ

شهد ريف دير الزور الشمالي انهيار جزء من قناة ري "الصبحة"، التي تعتبر شريان الحياة الرئيس للمنطقة، ما ينذر بكارثة بيئية وإنسانية.

الانهيار لم يأتِ فجأة، بل كان نتيجة لسلسلة من التصدعات والإهمال الذي طال بنية القناة على مدار الأشهر الماضية، في الوقت الذي يواجه فيه السكان تحديات في تأمين أبسط مقومات الحياة.

محطة ري "الصبحة" أو ما يُعرف بـ"الخابور" تحتوي على ثلاث محطات للمياه، وتروي 150,000 دونم (يعادل الدونم الواحد نحو 1000 متر مربع) ويستفيد منها قرابة 450,000 شخص.

وتضخ المياه عبر قناة صندوقية تصل حتى بلدة الصور، فيما تقوم محطات أخرى فرعية بتوزيع المياه بين الأراضي الزراعية.

التآكل والإهمال يجهز على القناة

مع توقف تدفق المياه، يواجه الأهالي أزمة حقيقية في تأمين مياه الشرب، إذ ارتفعت أسعار المياه بشكل كبير، ووصل سعر الخزان (نحو 1000 ليتر من المياه) إلى 60,000 ليرة سورية (نحو ستة دولارات)، وهو ما يفوق قدرة العديد من الأسر على تحمل هذا العبء المالي.

ويضطر الأهالي إلى الاعتماد على صهاريج المياه الخاصة، التي أصبحت المصدر الوحيد للمياه، ولكن بأسعار مبالغ فيها.

وفي هذا الصدد، عبّر بطيحان العلاوي، وهو من سكان قرية الحريجية، عن استيائه من الوضع قائلًا: "كنا نعتمد بشكل كامل على مياه القناة للشرب والزراعة، والآن لا نعلم كيف نقوم بتأمين المياه مع ارتفاع درجات الحرارة وعدم وجود كهرباء، فكل ما نملكه هو القليل من المال ولا يكفي لشراء المياه بهذه الأسعار المرتفعة".

وأضاف، "حياتنا توقفت، لا زراعة، ولا مياه شرب. لقد أصبحنا نبحث عن قطرة ماء مثلما نبحث عن لقمة العيش".

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن أصحاب صهاريج المياه أنفسهم يعانون.

خالد السرحان، وهو صاحب صهريج مياه، ذكر أن الطلب على المياه أصبح كبيرًا جدًا، ولا يستطيعون تلبية جميع الطلبات في ظل الظروف الصعبة، مشيرًا إلى تكاليف التشغيل التي ارتفعت بشكل كبير.

وبحسب خالد، ارتفعت أسعار الوقود وقطع الغيار بشكل كبير، وهذا ينعكس على سعر توصيل المياه، مضيفًا، "نحن لسنا تجار أزمات، بل نحاول فقط تغطية تكاليفنا ومساعدة الناس قدر الإمكان".

بسبب "الفساد"

انهيار القناة لم يكن بسبب كارثة طبيعية، بل جاء نتيجة مباشرة للفساد والإهمال الذي طال أعمال الصيانة، بحسب موظف في لجنة الخدمات بـ"مجلس دير الزور المدني" التابع لـ"الإدارة الذاتية" وهي الذراع الحوكمية في مناطق سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

وأكد الموظف، الذي فضل عدم نشر اسمه لمخاوف أمنية، أنه وردت العديد من الشكاوى حول التصدعات التي كانت تظهر في جسم القناة، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات حقيقية، أو أن الإجراءات التي اتُخذت كانت شكلية وغير فعالة.

وأشار إلى أن "الفساد" كان واضحًا في أعمال الصيانة الأخيرة، حيث تم استخدام مواد رديئة لم تتمكن من الصمود أمام تآكل التربة وتدفق المياه القوي، وهو ما أدى إلى انهيار جزء كبير من القناة.

وأوضح أن الترميمات التي تمت لم تكن سوى مجرد تغطية شكلية لمشكلة عميقة.

وبدلًا من إعادة بناء الأجزاء المتضررة بالكامل، تم الاكتفاء بوضع طبقات ضعيفة من الأسمنت غير المقاوم للتآكل، ما أدى إلى تفاقم المشكلة بدلًا من حلها.

وأكد أن الفساد لم يقتصر على نوعية المواد، بل امتد إلى آليات التنفيذ، حيث كانت هناك تقصير في الإشراف والمتابعة، ما سمح للمقاولين المنفذين بالتلاعب بالمواصفات الفنية للمشروع.

معاناة الأهالي

مع توقف تدفق المياه، يواجه الأهالي أزمة حقيقية في تأمين مياه الشرب، إذ ارتفعت أسعار المياه بشكل كبير، ووصل سعر الخزان (نحو 1000 ليتر من المياه) إلى 60,000 ليرة سورية (نحو ستة دولارات)، وهو ما يفوق قدرة العديد من الأسر على تحمل هذا العبء المالي.

ويضطر الأهالي إلى الاعتماد على صهاريج المياه الخاصة، التي أصبحت المصدر الوحيد للمياه، ولكن بأسعار مبالغ فيها.

وفي هذا الصدد، عبّر بطيحان العلاوي، وهو من سكان قرية الحريجية، عن استيائه من الوضع قائلًا: "كنا نعتمد بشكل كامل على مياه القناة للشرب والزراعة، والآن لا نعلم كيف نقوم بتأمين المياه مع ارتفاع درجات الحرارة وعدم وجود كهرباء، فكل ما نملكه هو القليل من المال ولا يكفي لشراء المياه بهذه الأسعار المرتفعة".

وأضاف، "حياتنا توقفت، لا زراعة، ولا مياه شرب. لقد أصبحنا نبحث عن قطرة ماء مثلما نبحث عن لقمة العيش".

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن أصحاب صهاريج المياه أنفسهم يعانون.

خالد السرحان، وهو صاحب صهريج مياه، ذكر أن الطلب على المياه أصبح كبيرًا جدًا، ولا يستطيعون تلبية جميع الطلبات في ظل الظروف الصعبة، مشيرًا إلى تكاليف التشغيل التي ارتفعت بشكل كبير.

وبحسب خالد، ارتفعت أسعار الوقود وقطع الغيار بشكل كبير، وهذا ينعكس على سعر توصيل المياه، مضيفًا، "نحن لسنا تجار أزمات، بل نحاول فقط تغطية تكاليفنا ومساعدة الناس قدر الإمكان".

بسبب "الفساد"

انهيار القناة لم يكن بسبب كارثة طبيعية، بل جاء نتيجة مباشرة للفساد والإهمال الذي طال أعمال الصيانة، بحسب موظف في لجنة الخدمات بـ"مجلس دير الزور المدني" التابع لـ"الإدارة الذاتية" وهي الذراع الحوكمية في مناطق سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

وأكد الموظف، الذي فضل عدم نشر اسمه لمخاوف أمنية، أنه وردت العديد من الشكاوى حول التصدعات التي كانت تظهر في جسم القناة، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراءات حقيقية، أو أن الإجراءات التي اتُخذت كانت شكلية وغير فعالة.

وأشار إلى أن "الفساد" كان واضحًا في أعمال الصيانة الأخيرة، حيث تم استخدام مواد رديئة لم تتمكن من الصمود أمام تآكل التربة وتدفق المياه القوي، وهو ما أدى إلى انهيار جزء كبير من القناة.

وأوضح أن الترميمات التي تمت لم تكن سوى مجرد تغطية شكلية لمشكلة عميقة.

وبدلًا من إعادة بناء الأجزاء المتضررة بالكامل، تم الاكتفاء بوضع طبقات ضعيفة من الأسمنت غير المقاوم للتآكل، ما أدى إلى تفاقم المشكلة بدلًا من حلها.

وأكد أن الفساد لم يقتصر على نوعية المواد، بل امتد إلى آليات التنفيذ، حيث كانت هناك تقصير في الإشراف والمتابعة، ما سمح للمقاولين المنفذين بالتلاعب بالمواصفات الفنية للمشروع.

قناة الخابور في دير الزور – 29 تموز 2025 (سوريا 24)

شركة بيع مستزرعات طاقة شمسية في إدلب تقوم بإفراغ حمولة ألواح طاقة – 15 نيسان 2025 (عنب بلدي/ سماح علوش)

منع استيراد الخضار والدجاج لا يحسّن أسعارها في درعا

درعا – محجوب الحشيش

رغم دخول قرار الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، إيقاف استيراد أنواع من الخضار والفواكه والفروج، حيز التنفيذ، منذ مطلع آب الحالي، ما زالت أسعار تلك المواد منخفضة بمستوى لا يوازي تكاليفها، ما يتسبب بخسائر مالية للفلاحين والمربين.

وأرجع عدد من التجار والفلاحين ركود الأسعار لعوامل مرتبطة بزيادة الإنتاج، مقابل ضعف في السيولة المالية للسكان، وتراجع التجارة الداخلية بين المحافظات، وكذلك تراجع التصدير الخارجي.

وفي 28 من تموز الماضي، أصدرت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية قرارًا يقضي بمنع استيراد عدد من المنتجات الزراعية والفروج خلال شهر آب.

وتضمنت المنتجات الزراعية التي شملها قرار وقف الاستيراد، البندورة والخيار والبطاطا والكوسا والباذنجان والفليفلة والتفاح والعنب والخوخ والدراق والكرز والإجاص والبطيخ الأحمر والأصفر والتين الطازج والمجفف والثوم، إضافة إلى البيض والفروج الحي والمذبوح.

حركة تجارية ضعيفة

واصل كيوان، أحد تجار سوق "الهال" في مدينة طفس، قال لعنب بلدي، إن الحركة التجارية ضعيفة مقارنة بالأعوام السابقة.

وأرجع كيوان أسباب الركود لعدة عوامل، أهمها إغراق السوق المحلية، وعدم وجود تصريف للمنتجات، خاصة في ظل ضعف السيولة المالية سواء لدى الأهالي من المشترين أو التجار.

وأشار إلى أن النظام السوري السابق كان يستجر كميات كبيرة من البطاطا والبندورة والبطيخ وغيرها من المنتجات.

وكذلك انخفضت نسبة "الشحّيّة" (تجار بين المحافظات) الذين كانوا يستجرون يوميًا شاحنات تصدّر إلى المحافظات السورية، وإلى العراق ولبنان عبر معابر غير شرعية.

وبلغ سعر كيلو البندورة 1000 ليرة سورية، وكيلو البطيخ 2000 ليرة، وكيلو الباذنجان 1500 ليرة، والفليفلة 1800 ليرة، والملوخية 1500 ليرة.

ويساوي الدولار الواحد نحو 10,000 ليرة سورية، بحسب سعر الصرف في السوق السوداء.

ديون بدل الأرباح

حسين الزعبي، مزارع في ريف درعا الشرقي، يمتلك 50 دونمًا مزروعة بالبندورة و50 دونم بطاطا (يساوي الدونم الواحد 1000 متر مربع) ومحصول باذنجان، قال لعنب بلدي، إن خسارته تتجاوز مليار ليرة سورية (نحو 200 ألف دولار) من ضمنها 40,000 دولار ديون للمهندس الزراعي.

وأضاف الزعبي أن أسعار البندورة حاليًا لا تغطي تكاليف الإنتاج من أجور عمال ومعاينة وأجور سيارة، خصوصًا بعد انقطاع الكهرباء جراء الأحداث الأخيرة في السويداء، جنوبي سوريا، باعتباره يستخدم بئر ماء تقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظة السويداء، وبات يحتاج كل يوم إلى خمسة ملايين ليرة سورية (500 دولار) ثمن مادة المازوت.

في حين قال المزارع خالد زين العابدين، إنه خسر في محصول الخوخ بعد تراجع سعره من 12,000 ليرة سورية للكيلو إلى 4000 ليرة، وكذلك هبوط أسعار العنب إلى 2000 ليرة سورية.

وأضاف أن هذه الفواكه تحتاج إلى كميات مضاعفة من رش المبيدات يكلفه كل "مرش" (1000 ليتر) 150 دولارًا.

إيقاف الاستيراد.. تأثير ضعيف

أرجع قاسم المسالمة، رئيس غرفة تجارة درعا، في تصريح لعنب بلدي، أسباب انخفاض أسعار الخضار والفواكه إلى ضعف حركة التصدير وضعف القدرة الشرائية للسكان في درعا.

بينما يرى جمال المسالمة، رئيس غرفة زراعة درعا سابقًا، أن أهم أسباب الركود تعود لتراجع تصدير المنتجات الزراعية، وعدم وجود صناعات غذائية متطورة تستوعب الناتج المحلي، الذي يشهد وفرة يُغرق من خلالها السوق المحلية.

وأضاف أن السعودية والأردن أصبحتا تنتجان البندورة، ووصلتا إلى حد الاكتفاء الذاتي، وكانتا سابقًا تستجران كميات كبيرة من البندورة المنتجة في محافظة درعا.

وقلل رئيس غرفة الزراعة السابق من أهمية قرار إيقاف الاستيراد، إذ إن الأمر يجب أن يرتبط بسياسة اقتصادية على أساس خطط طويلة الأمد تحمي المزارع والمستهلك، عبر اعتماد رزنامة زراعية تُحدد بموجبها حاجة السوق والفائض لدى المزارعين.

الفروج لم يتأثر

رغم شمل منع استيراد الفروج الحي والمجمد بقرار هيئة المنافذ البرية والبحرية، فإنه ما زال يحافظ على أسعاره المنخفضة.

ووصل سعر الكيلو من الفروج الحي في مسالخ محافظة درعا إلى 20,000 ليرة سورية، أي نحو دولارين.

أنيس المغلاني أحد مربي الفروج في درعا قال لعنب بلدي، إن عددًا من المربين راجعوا وزارة الاقتصاد السورية، وطلبوا منها إصدار قرار بإيقاف استيراد الفروج المجمد، ورغم ذلك لم تلتزم الهيئة في منع الاستيراد إذ ما زال الفروج المجمد يدخل إلى سوريا، حسب قوله.

رئيس غرفة زراعة درعا سابقًا، جمال المسالمة، قال إن الفروج المجمد لا يؤثر على السوق المحلية، إذ يرغب السكان في شراء الفروج الحي.

وأضاف أن تخفيض أسعار العلف من أهم العوامل التي تخفض أسعار الفروج، وتوفر ربحًا للمربي، وتبقي أسعار الفروج مقبولة للمستهلك.

وبحسب إحصائية كشف عنها موظف في مديرية الثروة الحيوانية بدرعا لعنب بلدي في تقرير سابق، وصل عدد المداجن المرخصة في المحافظة إلى 900 مدجنة، تعمل منها 125 مدجنة فروج، و97 مدجنة بيض.

في 13 من تموز الماضي، اندلعت اشتباكات بين عشائر البدو وفصائل محلية تنتمي إلى المكون الدرزي، على خلفية خطف سائق وسيارة زراعية، في 12 من تموز الماضي.

أعقبها عملية خطف مقابلة، تطورت إلى مواجهات، وصولًا إلى تدخل وزارتي الدفاع والداخلية، مع ورود أنباء يجري التحقيق فيها عن انتهاكات ارتكبها عناصر ينتمون للقوات الحكومية أو من العشائر البدو والدروز.

بحق سكان من الطائفة الدرزية، وانتهاكات أخرى من فصائل عسكرية تابعة للمجلس العسكري (تجمع فصائل درزية) وعمليات تهجير ونزوح لعدد كبير من أبناء المحافظة

عمال يجنون محصول البندورة على الحدود الإدارية بين محافظتي درعا والسويداء – 4 آب 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

اعتماد صنفين جديدين من القمح القاسي في سوريا.. ووعود بتحسين الإنتاج المحلي

حصاد القمح في ريف حماة - 9 حزيران 2025 (عنب بلدي/ إياد عبد الجواد)

عنب بلدي - محمد كاخي

أقرت اللجنة الوطنية لاعتماد الأصناف، في 5 من آب الحالي، اعتماد صنفين جديدين من القمح القاسي، بعد دراسة نتائج الأبحاث العلمية لتحسين المحصول، نظرًا إلى إنتاجيتهما العالية، وتكيفهما مع الزراعة المروية ومقاومتهما للأمراض.

وزارة الزراعة قالت عبر صفحتها في "فيسبوك"، إن الصنف الأول "بحوث 13" حقق متوسط غلة بلغ 5892 كغ/هكتار، ويتميز بنسبة بروتين مرتفعة (16.5%) وصلابة عالية، ومقاومة جيدة للأمراض.

أما الصنف الثاني "شام 13" فهو ثمرة تعاون مع منظمة "إيكاردا"، وبلغ متوسط إنتاجه 6479 كغ/هكتار، ويتميز بارتفاع معتدل، ووزن نوعي ثقيل، ومقاومة عالية للصدأ الأصفر.

رئيس قسم بحوث الحبوب في وزارة الزراعة، خالد شريدة، قال لعنب بلدي، إن الصنفين هذين الصنفين على الفلاحين سيبدأ بعد أربع سنوات، وهي الفترة اللازمة للإكثار والحصول على كميات من البذار تكفي من أجل الزراعة الواسعة عند الفلاحين، وبسعر مناسب للجميع .

وأضاف شريدة أنه سيتم إجراء برامج إرشادية وتدريبية للفلاحين لتوضيح آلية التعامل الزراعي اللازمة للمحصول من وقت زراعته وحتى الحصاد، ومنها الدورة الزراعية المناسبة، ومعدل البذار، وتحضير التربة، والاحتياج المائي، ومعدلات الأسمدة والمكافحة وغيرها من الممارسات.

الخبير في أصناف القمح القاسية ومدير البحوث الزراعية في مديرية زراعة حمص، محسن السويعي، قال لعنب بلدي، إن صنف "شام 13" ناتج عن السلالة المبشرة من القمح القاسي (Aghamatales)، وتم اعتماده للزراعة المروية في محافظات حمص وحماة والغاب، وهو صنف متحمل للصدأ، واستغرق إنتاجه عشر سنوات، حيث بدأ العمل عليه في عام 2015.

وبخصوص الصنف "بحوث 13"، قال السويعي، إنه ناتج عن برنامج التهجين في الهيئة العامة للبحوث الزراعية، وهو من السلالة المبشرة (H7/L31)، وتم اعتماده للزراعة المروية في محافظات درعا وريف دمشق وحمص وحماة، وهو ذو نوعية جيدة من حيث نسبة البروتين والغلوتين والبلورية، ومتحمل للصدأ (أحد أخطر الأمراض التي تصيب القمح في سوريا)، بحسب خبير الأصناف القاسية. وتستغرق مدة إنتاج هذا الصنف 15 سنة.

ونوّه السويعي إلى أن هذين الصنفين الجديدين يعدّان رديفين للأصناف الموجودة في سوريا، وليسا بديلين عنها.

مراحل الاختبار

وفق ما قاله المهندس الزراعي عبد الكريم الإبراهيم، لعنب بلدي، يمرّ الصنف خلال سنوات الاختبار بخمس مراحل هي:

• مرحلة خطوط المشاهدة: تتم فيها زراعة الصنف ومراقبة صفاته المبدئية للتأكد من تميّزه عن الأصناف الأخرى.

• مرحلة الكفاءة الإنتاجية: يُختبر الصنف لمعرفة قدرته على الإنتاج ومردوده مقارنة بالأصناف المعتمدة.

• مرحلة الحقول الاختبارية: يُزرع الصنف في حقول محدودة المساحة وفي ظروف مختلفة للتأكد من ثبات صفاته.

• مرحلة الحقول الموسعة: يُزرع على نطاق أوسع وفي مناطق متعددة لاختبار أدائه في بيئات متنوعة.

• مرحلة الاعتماد: بعد نجاح المراحل السابقة، يُعتمد الصنف رسميًا ويُسمح بتوزيعه أو تسويقه.

التعاون مع "إيكاردا"

استطاعت وزارة الزراعة بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) اعتماد صنف القمح القاسي "شام 13"، الذي يتميز بارتفاع معتدل، ووزن نوعي ثقيل، ومقاومة عالية للصدأ الأصفر.

رئيس قسم بحوث الحبوب في وزارة الزراعة، خالد شريدة، قال لعنب بلدي، إنه يوجد بين سوريا و"إيكاردا" برنامج تعاون علمي مشترك، يتم من خلاله تزويد الوزارة بسلالات القمح الجديدة من أجل اختبارها في البيئة السورية.

وفي حال تفوقت إحدى هذه السلالات على الأصناف التي تُزرع لدى الفلاحين، تقوم الوزارة باعتمادها كما حصل مع الصنف "شام 13".

ويوجد في الوقت الحالي ضمن برنامج تربية الحبوب في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية عدد من السلالات المبشرة والتي ستأخذ طريقها للاعتماد في أقرب فرصة ممكنة، بحسب شريدة.

وعن أوضاع أصناف القمح المزروع في المناطق البعلية، والتي عانت من موجة جفاف قاسية هذا العام، وخرج القسم الأكبر منها من الإنتاج، قال شريدة، إن برنامج تربية القمح في قسم بحوث الحبوب يعمل على إنتاج أصناف حديثة ملائمة للزراعة المروية والبعلية لمحصول القمح، علمًا أنه تم في العامين الماضيين اعتماد صنفين من القمح ملائمين للزراعة البعلية في منطقة الاستقرار الثانية، وهما "دوما 5" و"شام 12"، وسيتم قريبًا تقديم سلالات مبشرة جديدة من القمح من أجل اعتمادها للزراعة البعلية، بحسب شريدة.

تقليص فاتورة الاستيراد

مدير مديرية الاقتصاد والتخطيط في وزارة الزراعة، سعيد إبراهيم، قال لعنب بلدي في وقت سابق، إن حاجة سوريا من القمح تقدر بأربعة ملايين طن (حسب عدد السكان الموجودين في سوريا والذي يقدّر بـ22.5 مليون نسمة عام 2020)، وبالتالي فإن الإنتاج المقدّر يشكّل نسبة 19% من الاحتياج، أي أن هناك نقصًا في تأمين احتياجات السكان بما يقارب 80%.

وأضاف إبراهيم أن تغطية النقص ستجري عن طريق استيراد القمح الطري أو الطحين بشكل مباشر، ويجري العمل لتأمين هذه الاحتياجات، حيث زود الجانب العراقي بجزء من احتياجات سوريا من القمح، وتم الاتفاق مع الجانب التركي لاستيراد الطحين على عدة دفعات.

رئيس قسم بحوث الحبوب في وزارة الزراعة، خالد شريدة، قال لعنب بلدي، إن مساهمة الأصناف الجديدة في تقليص فجوة الغلة في سوريا تعتمد بشكل أساسي على مدى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للفلاحين، من بذار وسماد ومياه الري ومواد المكافحة، بالكميات والمواعيد والأسعار المناسبة.

وفي سياق تقليص فجوة الاستيراد، أضاف شريدة أنه يتوقع أن يتم تقليص الاستيراد من الخارج إلى حد بعيد مع عودة المحافظات الشرقية إلى سيطرة الدولة قريبًا لأنها تسهم بنصف إنتاج القمح في سوريا.

الدكتور في الاقتصاد الزراعي بجامعة "الزيتونة" الدولية سليم النابلسي، قال لعنب بلدي، إن الأثر المتوقع لاعتماد صنفي "شام 13" و"بحوث 13" من القمح القاسي على الميزان التجاري الزراعي في سوريا يمكن أن يكون محدودًا على المدى القصير، لكن الأثر الإيجابي سيكون أكثر وضوحًا في المديين المتوسط والطويل على الميزان التجاري الزراعي في سوريا، إذ يسهم في زيادة الإنتاج المحلي من القمح، وقد يقلل من حاجة سوريا لاستيراد القمح وبالتالي تقليص فاتورة الاستيراد.

وأضاف النابلسي أنه يمكن الاستفادة من إدخال هذه الأصناف في خطط التعافي الاقتصادي الزراعي لسوريا بعد الحرب، من خلال استخدام أصناف عالية الإنتاجية، تسهم في تحسين الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد. إدخال هذه الأصناف في برامج التنمية الزراعية قد يسهم في تعزيز الاستدامة الزراعية وتحسين سبل عيش المزارعين، بحسب النابلسي.

انقطاعات متكررة والبدائل مكلفة

"الصاخور" يواجه العطش

حلب – محمد ديب بظت

تشهد أحياء عدة في مدينة حلب، وخاصة بالجهة الشرقية منها، أزمات متكررة في وصول المياه إلى المنازل، وسط شكاوى من غياب جدول ضخ منتظم، وارتفاع تكاليف تأمين بدائل مؤقتة، في ظل غياب حلول واضحة من الجهات المعنية.

وفي حي الصاخور تحديدًا، الذي يقع في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة، يعاني السكان من انقطاعات طويلة قد تمتد لعدة أيام متتالية، ما يدفعهم للاعتماد على صهاريج المياه، وشراء خزانات إضافية لتخزين كميات محدودة تصل عبر الشبكة العامة.

هذه الإجراءات تنعكس مباشرة على النفقات اليومية، لا سيما في ظل تدهور الأوضاع المعيشية وارتفاع أسعار الخدمات الأساسية.

ويعد حي الصاخور من الأحياء الشعبية التي تعرضت لدمار واسع خلال سنوات الحرب، ما ألحق أضرارًا بالبنية التحتية، ومنها شبكة المياه التي ما زالت تعاني من أعطال متكررة.

خزانات إضافية.. حل مكلف

قال عبد الرزاق حلواني، أحد سكان الحي، لعنب بلدي، إن عائلته تعتمد بشكل أساسي على صهاريج المياه، بتكلفة تصل إلى أكثر من 200 ألف ليرة سورية للصهريج الواحد، الذي يتسع لنحو ألفي ليتر، ويستخدم فقط لأغراض التنظيف والغسل، دون أن يكون صالحًا للشرب.

وأضاف أن هذه التكاليف باتت تشكل عبئًا شهريًا على الأسر محدودة الدخل، مطالبًا بوضع برنامج منتظم لتوزيع المياه، ولو بعدد ساعات محدود يوميًا.

في ظل استمرار الانقطاعات، لجأ بعض السكان إلى تركيب خزانات مياه إضافية، أو توسيع خزاناتهم القديمة، لتخزين أكبر كمية ممكنة خلال فترات الضخ النادرة، لكن هذا الخيار لا يعد متاحًا للجميع.

وأوضح مأمون مامو، المقيم في حي الصاخور، لعنب بلدي، أن تكلفة الخزان الواحد تتراوح بين 150 و200 دولار أمريكي، ويحتاج إلى تجهيزات إضافية تشمل الأنابيب والمضخات الكهربائية، وهي بدورها مرتفعة الثمن.

انخفاض كفاءة

من جانبها، أرجعت المؤسسة العامة لمياه الشرب في حلب ضعف ضخ المياه في حي الصاخور إلى عدة عوامل فنية، من بينها انخفاض كفاءة الضخ من محطة الخفسة، التي تعد المصدر الرئيس لمياه المدينة، ووجود أعطال قديمة في الشبكة، إلى جانب تسرب الماء ضمن خطوط التوزيع.

وقال مدير المؤسسة، محمد جمال ديبان، في تصريح لعنب بلدي، إن بعض مقاسات أنابيب الشبكة (أقطارها) تحتاج إلى تغيير بما يتناسب مع الضغط المطلوب والحاجة الفعلية للأحياء، مشيرًا إلى أن العمل على معالجة هذه المشكلات مدرج ضمن خطة الصيانة الحالية، التي من المتوقع أن يستمر تنفيذها لمدة شهر أو أكثر.

وأضاف أن من بين الحلول السريعة لتحسين واقع المياه في المدينة، هو البدء بتنفيذ عقد لصيانة شبكات المياه بدعم من منظمات دولية، يشمل أغلبية أحياء حلب .

وتوقع أن يسهم هذا المشروع في معالجة جزء كبير من المشكلات الفنية، كالتسرب والأعطال المزمنة.

وبخصوص كميات المياه الواردة من محطتي الضخ في الخفسة الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات في ريف حلب الشرقي، أكد ديبان أنها ضمن الحد المقبول حاليًا وتغطي الجزء الأكبر من حاجة المدينة، مشيرًا إلى أن المحطتين ليستا المصدر الوحيد، إذ توجد آبار جوفية ومحطات صغيرة مساندة.

حالة مستدامة ووعود متكررة

تعاني أحياء عدة في الجهة الشرقية من مدينة حلب، مثل مساكن هنانو والحيدرية والمرجة وباب الحديد وصلاح الدين، من أزمات متكررة في مياه الشرب منذ سنوات، خاصة خلال فصلي الصيف.

وترتبط هذه الأزمات بعدة عوامل، من بينها تلف الشبكة الرئيسة، وضعف عمليات الصيانة، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي الذي يؤثر على عمل محطات الضخ.

ورغم وعود متكررة من المسؤولين بإجراء إصلاحات شاملة في البنية التحتية، لم يسجل أي تحسن ملموس في انتظام الخدمة، ما يدفع السكان إلى البحث عن حلول فردية تتجاوز قدرتهم المادية، وتزيد من الأعباء المعيشية.

في ندوة نظمها فرع نقابة المهندسين بحلب، في 28 من أيار الماضي، بعنوان "واقع مياه الشرب في محافظة حلب"، استعرض مدير مؤسسة المياه أبرز التحديات التي تواجه قطاع المياه في المدينة.

وقال ديبان حينها، إن انخفاض كميات المياه القادمة من نهر الفرات، والأضرار التي خلّفها زلزال شباط 2023 في بعض الخزانات، إلى جانب تقادم البنية التحتية ونقص الكوادر الفنية، كلها عوامل أسهمت بتدهور الخدمة، مشيرًا إلى أن حصة المدينة من المياه انخفضت إلى أقل من النصف في السنوات الأخيرة.

وتعد محافظة حلب من أكثر المحافظات السورية التي تأثرت شبكاتها المائية بالحرب منذ عام 2012، إذ شهدت الشبكات دمارًا واسعًا جراء القصف، وفترات طويلة من الانقطاع التام، خاصة في الأحياء الشرقية.

كما أدى الجفاف المتزايد خلال السنوات الأخيرة، وانخفاض منسوب نهر الفرات، إلى زيادة الضغط على الموارد المائية.

تعتمد المدينة اليوم بشكل أساسي على مياه محطة الخفسة، إضافة إلى عدد من الآبار الجوفية، إلا أن هذه المصادر لم تعد كافية لتغطية الطلب، بسبب النمو السكاني وعودة النازحين.

وزاد من حدة الأزمة ضعف البنية التحتية، وأعطال الشبكة، وتكاليف الصيانة المرتفعة، ما جعل أزمة المياه في حلب مستمرة حتى اليوم.

إصلاح شبكة المياه في حي الهلك بمدينة حلب – 17 تموز 2025 (مؤسسة مياه حلب/ فيسبوك)

أوضاع مقلقة لمرضى السرطان في السويداء

يواجه مرضى السرطان في محافظة السويداء وضعًا إنسانيًا "شديد الخطورة"، إذ تزايدت المخاطر على حياتهم نتيجة النقص الكبير في الأدوية الأساسية وصعوبة الوصول إلى مراكز العلاج في دمشق، الأمر الذي ضاعف من معاناتهم وقلّص فرصهم في تلقي العلاج بالوقت المناسب.

عدم القدرة على الوصول

أدّت الأحداث الأخيرة في محافظة السويداء إلى انقطاع طريق دمشق-السويداء، منذ 13 من تموز الماضي، ما عرقل وصول المرضى إلى المستشفيات وتلقي العلاج.

بالمقابل، تواصل منظمة الهلال الأحمر السوري إمدادها لمحافظة السويداء بالمساعدات التي تغطي جزءًا من الاحتياجات الكبيرة، وكذلك عمليات إجلاء المرضى والمدنيين، عبر معبر بصرى الشام شرقي محافظة درعا، بدعم من منظمات دولية وإنسانية ومتبرعين.

وقال الطبيب المتخصص في علاج الأورام، والمتابع لملف المرضى في المحافظة، بليغ غرز الدين، لعنب بلدي، إن عدد مرضى الأورام في السويداء يتراوح بين 1500 و2000 مريض، موزعين بين مستشفى "السويداء الوطني" والمرضى الذين كانوا يتلقون العلاج في مستشفى "البيروني" بدمشق.

وأوضح غرز الدين أن نحو 60 إلى 70% من المرضى كانوا يراجعون مستشفى "البيروني"، مقابل 40% في مستشفى "السويداء الوطني"، إلا أن الظروف الأمنية الراهنة وانقطاع الطريق حالت دون تمكن المرضى من الوصول إلى دمشق لمتابعة علاجهم.

نقص الأدوية

إلى جانب انقطاع طريق دمشق-السويداء نتيجة الاشتباكات بين فصائل محلية في السويداء ومسلحين من عشائر البدو وقوات الأمن العام، يواجه مرضى السرطان في المحافظة "أزمة حادة" تتمثل في نقص الأدوية الكيماوية والمناعية اللازمة لجرعات العلاج، بحسب ما أفاد الطبيب بليغ غرز الدين عنب بلدي.

وأوضح غرز الدين أن احتياجات المستشفيات من الأدوية لم تعد متوفرة بالكمية المطلوبة، مشيرًا إلى أنه تم إرسال لائحة باحتياجات مستشفى "السويداء" والتواصل مع رئيس رابطة الأورام في دمشق، محمد دبل، بهذا الخصوص، إلا أن هذه المستلزمات المخصصة لتغطية علاج نحو ألفي مريض، لم تصل حتى الآن.

وأضاف أن توفير الأدوية يعتمد حاليًا على مبادرات فردية وتمويل شخصي، مع محاولات إدخال كميات محدودة بصعوبة، في ظل غياب دعم مؤسسي منتظم .

وتمكنت جمعية أصدقاء مرضى السرطان، بين 13 من تموز الماضي و5 من آب الحالي، من تأمين الأدوية السرطانية والهرمونية لأكثر من 230 مريضًا، بتكلفة بلغت 115 مليون ليرة سورية.

وأكدت الجمعية أن استمرارها في هذا العمل مرهون باستمرار تدفق التبرعات، محذّرة من أن الاحتياجات الحالية تتجاوز بكثير ما يمكن توفيره في الظروف الراهنة.

ما حال المرضى؟

يُعدّ مرض السرطان من الأمراض الدقيقة التي تتطلب "التزامًا صارمًا" بالخطة العلاجية، إذ إن أي تأخير في تلقي الجرعات أو تعديل البروتوكول الطبي قد ينعكس سلبًا على فرص الشفاء.

وأوضح الطبيب بليغ غرز الدين، لعنب بلدي، أن المريض الذي لا يحصل على جرعته في موعدها قد تتفاقم حالته وتقلّ استجابته للعلاج، وقد ينتقل من مرحلة مرضية إلى أخرى أكثر تقدمًا، كأن يتحول مريض من الدرجة الثانية إلى الثالثة، مشددًا على أن البروتوكول العلاجي يجب أن يُتبع بدقة.

وأشار غرز الدين إلى أن الاستجابة للعلاج قد تنخفض من 70 إلى 40% في حال تأخرت الخطة العلاجية، لافتًا إلى أن العلاج السرطاني ليس إسعافي الطابع، بل علاج طويل الأمد، لكن أي تأخير في الجرعة يضعف فعاليته ويؤدي إلى تدهور حالة المريض على المدى البعيد.

وعلى إثر انقطاع الأدوية في المحافظة، فارقت شهيرة فياض الطرودي عزام الحياة، في 11 من آب، في منزلها، بسبب تأخر جرعاتها عن الخطة العلاجية المخصصة لها ما أدى إلى تدهور حالتها الصحية، بحسب شقيقها.

ونفى الطبيب ما تردد عن رفض مستشفى "البيروني" الجامعي استقبال المرضى، واصفًا هذه المزاعم بغير المنطقية، موضحًا أن الحافلة التي كانت تقل مرضى الأورام توقفت في منطقة جرمانا ولم تتمكن من العودة إلى السويداء بسبب الأوضاع الأمنية، قبل أن يصل جميع ركابها لاحقًا إلى المحافظة.

وكانت أنباء قد انتشرت سابقًا عن رفض مستشفى "البيروني" استقبال قافلة من مرضى السرطان القادمين من السويداء، لكن المستشفى أصدر بيانًا نفى فيه هذه المعلومات.

وتزامنت الأزمة مع توتر أمني في السويداء بين الفصائل المحلية وقوات الأمن العام ومسلحين من عشائر البدو، ما تسبب في إغلاق الطريق الرئيس نحو العاصمة، وأدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، ليس فقط على مرضى السرطان، بل على عموم الأهالي الذين يواجهون نقصًا في الأدوية والمستلزمات الطبية والغذائية.

المكاتب الإعلامية الحكومية.. فعّلوها أو أغلقوها

علي عيد

يعاني الصحفيون في سوريا اليوم من ضعف استجابة المكاتب الصحفية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ولا أقول جميعها، لكن الظاهرة ملحوظة.
تخيلوا أننا نحصل في كثير من الأحيان على معلومات حول قضايا تهم السوريين من وزارة الخارجية الأمريكية أو مكاتب منظمات الأمم المتحدة، في حين نعجز عن الوصول إلى معلومات مشابهة من المكاتب الصحفية المكلفة بتزويد الصحافة والمراسلين بما هو جديد والرد على استفساراتهم.
كلما سألت زملائي في غرفة الأخبار عن القصص الصحفية التي كلفوا بمتابعتها بناء على نقاشات داخل غرفة التحرير، أجابوا بأنهم ينتظرون رد المكتب الصحفي الذي إما أنه لا يستجيب، وإما يهمل الاستفسارات، مع أن الهدف من توجيه الأسئلة إلى تلك المكاتب هو تحقيق التوازن المهني، وضمان حق المؤسسة الرسمية في التوضيح وعرض وجهة نظرها حيال مختلف القضايا.
يضطر الصحفيون، لتغطية نقص المعلومات من الجهات الرسمية التي يفترض أن تتولى المكاتب الصحفية تقديمها، للجوء إلى الخبراء، الذين يشكلون مصدرًا ثانويًا، وهؤلاء يقدمون معلومات حول القضية وليس في صلبها، وهو ما يترك فجوة تتحمل المؤسسات الرسمية نتائجها بشكل سلبي، وتثير الشك حيال مستوى الشفافية والكفاءة.
كما أن من مهام المكاتب الصحفية أو الناطقين، إبراز إنجازات المؤسسة وتفصيلها، خصوصًا عندما تكون هناك مشاريع وخطط تستحق المتابعة وتحظى باهتمام الجمهور، وهو صاحب الحق الأول والأهم.
دعوني أضرب أمثلة عن دور تلك المكاتب في دول غير سوريا، كي أكون مفيدًا أكثر فيما أحاول قوله.
في بريطانيا، ينشط مكتب الصحافة الحكومية (Government Press Office – GPO) بشكل استباقي، وكل وزارة لديها "Press Office" يعمل على تزويد الصحفيين بالمعلومات، والتصريحات الرسمية، والإجابات عن الأسئلة الاستقصائية. مهمة هذه المكاتب الأساسية خدمة المراسلين عبر الردود المكتوبة، أو جلسات الإحاطة (brief-ings) مثل تلك التي كانت تقدمها خلال جائحة "كورونا"، إذ تعمد إلى إرسال البيانات الموجهة للصحفيين مرتين يوميًا، مع خطوط هاتف مفتوحة للرد على استفساراتهم.
وفي الولايات المتحدة يعمل مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية (Office of the Spokes-person)، ويقدم إيجازًا صحفيًا يوميًا (Daily Press Briefing) خاصًا بالمراسلين المعتمدين، حيث يُطرح كل سؤال ويُرد عليه بشكل رسمي، أضف إلى أن الصحفيين يتلقون عبر البريد الإلكتروني تصريحات مكتوبة (Press Guid-ance) حول القضايا الجارية.
وينطبق مستوى الخدمة في بريطانيا والولايات المتحدة على مختلف الوزارات، وخصوصًا تلك المعنية بالقضايا الخدمية والاقتصادية.
ثمة احتمالان لا ثالث لهما في ضعف التواصل بين المكاتب الإعلامية في الوزارات والمؤسسات الحكومية السورية وبين الصحفيين:
الأول: أن تكون هذه المكاتب شكلية أو غير مدربة وغير كفء.
الثاني: انعدام الشفافية، ووجود توجيهات بالرجوع إلى جهات أعلى، أو الامتناع عن الإجابة وأداء المهمة التي أنشئت لأجلها.
وفي كلتا الحالتين، فإن النتيجة تعود سلبًا على المؤسسة، لأن وجود مكاتب إعلامية بصفتها "ديكورًا"، أو عدم تفاعلها مع الصحفيين، يفرغها من مضمونها.
إن مهمة المكتب الصحفي في أي مؤسسة هي ضمان الشفافية والتواصل الفعّال مع المجتمع، وذلك عبر تقديم المعلومات للصحافة، التي تنقل بدورها هذه الإجابات إلى الجمهور، وتعرّفه بالإنجازات، أو تفسر له طبيعة العراقيل والمصاعب التي تواجه المؤسسات الحكومية وخططها.
عند تأسيسها، يُفترض بالمكاتب الصحفية أن تكون:
• حلقة وصل: تعمل كجسر بين المؤسسة والجمهور عبر الصحفيين ووسائل الإعلام.
• أداة لتعزيز الشفافية: بإتاحة المعلومات الدقيقة والموثوقة، بما يقلل من الشائعات والمعلومات المغلوطة.
• وسيلة لبناء صورة إيجابية: عبر إبراز إنجازات المؤسسة وجهودها، وتوضيح مواقفها في القضايا العامة.
• أداة لإدارة الأزمات: من خلال تقديم بيانات سريعة ودقيقة في أثناء الأزمات، تمنع تضخيم الشائعات أو إساءة الفهم.
• مساهمة في تيسير عمل الصحافة: عبر تزويد الصحفيين بالمعلومات والاستجابة لأسئلتهم، بما يعزز الثقة المتبادلة ويؤدي وظيفة مزدوجة.
لكن حين تغيب المكاتب الصحفية أو تتقاعس عن دورها، وتهمل أسئلة الإعلام، فإنها تسهم في إضعاف الدولة، وتفتح المجال أمام:
• انتشار الشائعات: إذ يلجأ الصحفيون لمصادر غير دقيقة، أو يهملون قضايا تحتاج الدولة إلى شرحها، ما يترك الناس فريسة للمحتوى الدعائي والمعلومات المضللة.
• تآكل الثقة: غياب التواصل يعطي انطباعًا بالتعتيم أو الإهمال، ويثير الشكوك حول المشاريع والخطط والقضايا المطروحة.
• تشويه صورة المؤسسة: فكل فراغ إعلامي يملؤه آخرون بروايات قد تضر بالسمعة، وحينها ستكون المؤسسة في موقع رد الفعل دومًا، متأخرة عن معالجة الأزمات.
• ضعف الحضور العام: غياب الدور الإعلامي يهمّش إنجازات المؤسسة، ويضعف تأثيرها في النقاش العام.
• فقدان التأثير: لا يمكن لأي جهة أن تكون جزءًا مؤثرًا ما دامت منقطعة عن التواصل مع الجمهور عبر الصحافة، وبالتالي ستفشل في توجيه الرأي العام أو شرح سياساتها ومشاريعها بفاعلية.
في الختام، إن تفعيل هذه المكاتب ضرورة، وإلّا فإن إغلاقها أوفر للمال والجهد الإداري، مع ترك مهمة الرد للمسؤولين أنفسهم. فالجمود أو التجاهل يخلّف فراغًا يملؤه آخرون بمعلومات قد تكون مضرة، بل وخطيرة في هذه الظروف الدقيقة.. وللحديث بقية.

خريطة طريق من أجل العدالة

غزوان قرنفل

تكشف التداعيات المأساوية للأحداث الدامية في الساحل السوري، ثم ما تلاها من محاولة استنساخ ذات التجربة في السويداء، عمق الأزمة الأخلاقية والقانونية التي تعصف بسوريا، وباتت تهدد سلامتها الجغرافية وسلامة بنيانها الوطني.
التقرير الأخير للجنة التحقيق الأممية المتعلق بأحداث الساحل السوري واحد من أخطر مؤشرات هذه الأزمة، وستكشف نفس اللجنة أو لجنة مماثلة مستقبلًا في تقريرها عما حصل في السويداء عن كارثة مشابهة سيتكرر فيها تعداد ووصف الجرائم التي ستشمل مرة أخرى إعدامات خارج نطاق القانون، وقتلًا وتعذيبًا ونهبًا واستباحة وخطفًا وسبيًا في مقتلة طائفية مروّعة. وسيتكرر القول إن قوى حكومية وأخرى عشائرية ارتكبت تلك الأفعال لدى محاولتها إخضاع منطقة رفضت الامتثال لسلطة مهجوسة بالكيفية التي تجعل من "ابن تيمية" نبراسًا وطنيًا على الجميع الامتثال لآرائه وفتاواه الدموية، أكثر مما هي مهجوسة بكيفية تقديم الخدمات الأساسية للناس وتوفير سبل العيش الآدمي لهم.
أزعم أنه لا حاجة للخوض في تفاصيل التقرير الأممي، فغالبًا اطلع على مضامينه معظم السوريين، وغالبًا لم يرق لأغلبيتهم لأنه عرّى الحقائق الدامغة وسمّى القوى والأدوات التي ارتكبت تلك الفظاعات بأسمائها، وطالب السلطات باتخاذ ما يلزم من إجراءات تجاه ذلك، والتي طالما حاول بعضهم مواراتها واتهام من كشفها أو كتب عنها بالعمالة وبالحقد على "السنّة" أو بالحنين لنظام الأسد.
لكن ما يثير الدهشة والغرابة حقًا هو حفلة التطبيل والتزمير الإعلامي لعبارة وردت في هذا التقرير، الذي يُفترض أن يهز الضمير المجتمعي كما هو الحال في أي مجتمع طبيعي يتمتع بحد أدنى من الحس الأخلاقي والوجدان القويم. نجد أن هؤلاء انصرفوا للاحتفال بعبارة تقول: "إن اللجنة لم تجد دليلًا على وجود خطة أو سياسة مركزية لشن هذه الهجمات، رغم الإشارة إلى طبيعتها المنهجية"، اعتقادًا منهم أن ذلك يبرئ السلطة التي ينافحون ويستبسلون في الدفاع عنها حقًا وباطلًا. بينما الحقيقة العارية تتيح لنا القول إن الفهم الحقيقي للطبيعة المنهجية المشار إليها يجعلها بمثابة سلوك معتاد ومسكوت عنه، وبالتالي لم يعد يحتاج لتوجيه أو إصدار أوامر حكومية لارتكاب تلك الأفعال الجرمية.
فالجرائم الممنهجة هي جرائم ارتُكبت، ثم تكرر ارتكابها مرة أو مرات أخرى، ولم يُحاسب أو يُساءل عنها مرتكبوها، حتى صارت نهجًا معتمدًا أو مسكوتًا عنه، وهذا يؤكد أكثر مسؤولية الحكومة عن الجرائم المرتكبة، ولا ينفي تلك المسؤولية عدم وجود أوامر أو توجيهات بارتكابها.
لنلاحظ معًا أن ما هو مشترك بين كل هذه الأحداث، سواء في الساحل أو في السويداء، هو ملمح واحد اسمه العنف المسلح، وانهيار مفهوم دولة القانون، وتصاعد الشعور بإمكانية الإفلات من العقاب.
لذلك يبدو أنه بات من الضروري، ليس فقط فيما يخص الجرائم الجديدة، بل أيضًا لمعالجة إرث الظلم الطويل في عهد الأسد، وعدم طي الصفحة بطريقة مهينة للضحايا ولألم السوريين جميعًا، العمل على إرساء قواعد لخريطة طريق واضحة للعدالة تقوم على إطلاق آلية فورية للتحقيق والملاحقة في الجرائم والانتهاكات المرتكبة في الساحل والسويداء. وتشمل هذه الآلية اعتقالات جادة، ومحاكمات شفافة وعادلة بحق كل المتورطين في تلك الجرائم المفجعة، بغض النظر عن انتمائهم. كل ذلك دون الخلط أو التخلي عن مسار العدالة الانتقالية أو الإخلال بوظيفة ودور الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، التي عليها أيضًا تحديد خريطة عملها بشكل واضح وعلني، وتحديد النطاق الزمني للجرائم التي ستكون ضمن مجال عملها، وتوعية تلك الجرائم، والآليات القضائية التي ستتبعها بشأنها، فضلًا عن الآليات غير القضائية المتعلقة بآثار تلك الجرائم وهذا الإرث الثقيل من الانتهاكات، رغم ما يؤخذ عليها من محدودية صلاحيتها بشأن الجرائم المتعلقة بنظام الأسد فحسب.
وكما هي حاجتنا للعدالة والإنصاف ملحّة، فإن حاجتنا لإصلاح المؤسسات القضائية والعسكرية والأمنية ليست أقل إلحاحًا. فنحن بحاجة إلى إصلاحات جذرية وفي العمق، في مؤسسة القضاء أولًا ثم في الجهاز الأمني، بشكل يضمن نزاهتها وحياديتها في إنفاذ القانون، والحؤول دون تكرار الانتهاكات، ومساءلة عناصرها عندما يفعلون ذلك، حماية للحريات العامة وللحقوق الفردية، وتكريسًا لمبدأ سيادة القانون.
إن خريطة الطريق لا تكتمل، بل لا تبدأ أصلًا دون حوار وطني جاد يسعى لخلق حالة تشاركية في بناء الوطن الجديد وتحديد أطر وطنية لفعل ذلك. فالحوار الحر وحده هو الضمان الحقيقي لسلامة الأوطان، أما حوار الرصاص والسكاكين فلن ينتج إلا مذابح ومآسي وبرك دم لا تجف. حينها لن يبقى شيء نختلف أو نقتتل عليه اسمه سوريا.

أثار الجفاف في مواقع تاريخية في محافظة دير الزور شرقي سوريا، كانون الثاني/يناير 2025 (عنب بلدي/ محمد قصعاني)

خبراء يشخصون الأزمة وحلولها

الجفاف يغير ملامح القطاع الزراعي في سوريا

عنب بلدي
ملف العدد 704
الأحد 17 آب/أغسطس 2025

إعداد:
لمى دياب
بيسان خلف

دخلت سوريا أزمة مائية حادّة، خصوصًا بعد انخفاض مياه الأنهار والينابيع بشكل خطير، إلى جانب التغيرات المناخية التي تسببت في ارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدل الأمطار، ما انعكس سلبًا على قطاع الزراعة في البلاد. وتواجه سوريا هذا العام أزمة زراعية حادة بفعل موجة جفاف تُعدّ الأسوأ منذ أكثر من ستة عقود، مما هدد محاصيل القمح وزاد من احتمالات انعدام الأمن الغذائي لنحو 16 مليون شخص، وفق تقديرات الأمم المتحدة.
تسببت موجة الجفاف والظروف المناخية القاسية وانخفاض معدلات الهطول المطري وقصر موسم الشتاء الماضي بتضرر نحو 2.5 مليون هكتار من الأراضي المزروعة بالقمح، وفق ما أفادت به منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو). وتشير بيانات فاو إلى أن 95% من محصول القمح البعلي تضرر بشكل شبه كلّي بينما يُنتظر أن يكون إنتاج القمح المروي أقل بـ30 إلى 40% من المعتاد، ما يُنذر بفجوة تتراوح بين 2.5 و2.7 مليون طن من الإنتاج المحلي.
تأثرت الخطة الزراعية في مختلف مناطق سوريا سلبًا بفعل هذه الحالة غير المسبوقة بشدّتها، فمع قلة الهطول المطري وانخفاض مستويات المياه الجوفية وضعف غزارة الينابيع وتراجع مخزون السدود، أدى ذلك إلى خسائر اقتصادية فادحة للمزارعين. وامتدّ الضرر إلى الثروة الحيوانية أيضًا بسبب نقص الأعلاف وتدهور المراعي وانتشار الأوبئة في المحاصيل الزراعية.

تراجع النشاط الزراعي المقرون بالجفاف يُفاقم الأزمة المعيشية في بلد يمر بمرحلة انتقالية ويواجه آثار سنوات من الصراع، إذ تلعب الزراعة دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مصادر دخل للعديد من العائلات، لا سيما في الأرياف السورية.

تغيرات المناخ في المنطقة.. المشكلات المحلية تفاقم الأزمة

تعاني الأحواض المائية في سوريا، كأحواض بردى والأعوج، واليرموك، والعاصي، وأحواض الساحل والفرات، منذ سنوات من إجهاد كبير نتيجة الاستثمار غير الرشيد وغير المُراقَب للمياه في الريّ الزراعي، بحسب المهندس عبد الرحمن قرنفلة (خبير في الشؤون الزراعية). ويشير قرنفلة إلى أن ما تشهده سوريا ينسحب على معظم مناطق المنطقة العربية، لأنها تقع ضمن مناخات جافة وأراض قاحلة. وتشكل المياه السطحية (الأنهار، البحيرات الطبيعية أو خلف السدود، الينابيع) والمياه الجوفية (الآبار السطحية والعميقة) المصادر الرئيسة للري الزراعي، الذي يستهلك حوالي 85% من إجمالي الموارد المائية المتجددة سنويًا.

وتبيّن دراسة علمية حديثة أن احتمال وقوع الجفاف في المنطقة كان قبل ظاهرة التغيّر المناخي يحدث مرة كل 250 سنة، وارتفع ليصبح مرة كل عشر سنوات عند ازدياد معدل حرارة الأرض بـ1.2 درجة مئوية. ومن المحتمل أن يصبح حدوث الجفاف مرة كل خمس سنوات عند ارتفاع الحرارة بمقدار درجتين مئويتين.

من أزمة موسمية متقطعة إلى حالة جفاف ممتدة

ازدادت في العقود الأخيرة وتيرة وتكرار موجات الجفاف، مما فاقم عجز الأحواض المائية. وفي الوقت نفسه ازداد استنزاف تلك الأحواض نتيجة غياب الرقابة الحكومية على عمليات سحب المياه الجوفية، وفق ما قاله المهندس عبد الرحمن قرنفلة لعنب بلدي. وأشار قرنفلة إلى أن ريّ مساحات زراعية تفوق المخطط لها جعل معظم تلك الأحواض تعاني من عجز مائي مستمر (إذ إن كميات السحب تفوق الموارد الطبيعي). ودفع ذلك كثيرًا من المزارعين إلى زيادة عمق آبارهم بحثًا عن المياه، مما زاد من استنزاف الموارد المائية المتاحة.

وشهدت سوريا اتجاهًا متزايدًا نحو الجفاف بين عامي 1981 و2021، مع تسجيل موجات جفاف كبيرة في سنوات 1999 و2010 و2014 و2017 و2021، وصولًا إلى موجة الجفاف التي يشهدها البلد هذا العام. وهذا يشير إلى أن الجفاف يتحول من ظاهرة موسمية متقطعة إلى حالة ممتدة ومتزايدة باستمرار. وقال مدير الموارد المائية في محافظة طرطوس، محمد محرز، لعنب بلدي إن التقديرات تشير إلى تراجع غزارة نبع السن – الواقع على الحدود بين محافظتي طرطوس واللاذقية والذي يغذيهما – بنسبة تتجاوز 70% حتى 23 تموز الماضي، مقارنة بالمعدل المعتاد لمثل هذه الفترة من العام . وقد انعكس هذا التراجع سلبًا على واقع تزويد المياه من النبع، وبالتالي على المشهد الزراعي في الساحل السوري، كما في باقي مناطق البلاد.

الاستجرار غير المشروع يفاقم أزمة المياه

يؤدي الاستجرار غير المشروع للمياه إلى زيادة الأثر السلبي على الموارد المائية الجوفية والسطحية، في وقت تتعرض فيه البلاد لمواسم جفاف متتالية، أشدها موسم عام 2024، بحسب المهندس الزراعي أنس رحمون (خبير فيزيولوجيا النبات وتأثيرات المناخ). ويوضح رحمون لعنب بلدي أن الآبار السطحية أكثر حساسية لفترات الجفاف من الآبار العميقة، لأنها تتغذى مباشرة على مياه الأمطار؛ أما الآبار الجوفية العميقة فتأثرها يكون أقل على المدى القصير، لكن مع استمرار الجفاف ستظهر فيها هي الأخرى نتائج سلبية.

وأشار رحمون إلى أن البديل عن الاستجرار الجائر لمياه الآبار هو العمل وفق خطط متوسطة وبعيدة المدى تعتمد تقنية حصاد المياه. ويعني ذلك استغلال كل قطرة مطر تهطل، خصوصًا في المناطق الساحلية، عبر بناء السدود وتجميع مياه الأمطار في بحيرات وسدات صناعية.

ضعف كفاءة أنظمة الري

أصدر قانون يفرض التحول إلى الري الحديث منذ سنوات، ورغم الدعم الذي قدمته الوزارات المعنية لتشجيع الفلاحين على اعتماد أساليب الري المتطورة، فإن الاستجابة لا تزال دون المأمول. وتكمن المشكلة الأساسية ليس في تقنية الري ذاتها بل في كفاءة استخدامها وصيانتها الدورية. فمهما كانت فعالية طريقة الري، فإنها تتدهور مع غياب المتابعة والصيانة المستمرة، بحسب المهندس عبد الرحمن قرنفلة.

وأوضح قرنفلة أن هناك أنظمة ري مختلفة منتشرة في البلاد، تتراوح بين الري التقليدي بالغمر وأنظمة الري الحديث (كالرش والتنقيط) وغيرها. وقد أثّر الجفاف الحاد على توفر الموارد المائية فأدى إلى انخفاض كفاءة أساليب الري التقليدي، كما أن سوء صيانة أنظمة الري الحديثة أدى إلى تراجع كبير في كفاءتها.

> تعاني أنظمة الري الحديثة من سوء الصيانة مما أدى إلى انخفاض كفاءتها بنسبة تتجاوز 60%.
>
> المهندس عبد الرحمن قرنفلة
> خبير في الشؤون الزراعية

وفي حالات الجفاف، يُرجَّح إيقاف أساليب الري بالغمر والانتقال بشكل حتمي إلى الري بالتنقيط والأساليب الحديثة. إضافة إلى ذلك، يشدّد قرنفلة على ضرورة تركيب عدّادات مياه على مضخّات الآبار لضبط كميات المياه المستجرّة وفق الاحتياج الفعلي للمحصول. والمطلوب أيضًا تنفيذ صيانات عاجلة لجميع شبكات الري التي تعرضت لأضرار كبيرة خلال سنوات الحرب، وإعداد خطط لمعالجة الأضرار وضمان كفاءة الشبكات مستقبلًا من قبل الوزارات المعنية.

مزارع يفلح الأرض في ريف درعا- 2 شباط 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

نقص في الإنتاج الزراعي.. ما الحلول؟

أدّى شحّ المياه إلى جانب موجة الحرائق إلى انخفاض كميات المياه الموجّهة للزراعة، وبالتالي تراجع حجم الإنتاج الزراعي، خاصة في المزروعات التي تتطلب الريّ باستمرار، بحسب الدكتور علي محمد. ويرى الخبير الاقتصادي أن انخفاض الإنتاج سيؤدي إلى تقلّص المعروض من المنتجات الزراعية مقابل طلب مستقر أو مرتفع، مما سينتج عنه ارتفاع في الأسعار. ومع وجود نحو 16 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي، واستمرار الوضع الاقتصادي المتردي على ما هو عليه، فإن اللجوء إلى سد النقص عبر الاستيراد سيكون بتكلفة عالية.

الاستيراد "حل مؤقت"

يعتبر علي محمد أن الاستيراد أحد الحلول لمواجهة النقص في المعروض الغذائي، على أمل أن يكون حلًا مؤقتًا ريثما توضع استراتيجية متكاملة لدعم الإنتاج الزراعي والقطاع الزراعي عمومًا.

فالزراعة لا تزال تمثل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي وتحقق الأمن الغذائي للسوريين.

وأكد محمد ضرورة سد النقص الحاصل بالمواد الغذائية خلال فترة زمنية قصيرة، مع ضمان سلاسة عمليات الاستيراد لتأمين وصول المنتجات المستوردة في الوقت المناسب. الهدف هو منع حدوث أي قفزات مفاجئة في الأسواق أو ارتفاع كبير في الأسعار، والحفاظ على حالة توازن السوق قدر الإمكان.

وأوضح محمد أن القطاع الزراعي في سوريا يشكل نسبة لا بأس بها من الناتج المحلي الإجمالي. فمنذ سبعينيات القرن الماضي وإلى اليوم تراوحت مساهمته بين الربع والثلث، إذ وصلت في بعض الفترات إلى قرابة 30% من الناتج، وبلغت حوالي 33% خلال التسعينيات، لكنها تراجعت إلى 17% في عام 2007.

ويعزو محمد هذا التراجع إلى موجات الجفاف المتتالية ثم الحرب السورية، حيث شهدت جميع القطاعات الاقتصادية انخفاضًا في مساهمتها.

وربما حافظ القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة على مساهمة تتراوح بين 20% و30% من الناتج المحلي، لكن ذلك لا يعني أنه في حالة مستقرة، فضعف القطاعات الأخرى هو ما أبقى نسبته مرتفعة نسبيًا. وهذا ليس مؤشرًا صحيًا، نظرًا لأن الناتج المحلي الإجمالي الحالي مشوّه وغير معبّر عن واقع الاقتصاد.

وعن التحديات التي تؤثر على الزراعة في سوريا، يشير محمد إلى وجود تحديين أساسيين هما الجفاف والحرائق. ويضاف إلى ذلك تراجع نسبة القوة العاملة في القطاع الزراعي، مما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة فعليًا والمخطط زراعتها، وبالتالي تراجع أداء القطاع بشكل عام.

كما نبه محمد إلى أن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية يشكل تحديًا آخر للقطاع، إذ يجري استغلال مساحات للسكن على حساب الرقعة المزروعة. ويُضاف إلى ذلك غياب خطط متكاملة تشمل مراحل الزراعة والإنتاج والتسويق والبيع والتصدير والاستيراد، ما يضعف القدرة على تطوير القطاع الزراعي.

زراعة مقاومة للجفاف

شدد الدكتور علي محمد على أن تعزيز الزراعات المقاومة للجفاف يتطلب استراتيجية زراعية متكاملة تراعي احتياجات السوق المحلية. ويجب التركيز على المحاصيل الأساسية التي تشكّل جزءًا من أمن الغذاء في سوريا.

كذلك من المهم تحديد حجم احتياجاتنا من هذه المحاصيل بدقة، فقد يزيد إنتاج بعضها عن الحاجة المحلية بما يتيح تصدير الفائض. ومن الممكن حينها استخدام عائدات التصدير لاستيراد محاصيل أخرى أعلى استهلاكًا للمياه يكون البلد بحاجة إليها، بما يحقق توازنًا في الموارد الغذائية والمائية. وهذا يستوجب توعية المزارعين وتصميم بنى تحتية زراعية تقلل من استهلاك المياه.

> هناك تحديان أساسيان هما الجفاف والحرائق، إضافة إلى تراجع نسبة العاملين في القطاع الزراعي، وبالتالي تراجع المزروعة والمخطط لها، ما يؤدي إلى تراجع القطاع بشكل عام.
>
> الدكتور علي محمد
> خبير اقتصادي سوري

التوجه نحو الإنتاج الحيواني وإعادة تحوير المياه

الدكتور معن دانيال داود، وهو مفاوض مائي واختصاصي في العلوم التقنية والمنشآت المائية، قال لعنب بلدي إن الأنشطة الزراعية سوف تتجه مستقبلًا نحو الإنتاج الحيواني والابتعاد تدريجيًا عن الإنتاج النباتي (سواء المروي أو البعلي). فالعوائد الاقتصادية والبيئية للإنتاج الحيواني الكفؤ تفوق الإنتاج النباتي بحوالي 8 إلى 12 ضعفًا لكل وحدة ماء مستخدَمة.

وأضاف داود أن الإنتاج النباتي، وخاصة في الزراعة المروية، لا يزال إلى اليوم النشاط الأساسي الذي يمكن أن يستوعب مؤقتًا فائض العمالة على المستوى الوطني خلال مرحلة التعافي من الأزمة. وهذا النشاط يتيح استمرار استخدام أنواع مختلفة من الموارد المائية، ضمن اشتراطات تتعلق بنوع المحصول وتكرارية استخدام المياه والبيئة المعنية ونمط الزراعة.

وللمساعدة في سد جزء من النقص المائي، ينصح داود باستخدام المياه المعالَجة الناتجة عن إعادة تدوير مياه الصرف الصحي والحضري والصناعي. حيث يمكن توظيف هذه المياه، التي سبق استخدامها، في إنتاج زراعي نباتي لأغراض صناعية أو محدودة، أو لأغراض الإصحاح البيئي.

ويأتي ضمن هذا التوجّه إنتاج الأعلاف الأولية ليتم استخدامها، بعد تقييمها ومعالجتها، ضمن السلسلة الغذائية للبشر.

وأوضح داود ذلك بمثال: إذا خُصصت الموارد المائية في منطقة قليلة المياه (كحوض بردى مثلًا) لتأمين مياه الشرب والاستخدامات الحضرية لجمع سكني من 10,000 وحدة (حوالي 47,000 نسمة)، فإن الحاجة السنوية لمياه الشرب والخدمات تقارب 1.6 إلى 1.85 مليون متر مكعب. ومن هذه الكمية، يعود حوالي 1.0 إلى 1.2 مليون متر مكعب في شبكات الصرف الصحي. وبعد معالجتها أوليًا وثانويًا، تكفي هذه المياه لريّ نحو 250 إلى 400 هكتار من الأحراج والمروج وزراعات الأعلاف البقولية، أو حوالي 200 إلى 220 هكتارًا من الحقول المخصصة لزراعة خضروات مقيدة (لا تؤكل نيئة). ويمكن لمياه الصرف الزراعي الناتجة أن تغذي المياه الجوفية في المنطقة بحوالي 200 إلى 230 ألف متر مكعب إضافية، وفق مواصفات تصريف المياه إلى المجاري المائية العامة.

ماذا عن الاستجابة الحكومية للأزمة؟

كشف المهندس أحمد كوان، مدير عام الهيئة العامة للموارد المائية في وزارة الطاقة السورية، لعنب بلدي أنه يجري العمل حاليًا على إعادة صياغة قانون التشريع المائي رقم 31 لعام 2005.

وتتضمن التعديلات المقترحة تشديد العقوبات لتتلاءم مع الواقع الحالي من التجاوزات والاعتداءات على المصادر المائية السطحية والجوفية.

ويرى كوان أن قانون التشريع المائي الجديد سيكون رادعًا لكل من تسوّل له نفسه التعدّي على المياه بطرق غير مشروعة، مثل حفر الآبار دون ترخيص.

وأشار كوان إلى أن القطاع الزراعي هو المستهلك الأكبر للمياه في سوريا، إذ يستخدم حوالي 88% من الموارد المائية المتجددة، مقارنةً بـ9% لمياه الشرب و3% فقط للصناعة والخدمات.

> القطاع الأساسي المستهلك للمياه محليًا هو القطاع الزراعي، إذ يستهلك حوالي 88% من الموارد المائية، بالمقارنة مع 9% للشرب و3% للقطاعات الأخرى.
>
> المهندس أحمد كوان
> مدير عام هيئة الموارد المائية في سوريا

وحول الإجراءات الحكومية للتعامل مع أزمة الري الحالية وانعكاساتها، أوضح كوان أن هيئة الموارد المائية تشارك في إعداد الخطة الزراعية، ضمن توجه حكومي عام نحو ترشيد استخدام المياه بالشكل الأمثل. وأفاد بأن هذه الخطة تعتمد على الموارد المائية المتاحة وعلى كميات الهطول المطري وتخزين السدود خلال الموسم. كما تعمل الجهات المعنية على توجيه الخطط الزراعية نحو محاصيل ملائمة لواقع ندرة المياه، أي المحاصيل الأقل استهلاكًا للمياه وذات الجدوى الاقتصادية الجيدة.

إلى جانب التشجيع على الزراعات المطرية (البعلية) وتوسيع تطبيق تقنيات حصاد مياه الأمطار.

وبحسب كوان، يتم العمل على تأمين مصادر مائية بديلة عبر معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي قبل تصريفها إلى المجاري المائية، وذلك بهدف استخدامها في الري الزراعي كمصدر إضافي وحماية الموارد المائية من التلوث.

كذلك فإن التحول إلى نظم الري الحديثة، التي توفر حوالي 50% من مياه الري مقارنة بالطرق التقليدية وترفع كفاءة الاستخدام إلى نحو 90%، يأتي ضمن الإجراءات المتخذة للاستجابة لموجات الجفاف.

ولفت كوان إلى أهمية نشر ثقافة الري الجماعي والاستخدام التشاركي للمياه، وتشجيع تشكيل جمعيات مستخدمي المياه بهدف إدارة جماعية فعالة للموارد المائية. فمن خلال تفعيل دور مجالس إدارة هذه الجمعيات بإشراف مديريات الموارد المائية، يمكن رفع كفاءة الاستخدام ومراقبة كميات المياه المستخرجة وتركيب شبكات الري الحديثة في الحقول.

وشدّد كوان على أنه يجري التعامل بحزم مع الحفر العشوائي للآبار الذي يؤثر سلبًا على المخزون الجوفي، وذلك عبر لجان الضابطة المائية في المحافظات. حيث يتم ردم الآبار المخالفة ومصادرة حفارات الحفر غير المرخصة، وتنظيم الضبوط القانونية وإحالة المخالفين إلى القضاء، بهدف وضع حد للاستنزاف المستمر للطبقات المائية الجوفية.

أما عن خطط وزارة الموارد المائية على المدى المتوسط والبعيد لتلافي آثار أزمات الجفاف ومشكلات الري مستقبلًا وتحقيق الاستقرار المائي للمزارعين، فقال كوان إن هناك العديد من مشاريع حصاد المياه قيد التنفيذ للاستفادة من كل قطرة مطر.

وتشمل هذه المشاريع بناء سدود وسدّات مائية وخزانات في مختلف المحافظات. وأضاف أن الهيئة تقوم حاليًا بتنفيذ عدد من السدود، منها: سد بردون (اللاذقية)، سد وادي الأبيض (إدلب)، سد السخابة (اللاذقية)، سدًا أفاميا B وC (حماة)، سد خان طومان (حلب)، سد المويلح (إدلب)، سد فاقي حسن (اللاذقية)، وسد البلوطة (طرطوس).

وبالإضافة إلى ذلك، يتم إنشاء عدة سدّات مائية وخزانات في طرطوس وحماة وحمص، وقد نُفذ أيضًا عدد من السدات والخزانات في السويداء. كما أشار كوان إلى وجود دراسات جاهزة لتنفيذ عدد آخر من السدود والسدات المائية والخزانات في مختلف المحافظات مستقبلًا.

ونوّه المدير العام للموارد المائية إلى إعادة تفعيل الدراسات السابقة حول جرّ فائض مياه الساحل إلى محافظة دمشق وصولًا إلى محافظات الجنوب (درعا والسويداء)، وكذلك مشروع جرّ مياه الفرات إلى تدمر وحسياء وصولًا إلى بحيرة قطينة.

وتطرق كوان إلى الاتفاقيات المبرمة مع دول الجوار بشأن الأحواض المائية المشتركة، مثل الاتفاقية مع الأردن لتقاسم مياه حوض اليرموك، والاتفاقية مع لبنان لتقاسم مياه نهري العاصي والكبير الجنوبي، إلى جانب اتفاقيات مع العراق وتركيا لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات. وأكد أنه جارٍ العمل على تفعيل عمل اللجان المشتركة المنبثقة عن تلك الاتفاقيات، وقد تم مؤخرًا إعادة تشكيل اللجنة السورية–الأردنية المشتركة وبدأت أعمالها بزيارة وزير الطاقة السوري إلى عمّان تلتها اجتماعات فنية، وذلك لضمان حصول سوريا على حصتها العادلة من الموارد المائية المشتركة.

مقترحات لإدارة الأزمة

بحسب الدكتور معن دانيال داود، فالسبب الأكبر لأزمة الموارد المائية في سوريا يعود إلى سوء مزمن وطويل الأمد في إدارة واستثمار الموارد المائية على المستوى الوطني.

سوء الإدارة هذا يرتكز، بحسب داود، على نظرة شعبوية غير علمية تعتبر الموارد الطبيعية ملكية شخصية يمكن التصرّف بها دون ضوابط أو قيود تحدّد سقف الاستهلاك.

ويرى داود أن هذه الذهنية انعكست نتائجها في ممارسات بعيدة كل البعد عن أبسط المعايير البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية لضبط الاستخدام كمًا ونوعًا. فقد تم تخصيص الموارد المائية بآليات ومنهجيات أبعدت تلك الموارد عن تحقيق عائدها الأمثل.

ويتم استنزاف المصادر المائية محليًا لتحقيق أرباح آنية بسيطة وغير عادلة، مقابل تكاليف اقتصادية وبيئية مستقبلية ستكون انعكاساتها الاجتماعية كارثية.

وحول الخطوات الممكن اتباعها للحلول، اقترح د. معن دانيال داود حزمة إجراءات، أبرزها:

• اعتماد الهوية الاقتصادية للأقاليم التنموية ومناطق النشاط البشري في سوريا، بحيث تُحدَّد وفق أحواضها المائية الثانوية والصغرى ومكونات النشاطات البشرية الرئيسة فيها، مع إعلان العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتلك النشاطات بشفافية.

• تحديد الموارد المائية المتاحة لمختلف الاستخدامات التي تتطلّبها الاحتياجات المأمولة – بما فيها الزراعة – وفق الأولوية. على أن تتدرج أولوية الزراعة تنازليًا بالمقارنة مع استخدامات أخرى أعلى أولوية (مثل توليد الطاقة، تأمين مياه الشرب وسقاية المواشي، الخدمات الحضرية، النشاطات الصناعية وغيرها).

• تبني آليات التخطيط الاقتصادي الوطنية كإحدى أهم حلول الخروج من الأزمات. وهذه الآليات قد لا تكون مركزية الطابع أو مرتبطة بنمط أيديولوجي اقتصادي معين، إنما الأهم هو اعتماد أدوات وأولويات تحقق نتائج اقتصادية تزيد القيم المضافة والعوائد، بما يؤمن توفير الغذاء على المستويين الفردي والمجتمعي، مكانيًا وعلى مستوى الوطن ككل.

• تحقيق التشاركية الفعلية في صنع القرار التخطيطي مع المجتمعات المستهدفة، وفق القوانين النافذة. وذلك أثناء طرح بدائل مختلفة في قطاع المياه وتقييم إمكانات استخدامها. بالإضافة إلى ضرورة تجنب التخطيط لاستخدام الموارد المائية بطريقة تعاني عجزًا تخطيطيًا أساسًا عند تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ تلك الخطط.

وأوضح داود أن البدائل العملية القابلة للتنفيذ هي التي تجيب علميًا عن إشكاليات التخطيط المتعلقة بأنشطة عقلانية مستدامة للمجتمع السوري محليًا، ضمن الضوابط التي تفرضها المحاور المذكورة أعلاه. ومن حيث المبدأ، فإن تراجع كميات الموارد المائية المتاحة على مستوى الحوض له الدور الرئيس في تحديد البدائل تخطيطيًا أو تقنيًا. فالانخفاض الحتمي في الموارد المائية خلال السنوات المقبلة سيلقي بظلاله على أولويات تخصيص هذه الموارد التي تتناقص باستمرار، وهذا سيؤثر على مفهومنا المستقبلي للزراعة التقليدية التي اعتمدناها لعقود طويلة.

بثقة الهلال الأحمر السوري مشاريع طارئة مؤقتة بتركيب خزانات مياه لاستيعاب عودة النازحين في قرية الحويجة بريف حماة – 27 نيسان 2025 (الهلال الأحمر/ فيسبوك)

تغييرات في خريطة المحاصيل الزراعية

أدى تراجع الموارد المائية إلى تغيير الخطط الزراعية وإعادة تشكيل التركيب المحصولي وفق ما يتوفر من مياه. فقد شهدت الخطط الزراعية انحسارًا كبيرًا في المساحات المخططة لزراعة محاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه مثل القطن والشوندر السكري، نتيجة نقص الموارد المائية، مع التوجه نحو زراعة محاصيل أقل حاجة للمياه، بحسب المهندس عبد الرحمن قرنفلة.

ويلجأ كثير من المزارعين إلى حفر آبار جوفية بشكل غير مرخص لتأمين مورد مائي مستقر خاصة عند انخفاض مناسيب الأنهار، ما يفاقم مشكلة الجفاف ويؤثر على الأمن المائي والغذائي على المديين القريب والمتوسط.

عمال يحضرون البطاطا في ريف درعا–24 آذار 2025 (عنب بلدي/محجوب الحشيش)

ولفت قرنفلة إلى أن الخطط الزراعية التي تضعها وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة الطاقة (الموارد المائية سابقًا) وجميع الجهات المعنية بالقطاع الزراعي تعتمد بدرجة كبيرة على مدى توافر الموارد المائية. فعند حدوث الجفاف، تُخفَّض المساحات المزروعة ببعض المحاصيل أو يُستعاض عنها بزراعة محاصيل أخرى تتلاءم احتياجاتها المائية مع المتوفر من المياه.

المبكر عن الجفاف، فإن نمو المحاصيل البعلية هذا الموسم كان ضعيفًا جدًا في أغلب المحافظات، بحيث لا يمكن "تضمينها" أو الاستفادة منها. ولا تقتصر معاناة المزارعين على خسائر الزراعة البعلية؛ فحتى الزراعة المروية تواجه صعوبات كبيرة بسبب نقص الموارد المائية وجفاف الآبار، ما أجبر المزارعين على شراء مياه الري عبر صهاريج متنقلة.

ولتفادي الخسارة، لجأ البعض إلى حفر آبار عشوائية أو سحب مياه من آبار أخرى، إلا أن هذا الحل غير مجدٍ على المدى الطويل، كونه يؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية، خاصة مع تغير المناخ الذي سيُفاقم أزمة الجفاف عالميًا في المستقبل.

المحاصيل الاستراتيجية الأكثر تأثرًا

تُعدّ محاصيل الحبوب الشتوية الرئيسية، مثل القمح والشعير، من أكثر المحاصيل تأثرًا بتغيّر معدلات الهطول المطري. إذ قد تعاني هذه المحاصيل من ضعف الإنبات أو توقف النمو أو تراجع الإنتاجية تبعًا لتوقيت وكميات الأمطار. والعبرة ليست في الكمية الإجمالية للأمطار بقدر ما هي في توزعها على مدار الموسم وفق احتياجات نمو النبات. ومع تفاقم شح الأمطار، يُرجّح التوجه مستقبلًا نحو زراعة أصناف أقل احتياجًا للمياه.

وأوضح قرنفلة أنه بالرغم من بداية الموسم الزراعي لعام 2025 بهطولات مطرية مقبولة في شهر أيلول، إلا أنها تراجعت بشكل كبير مع مطلع كانون الثاني وانحبست تمامًا في جميع المحافظات السورية. ثم عاودت الأمطار الهطول في شباط لتتراجع مجددًا خلال آذار، وفق إحصائيات المديرية العامة للأرصاد الجوية.

وأظهرت البيانات ذاتها أن معدلات الأمطار لهذا الموسم انخفضت بنسبة تتجاوز 45% مقارنة بالسنوات الماضية، وأن معظم مناطق الاستقرار الزراعي في سوريا باتت قاحلة أو شبه قاحلة.

اضطر بعض المزارعين لبيع محصول القمح البعلي لربي المواشي لتعويض جزء من خسائرهم، في حين لم يتمكن آخرون حتى من "تضمين" محصولهم بسبب ضعف نموّه.

وبحسب محمد بحري، المدير السابق للإنتاج العضوي ومدير نظام الإنذار المبكر عن الجفاف، فإن نمو المحاصيل البعلية هذا الموسم كان ضعيفًا جدًا في أغلب المحافظات، بحيث لا يمكن "تضمينها" أو الاستفادة منها. ولا تقتصر معاناة المزارعين على خسائر الزراعة البعلية؛ فحتى الزراعة المروية تواجه صعوبات كبيرة بسبب نقص الموارد المائية وجفاف الآبار، ما أجبر المزارعين على شراء مياه الري عبر صهاريج متنقلة.

ولتفادي الخسارة، لجأ البعض إلى حفر آبار عشوائية أو سحب مياه من آبار أخرى، إلا أن هذا الحل غير مجدٍ على المدى الطويل، كونه يؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية، خاصة مع تغير المناخ الذي سيُفاقم أزمة الجفاف عالميًا في المستقبل.

أصناف جديدة وخطط حسب المتاح

أجبر تراجع الزراعة البعلية ونقص الموارد المائية الكثير من المزارعين على تغيير هوية محاصيلهم. فقاموا بزراعة محاصيل مروية جديدة، وقلّصوا زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه في بعض المناطق، وظهرت محاصيل غير معتادة تتلاءم مع الموارد الشحيحة المتاحة في مناطق أخرى. هذه التغييرات منحت خريطة الزراعة المحلية شكلًا جديدًا، لكنها في الوقت نفسه فاقمت أزمة المياه، وفق ما يرى المهندس أنس رحمون.

> تراجع الزراعة البعلية ونقص الموارد المائية أجبر العديد من المزارعين على تغيير هوية المحاصيل، الأمر الذي منح شكلًا جديدًا للخريطة الزراعية محليًا، وزاد من أزمة المياه، في الوقت نفسه.
>
> أنس رحمون
> مهندس زراعي وخبير فيزيولوجيا النبات وتأثيرات المناخ

وقال رحمون لعنب بلدي إن المسألة لا تتعلق بخريطة توزيع المحاصيل بقدر ما تتعلق بضرورة وضع خطط استراتيجية تزرع فيها المحاصيل في المناطق المناسبة لها بيئيًا. وحذّر من خطورة تغيير تركيبة المحاصيل عبر مبادرات فردية أو تجارب غير مدروسة، مثل استقدام أصناف استوائية "بالونية" تحتاج لكميات كبيرة من المياه ولا تتوافق مع البيئة السورية، إذ إن إدخال محاصيل غريبة كهذه قد يزيد أزمة شُح المياه تفاقمًا.

> منذ عام 2010 هناك حرائق تحصل دوريًا في فصل الصيف، والتهمت هذه السنة مئات الآلاف من الهكتارات، بينها أراضٍ حرجية ومثمرة ومحاصيل زراعية استهلاكية.
>
> الدكتور علي محمد
> خبير اقتصادي سوري

40% من الأراضي الزراعية لم تُزرع

يقول الخبير الاقتصادي الدكتور علي محمد لعنب بلدي إن حوالي 40% من الأراضي الصالحة للزراعة والمخطط زراعتها هذا الموسم لم يتم زرعها فعلًا، بحسب تقارير متابعة.

وهذا يعني انخفاضًا في الإنتاج الزراعي بكل أنواعه، سواء المحاصيل الأساسية (كالقمح والشعير وغيرها) أو الأشجار المثمرة، وحتى المزروعات الموسمية التي تتطلب كميات كبيرة من المياه.

ويضيف محمد أننا نشهد هذا العام أيضًا موجة حرائق، وهي ليست جديدة على الواقع السوري.

فمنذ عام 2010 تندلع حرائق صيفية بشكل دوري، وقد التهمت حرائق هذا العام مئات الآلاف من الهكتارات، بينها أراضٍ حرجية ومثمرة ومحاصيل زراعية استهلاكية.

> منذ عام 2010 هناك حرائق تحصل دوريًا في فصل الصيف، والتهمت هذه السنة مئات الآلاف من الهكتارات، بينها أراضٍ حرجية ومثمرة ومزروعات استهلاكية.
>
> الدكتور علي محمد
> خبير اقتصادي سوري

وأوضح محمد أن أكثر من مليون شجرة زيتون احترقت هذا العام، أي ما يعادل أكثر من 10% من أشجار الزيتون في سوريا، مما سيؤدي إلى انخفاض في إنتاج زيت الزيتون.

إضافة إلى ذلك، حصل انخفاض في إنتاج مختلف أصناف الحمضيات. جميع هذه العوامل تُسهم في تراجع إجمالي الإنتاج الزراعي المحلي.

واقع مقلق ومسؤولية مضاعفة

تعكس هذه التغيرات المتسارعة في هوية المحاصيل الزراعية، وتراجع المساحات المزروعة، والحرائق التي تلتهم الأشجار والمزروعات عامًا بعد عام، حالة من الضغط الشديد على القطاع الزراعي في سوريا، ليس فقط بفعل الجفاف، بل نتيجة تراكم عوامل إدارية ومناخية واقتصادية متشابكة. ومع غياب حلول استراتيجية واضحة وشاملة، تتحول الزراعة السورية من مورد وطني محوري إلى قطاع هشّ يعاني من التراجع الهيكلي، ويُهدد بفقدان قدرته على تأمين الحد الأدنى من الأمن الغذائي للسكان.

وبينما يُظهر المزارعون مرونة نسبية في التكيّف مع ندرة الموارد، فإن اعتمادهم على حلول فردية غير مستدامة (مثل حفر الآبار العشوائية أو تبديل المحاصيل بشكل ارتجالي) لا يعدو كونه تأجيلًا للأزمة لا علاجًا لها. وهو ما يستدعي تحركًا جادًا من الجهات المعنية لإعادة رسم السياسات الزراعية والمائية بما يتلاءم مع الواقع الجديد، وبما يضمن الحفاظ على ما تبقّى من التربة والمياه والفرص الزراعية الممكنة في البلاد.

عامل يرش محصول الرمان بالمبيدات الزراعية في قرية العجمي في ريف درعا–19 نيسان 2025 (عنب بلدي/محجوب الحشيش)

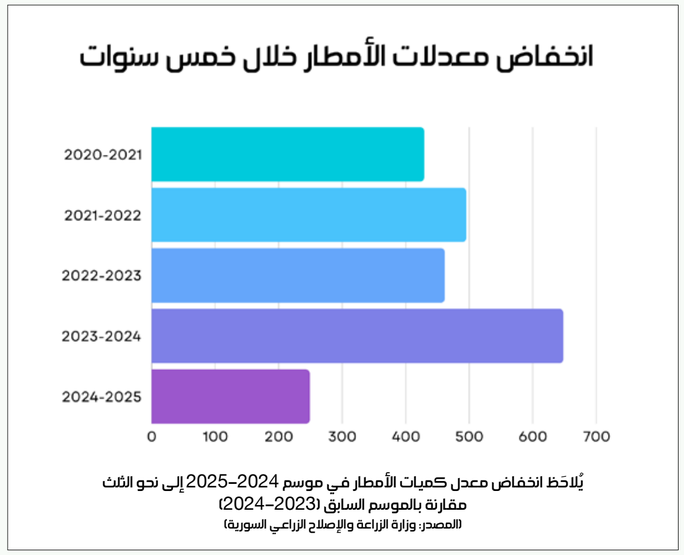

حين لا تعكس اللحظة حقيقتنا.. المرحلة الإسعافية للمجتمع السوري

أحمد عسيلي

تعودنا كأطباء، خاصة العاملين في الإسعاف والإسعاف النفسي، أن نرى الإنسان في لحظات الشدة القصوى، في هذه المرحلة، قد يلجأ الشخص إلى أفعال صادمة أو غير مألوفة، لا لأن الفعل غاية بحد ذاته، بل لأنه نداء استغاثة (appel de secours)، في رسالة مشفرة وغير مباشرة تقول: "أنا في خطر، ساعدوني"، أو أن هناك واقعًا ما يتجاوز قدرتنا العادية على الاحتمال.

في غرف الطوارئ تتكرر تلك المشاهد بكثرة، مريض يهدد بالانتحار أو يحاول بطريقة غير قاتلة، شخص يصرخ في مكان عام، أو آخر يكسّر ما حوله، هذه الأفعال، رغم عنفها الظاهر، غالبًا ما تكون طلب نجدة أكثر من كونها رغبة في التدمير، وهنا تحديدًا يبرز دور الطبيب النفسي في التمييز بين حالتين، بين ميول انتحارية أو تدميرية حقيقية، ناتجة عن حالة مرضية ما، وتهدف فعلًا لإنهاء الحياة أو للإيذاء، وبين نداء استغاثة يهدف لجذب الانتباه من أجل تغيير وضع ما.

هنا وضمن هذا السياق أيضًا، الخبرة الإكلينيكية تكشف فارقًا مهمًا آخر، الإنسان في لحظة الشدة لا يشبه نفسه في أوقات الراحة. أحيانًا أرى مريضًا في الطوارئ مضطرب المظهر والكلام، فأعطيه موعدًا طبيًا بعد يومين لأجد إنسانًا أكثر هدوءًا، بخطاب أكثر عقلانية من حالته في الإسعاف، وأحيانًا أتابع حالته في العيادة لعام أو أكثر، فيتضح كم تختلف صورته في الأزمة عن صورته في الاستقرار.

في ثقافتنا، يقال إن "حقيقة الإنسان تُعرف وقت الشدة"، لكن ما أراه يوميًا يجعلني أقول إن هذا صحيح في حالات قليلة فقط، فغالبًا الشدة تُظهر نسخة مؤقتة ومشوَّشة من الشخص، وليست جوهره، لهذا نذكّر المريض دائمًا بأن ما بدر منه في الأزمة لا يختصر هويته، وأنه يجب فهمه في سياق الحالة الطارئة.

هذا الدرس الطبي ينطبق أيضًا على المجتمعات، فهي في الأزمات الوجودية قد تُطلق نداءات استغاثة جماعية: شعارات قصوى، رموزًا صادمة، أو تحالفات مفاجئة، هذه الأفعال قد يراها الآخرون قناعات راسخة، لكنها نفسيًا، تشبه محاولة المريض لفت الأنظار بأي وسيلة في الطوارئ، المثال الأقرب هو ما جرى مؤخرًا في السويداء، حين رُفع العلم الإسرائيلي في بعض المظاهرات، المشهد كان صادمًا، لكنه قد يُقرأ كصرخة نجدة أكثر منه تحالفًا دائمًا، خاصة إذا وُضع في سياق الانسداد السياسي وفقدان الثقة بالخيارات التقليدية.

التطرف في المواقف، كما تؤكد دراسات علم النفس الاجتماعي، سلوك مكرر في ظروف الشدة. تحت الضغط، تميل الجماعات إلى الآراء لا يشبه نفسه في أوقات الراحة. أحيانًا أرى مريضًا في الطوارئ مضطرب المظهر والكلام، فأعطيه موعدًا طبيًا بعد يومين لأجد إنسانًا أكثر هدوءًا، بخطاب أكثر عقلانية من حالته في الإسعاف، وأحيانًا أتابع حالته في العيادة لعام أو أكثر، فيتضح كم تختلف صورته في الأزمة عن صورته في الاستقرار.

في ثقافتنا، يقال إن "حقيقة الإنسان تُعرف وقت الشدة"، لكن ما أراه يوميًا يجعلني أقول إن هذا صحيح في حالات قليلة فقط، فغالبًا الشدة تُظهر نسخة مؤقتة ومشوَّشة من الشخص، وليست جوهره، لهذا نذكّر المريض دائمًا بأن ما بدر منه في الأزمة لا يختصر هويته، وأنه يجب فهمه في سياق الحالة الطارئة.

هذا الدرس الطبي ينطبق أيضًا على المجتمعات، فهي في الأزمات الوجودية قد تُطلق نداءات استغاثة جماعية: شعارات قصوى، رموزًا صادمة، أو تحالفات مفاجئة، هذه الأفعال قد يراها الآخرون قناعات راسخة، لكنها نفسيًا، تشبه محاولة المريض لفت الأنظار بأي وسيلة في الطوارئ، المثال الأقرب هو ما جرى مؤخرًا في السويداء، حين رُفع العلم الإسرائيلي في بعض المظاهرات، المشهد كان صادمًا، لكنه قد يُقرأ كصرخة نجدة أكثر منه تحالفًا دائمًا، خاصة إذا وُضع في سياق الانسداد السياسي وفقدان الثقة بالخيارات التقليدية.

التطرف في المواقف، كما تؤكد دراسات علم النفس الاجتماعي، سلوك مكرر في ظروف الشدة. تحت الضغط، تميل الجماعات إلى الآراء الحادة، ليس دائمًا بدافع قناعة مستقرة، بل كرد فعل دفاعي يمنح شعورًا بالقوة أو الحسم. في الأزمات، تظهر أحيانًا أفعال لم تكن ممكنة في الأوقات العادية، تشبه ما كنا نقرأ عنه في العصور الأوربية الوسطى، عقاب جماعي قاسٍ لمغنٍ بسبب موقف سياسي سابق، كما حدث مؤخرًا في إدلب، أو اغتصابات جماعية مروعة في لحظات الانفلات الأمني، كما جرى ذات مرة في ميدان التحرير بمصر بعد سقوط نظام الإخوان، وحتى في الحالة السورية، شهدنا نداءات بلغت حد الشوفينية من أطراف متقابلة، سواء من بعض أهالي السويداء أو من مجموعات بدوية وامتداداتها في أوروبا.

الأخطر أن لحظة الشدة قد تتحول إلى أزمة ثانية، حين يستعيد الفرد أو المجتمع صورته عن نفسه في تلك المرحلة، بعض المرضى يدخلون في اكتئاب عميق بعد أن يتذكروا كيف تصرفوا أو بدوا في الإسعاف، ويظنون أن تلك اللحظة هي حقيقتهم الكاملة، هنا يأتي دورنا أيضًا كمختصين بإعادة وضع الأمور في سياقها: ما جرى كان ظرفًا استثنائيًا، لا هوية دائمة، وإذا لم يحدث هذا الفصل، تتحول الأزمة الطارئة إلى وصمة طويلة المدى.

المجتمعات تحتاج إلى المعالجة نفسها، إذا ثبّتت صورة ذاتها استنادًا إلى مرحلة إسعافيه عابرة، ستختزل هويتها في أسوأ حالاتها وأكثرها تشوشًا، السوريون يعرفون هذا من تجربتهم القريبة. في 2013، بعد موجات اللجوء الكبرى، أصبح "اللاجئ" هو الصورة العالمية للسوري، حتى صارت الروايات والأفلام الأجنبية تختزل الهوية السورية في خيمة ومعبر وحدود، لم يُنظر إلى هذه الصورة كنتاج ظرف طارئ، بل كهوية دائمة، وهو ما كان له أثر طويل الأمد على كيفية رؤية السوري لنفسه وكيف يراه الآخرون، لدرجة أننا رأينا بعض السوريين الذين يتنصلون من هويتهم نتيجة حملها الثقيل والمرهق.

الخلاصة أن صورة الإنسان، فردًا كان أو جماعة، لا يجب أن تُبنى في مرحلة عدم الاستقرار القصوى. هذه لحظة طارئة، مليئة بالانفعال والتطرف، وليست وقتًا لرسم ملامح الهوية النهائية. السيطرة على النفس، وتأجيل الحكم على الذات أو الجماعة، هو شكل من أشكال النضج والوقاية، فالصور التي تُرسم في العاصفة قد تلتصق طويلًا، حتى بعد أن تهدأ الرياح.

حول تقرير لجنة التحقيق الدولية عن العنف في الساحل

لمى قنوت

صدر عن "لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية"، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2011، تقرير حول الانتهاكات ضد المدنيين، نساء ورجالًا، في الساحل السوري بالفترة من كانون الثاني وحتى آذار 2025، حددت فيه بأن العنف الذي اندلع في المناطق الساحلية في آذار 2025، كان نزاعًا مسلحًا غير دولي بين الحكومة المؤقتة والقوات الموالية للنظام السابق، الأمر الذي يعني بأن القانون الإنساني الدولي ينطبق عليه، وبنفس الوقت، فإن القانون الدولي الإنساني يظل ساريًا، بالإضافة إلى التزامات تقع على سوريا، والحكومة المؤقتة وفق التزاماتها التعاهدية، والقانون الدولي العرفي، والمعترف به في المادة "12" من الإعلان الدستوري.

تطرق التقرير إلى حجم التعاون بين لجنة التحقيق الدولية والسلطة المؤقتة، فقد يسرت الأخيرة وصول بعثة لجنة التحقيق إلى المناطق الساحلية في حزيران الماضي، وقابلت مسؤولين رسميين محليين وقادة الأمن والشهود وعائلات الضحايا، وزارت البعثة العديد من المواقع والأماكن التي شهدت الانتهاكات بالإضافة إلى ثلاثة مواقع دفنٍ جماعي.

وفي 19 من أيار الماضي، طلبت اللجنة من السلطة المؤقتة معلومات حول حوادث قيد التحقيق، وفي 23 من حزيران الماضي، تبادلت معها النتائج الأولية للتحقيق من أجل سد الثغرات في المعلومات، والتحديات التي تواجهها السلطة لمنع الانتهاكات واحتوائها وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، ثم شاركت اللجنة الدولية جزءًا كبيرًا من التقرير مع السلطة ولجنة التحقيق الوطنية التي شكلها الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في 9 من آذار الماضي. كما اجتمعت لجنة التحقيق الدولية مع اللجنة الوطنية في آذار من أجل "تبادل الخبرات حول الممارسات الجيدة للتحقيق المستقل"، وتكرر الاجتماع بينهما في حزيران لمناقشة النتائج الأولية لتقرير اللجنة الوطنية.

أشارت اللجنة الدولية إلى أنها لم تجد أي دليل على "وجود سياسة حكومية محددة أو خطة لشن هذه الهجمات"، لكن القتل والانتهاكات "اتبعت نمطًا منهجيًا" في عدة مواقع واسعة الانتشار، واستنتجت بأن هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن أفرادًا من فصائل قوات الأمن التابعة لها، وبضمنها قوات الأمن العام، و"الفرقة 62" المسماة سابقًا "لواء السلطان سليمان شاه" (المعروفة باسم العمشات)، و"الفرقة 67" المعروفة بفرقة أو فصيل "الحمزة"، و"أحرار الشام"، و"الفرقة 400" (وتتكون من ألوية سابقة تابعة لهيئة تحرير الشام سابقًا)، بالإضافة إلى أفراد عاديين ارتكبوا أفعالًا ترقى إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وبضمنها أفعال ترقى إلى جرائم حرب، فضلًا عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتناول التقرير بشكل مفصل، الانتهاكات الجسيمة التي استهدفت المجتمعات العلوية بدءًا من كانون الثاني الماضي، وبضمنها سلسلة المجازر التي وقعت في آذار، كما حوى التقرير سردًا عن الجرائم التي ارتكبها ما يُعرف بفلول النظام، وأفاد التقرير بأن الانتهاكات والجرائم على أرض الواقع أكبر من الواردة فيه، وبأن لجنة التحقق الدولية ما زالت تحقق في حوادث تمت في كل من حمص واللاذقية وطرطوس، وأن الهجمات الانتقامية تجاه المجتمعات العلوية ما زالت مستمرة، وعممت مناخًا من الخوف وانعدام الأمان بين عموم السوريين والسوريات في جميع الأراضي السورية.

وفي هذا الإطار، يمكن تسجيل بعض الملاحظات:

من الواضح أن العفو العام الذي أطلقته قيادة العمليات العسكرية عن جميع الجنود السوريين المجندين في الجيش السابق في 9 من كانون الأول 2024، بهدف حقن الدماء، دون استتباعه مباشرة في بناء مسار للعدالة الانتقالية، والاستعانة بمؤسسات أممية ذات خبرة للمساعدة في برامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل، قد أسهما في تكريس الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة خلال الصراع، ما أدى إلى استسهال حمل السلاح أو إعادة حمل السلاح، ممن أجروا تسويات أو من الذين امتنعوا عن إجراء تسويات وتسليم سلاحهم، وتم تجنيد بعضهم من قبل قادة موالين للنظام السابق، وما يطلق عليهم بـ"فلول النظام". ومن جهة أخرى فإن تراخي السلطة في إطلاق برامج العدالة الانتقالية دفع بضحايا النظام البائد للانتقام.

وفي نفس الصدد، فإن الانتهاكات والمضايقات التي سبقت المجازر في آذار ضد علويين، أسهم في تأجيجها وتغذيتها وسائل التواصل الاجتماعي، والتي لعبت دورًا في تغذية خطاب الكراهية والتحريض ضدهم، وأصبحت الانتهاكات شبه يومية وبضمنها القتل والخطف ونهب الممتلكات واحتلالها، وازدادت الاعتقالات التعسفية والمضايقات والإهانات اللفظية وتوجيه المصطلحات المهينة خلال حملات التمشيط ونقاط التفتيش، وقد ذُكر ذلك في تقرير لجنة التحقيق الدولية.

وناهيك بذلك، فإن النهج الذي اتبعته السلطة في بناء قطاع الأمن، من حل الجيش السابق دون الاستعانة بمن لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين والسوريات، واستبعاد المنشقين عنه، والغرق في وهم القدرة على بناء جيش وطني من "دمج" فصائل وأجانب وأفراد لهم تاريخ حافل بالانتهاكات، وبضمنهم مقاتلون منضوون تحت "هيئة تحرير الشام" سابقًا، دون تدريبهم واستبعاد التكفيريين منهم ومرتكبي الانتهاكات والفصائل ذات التمويل الخارجي، تتحمل مسؤوليته السلطة وما نجم عنه من مجازر بسبب استدعائها لقوات وأفراد غير محترفين وغير منضبطين، وتصرفوا بصفتهم الرسمية.

وبطبيعة الحال، ينطبق الأمر أيضًا على الطريقة التي يتم فيها بناء قوات "الأمن العام"، حيث تشير المعلومات إلى أن المتدربين يخضعون لتدريب مدته أسبوعان فقط، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان ملء الفراغ الأمني الحاصل، ووقف الانتهاكات المتنقلة والمتكررة في البلاد.

وفضلًا عن ذلك، فإن الاستئثار بالسلطة والمركزية الشديدة، وإغلاق باب السياسة وتجاهل الدعوات المكثفة من أجل عقد مؤتمر وطني تأسيسي، ذي مخرجات ملزمة، وشكلية مؤتمر الحوار الوطني الذي أجرته السلطة، والإعلان الدستوري الذي كرس وحصر صلاحيات واسعة بيد الرئيس المؤقت، عززت شعورًا بإقصاء شرائح واسعة من الشعب ومكوناته وقواه الحية.

خلاصة القول، إن ترحيب السلطة المؤقتة بتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة والتعاون معها، وإطلاقها تحقيقًا مستقلًا، واعتقالها عددًا من الجناة، لا يعفيها من مسؤولية حماية جميع المواطنين والمواطنات دون تمييز، والالتزام بعدم تكرار الجرائم والانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها وجبر ضرر الضحايا كأساس لبناء مستقبل مبني على حقوق الإنسان ونهج شامل للعدالة ودولة القانون.

استثمار مثير للجدل تحت مظلة الاستملاك

"بوليفارد النصر" يوقظ كابوس "حلم حمص"

عنب بلدي – سدرة الحريري

أثارت عبارة "بوليفارد النصر.. يد بيد منعمّرها سوا"، التي انتشرت على اللوحات الإعلانية في شوارع مدينة حمص، مطلع حزيران الماضي، موجة استياء بين سكان محليين، حيث شهد حي القرابيص وقفة نظمها عدد من الأهالي ضد مشروع "بوليفارد النصر" حاملين لافتات كتبت عليها عبارة "لا بوليفارد، لا للتهجير".

كما رصدت عنب بلدي على مواقع التواصل الاجتماعي منشورات ترفض المشروع، وتطالب بإجابات حول تعويض أصحاب الأراضي الذين تم تهجيرهم قسرًا في زمن نظام الأسد من ذات الأراضي التي يقام عليها مشروع "بوليفارد النصر"، وكان المشروع القديم يحمل اسم "حلم حمص".

"بوليفارد النصر"، هو مشروع تطوير عقاري، أُعلن عنه مؤخرًا، ويهدف إلى إعادة تنظيم مدينة حمص على أسس عصرية تراعي حماية البيئة وإنتاج الطاقة البديلة وتجميل الواجهات.

ورأى كثيرون أن هذا الشعار الدعائي لا يعكس حقيقة المشروع، بل جاء تتويجًا لعملية بناء اتسمت، وفقًا لآرائهم، بانعدام الشفافية والتعتيم الإعلامي.

الانتقادات لم تقتصر على طريقة الإعلان، بل طالت الأرض المقام عليها المشروع، حيث يقول أهالٍ إنها تعود لأبناء حمص، وقد تم الاستيلاء عليها من قبل النظام السابق تحت ذريعة "الاستملاك" لإنشاء ما سمي حينها "حديقة الشعب".

وتشير مصادر محلية إلى أن الأراضي الواقعة في بساتين القرابيص، الممتدة من الكورنيش وحتى عاصي الميماس، تم وضع إشارة حجز عليها منذ سنوات، مما منع بيعها أو التصرف بها، ثم تم استملاكها رسميًا، لتتحول لاحقًا إلى مشروع عمراني استثماري يُنظر إليه على أنه تعدٍ على أملاك السكان.

بدوره، التقى محافظ حمص، عبد الرحمن الأعمى، بالمحتجين من حي القرابيص للاستماع إلى مطالبهم وملاحظاتهم، في 11 من آب الحالي، واعدًا إياهم بعدم بدء المشروع في حيهم قبل موافقة السكان، والتعويض الكامل من الشركة لأصحاب الأراضي.

ما "بوليفارد النصر"؟

حسب المعلن من قبل محافظة حمص، يتميز مشروع "بوليفارد النصر" بتعدديته الوظيفية، إذ لا يقتصر على إنتاج وحدات سكنية، بل سيكون منطقة حضرية متكاملة، وسيشمل:

• إنشاء 4500 وحدة سكنية بمواصفات حديثة.

• تأهيل حديقة النصر كمتنزه عام.

• تشييد مرافق تجارية واستثمارية.

• إنشاء سوق "هال" جديد ليواكب تطورات المدينة ومتطلبات التجار والسكان على حد سواء.

• إنشاء شبكات بنية تحتية جديدة تشمل المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، الغاز، الطرقات، بتصميم معماري يعكس هوية المدينة ويخدم مختلف فئات المجتمع.

• سيوفر نحو 15,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة خلال فترة التنفيذ، بما يشكل دفعة اقتصادية مهمة في مدينة تعاني من ركود مزمن.

ويمتد المشروع من بداية شارع نزار قباني حتى منطقة الميماس، ويشمل أحياء مثل القرابيص وسوق الهال.

ويعد "بوليفارد النصر" واحدًا من سلسلة مشاريع نقطية تستهدف إعادة إعمار المناطق المتضررة في حمص، التي تعاني من تدهور واسع في البنية التحتية وأزمة في شبكات الطرق، مع وجود 13 حيًا متضررًا بحاجة إلى مخطط تنظيمي جديد، بحسب ما قاله مسؤول العلاقات العامة في محافظة حمص، محمد جوخدار، لعنب بلدي القصير، حسياء، الوادي، المخرم، المنطقة الشمالية، تدمر، إلى جانب "حمص الكبرى".

وتضمنت الخطط مشاريع كبرى أبرزها: إنشاء "حديقة الشعب"، نقل المنشآت الصناعية للقطاع العام إلى خارج المخطط التنظيمي، تطوير "مجمع الماء"، تنظيم وسط المدينة، بالإضافة إلى مشروع لمعالجة العشوائيات.

وتبنى المشروع شعار "لكل منطقة حلم"، في إشارة إلى تقديم رؤية تطويرية مخصصة لكل منطقة ضمن النطاق المستهدف، بما يعكس احتياجاتها وأولوياتها العمرانية.

إلا أن المشروع أثار منذ لحظة الإعلان عنه، جدلًا واسعًا في الأوساط الشعبية، وسط اتهامات طالت المحافظ غزال بالسعي إلى إفراغ المدينة القديمة من سكانها الأصليين، وتحويل مركز حمص إلى منطقة سياحية بحتة، على حساب البنية الاجتماعية القائمة.

وتصاعدت هذه الانتقادات لاحقًا لتتحول إلى شعارات احتجاجية خلال المظاهرات التي شهدتها المدينة عام 2011، وتضمنت مطالبات بوقف المشروع واتهامات بتنفيذ مخطط للتغيير الديموغرافي في المدينة.

ورغم الضجة التي أُثيرت حول المشروع، لم يُنفذ أي من بنوده الأساسية على أرض الواقع، وبقي "حلم حمص" مشروعًا مؤجلًا تحيطه الشكوك والنزاعات أكثر مما تحيطه الإنجازات.

بساتين حمص.. استملاك بلا تعويضات

"حلم حمص) لا يبدأ بإصدار المخطط التنظيمي الجديد للمحافظة، ولكن يبدأ بمصادرة مجموعة من الأراضي"، قال الباحث والخبير الاقتصادي خالد تركاوي، في مقابلة له مع مؤسسة "الذاكرة السورية".

وأضاف أن احتجاجات نظمها الناس أكثر من مرة بطريقة مظاهرة، وبطريقة كتابة مقالة بالتعاقد مع بعض الصحفيين، الذين يعرفون الموضوع، و"لكن دون نتيجة"، وامتد المشروع إلى درجة أن يصدر مخطط تنظيمي كامل.

في عام 1994، صدر قرار مجلس الوزراء رقم "5047" القاضي باستملاك مساحة تقدّر بـ462 دونمًا من بساتين مدينة حمص، تحت ذريعة إنشاء مشروع "حديقة الشعب"، باعتباره مرفقًا للمنفعة العامة.

غير أن ما بدأ كمشروع بيئي وتنموي، سرعان ما تحول إلى مصدر استياء واسع بين أصحاب الأراضي، الذين فوجئوا لاحقًا بقيام السلطات المحلية، وعلى رأسها محافظ حمص حينها، بتخصيص الأرض لمشاريع استثمارية تجارية، بعيدًا عن الهدف المعلن للمشروع الأصلي.

البساتين، التي لطالما شكّلت ما يُعرف بـ"رئة حمص"، كانت مصدر رزق لأكثر من 1500 مواطن، يعيشون ويعملون في هذه الأراضي الزراعية الغنية، ويعتمدون على إنتاجها الزراعي كمورد أساسي للعيش، ومع ذلك، تم استملاكها قسرًا دون تقديم تعويضات مادية أو سكنية لأصحابها، رغم الوعود الرسمية التي تحدثت عن بدائل تشمل تعويضات نقدية ومنازل سكنية.

وبحسب روايات الأهالي، فقد تم الإعلان عن أن تنفيذ الحديقة سيكون في عام 2008، ما منح السكان فرصة للطعن بالاستملاك قانونيًا، إلا أن هذه الإجراءات القضائية لم تُستكمل، الأمر الذي استغلته الجهات المعنية للاستمرار في تنفيذ خططها، وبينما أكدت الحكومة حينها أنها تواصل العمل على إنشاء الحديقة، كان السكان يرون أن المشروع انحرف عن مساره ليخدم مصالح استثمارية على حساب حقوقهم ومصدر معيشتهم.

من محمد إياد غزال؟

شغل محمد إياد غزال منصب محافظ حمص بين عامي 2005 و2011، وكان مقربًا من النظام السوري السابق، وعمل مديرًا للقصر الجمهوري في حلب، ومؤسسة الإسكان العسكرية، وهو حاصل على شهادة في الهندسة الميكانيكية من جامعة "حلب"، وشريك مؤسس في شركة "شوستر بكتولد-سوريا للاستشارات الهندسية"، ويمتلك 510 حصص في الشركة بنسبة 51%.

"قانون جائر".. وتعويض غير مضمون

انتقد محامون سوريون قانون الاستملاك رقم "20" لعام 1983، المعمول به في البلاد، معتبرين أنه يمنح الدولة صلاحيات واسعة في الاستيلاء على الأراضي بحجة تنفيذ مشاريع للنفع العام، في حين تبقى حقوق المالكين السابقين محل جدل.

المحامي محمد عمران، أوضح في حديث إلى عنب بلدي، أن القانون يمنح الجهات العامة الحق في استملاك العقارات لاستخدامها في مشاريع سياحية أو خدمية باعتبارها من "النفع العام"، مضيفًا أنه إذا زالت هذه الصفة بعد التنفيذ، تُسجَّل ملكية العقار باسم الجهة المستملكة وتصبح حرة في التصرف به.

وبحسب عمران، فإن مرور خمس سنوات على الاستملاك كفيل بتحويل ملكية الأرض بشكل نهائي إلى الدولة، ما يجعل التعويض مرهونًا فقط بعقود تبرم مع الجهات التي تتعهد بذلك.

لكنه اعتبر أن الإعلان عن مشروع "بوليفارد النصر" قبل توقيع مذكرة تفاهم يعد مخالفة قانونية، لعدم الالتزام بإجراءات وقوانين الاستثمار المقررة.

من جانبها، أشارت المحامية لمى عصام الجمل، إلى أن القانون ينص على وجوب استخدام العقار المستملك للنفع العام، وأن أي تغيير في الغاية قد يُعتبر "انحرافًا" يفتح باب الطعن أو المطالبة بتعويض إضافي، وهو أمر غالبًا ما يصطدم بعقبات قانونية إذا مضت سنوات طويلة وسُجّل العقار باسم الدولة.

وفيما يتعلق بالتعويض، أوضحت الجمل أن ملكية الدولة للعقار تصبح تامة بمجرد صدور مرسوم الاستملاك ودفع التعويض المقرر في حينه، ولا جديدة إلا إذا لم يُدفع التعويض أو كان مجحفًا.

وأضافت أن الاستثناء الوحيد يتمثل في إثبات أن الغاية من الاستملاك لم تتحقق، وهو ما قد يبرر المطالبة برد العقار أو الحصول على تعويض جديد، لكن هذا السيناريو نادر ويعتمد على قرار استثنائي من الدولة أو حكم قضائي خاص.

وأكدت أن القانون السوري لا يلزم الدولة بتعويض جديد لمجرد تغيير الغرض من العقار بعد عقود، إلا إذا نص على ذلك مشروع محدد أو قرار حكومي، وهو ما يبدو مطروحًا حاليًا على شكل "وعود بالتعويض".

وختمت الجمل بأن استثمار الدولة لأي أرض سُجلت باسمها بموجب مرسوم نافذ ودُفع ثمنها سابقًا، يعد قانونيًا من حيث الملكية، حتى إذا تغيّر الغرض من استخدامها.

لكنها شددت على أن من منظور العدالة والشفافية، فإن عدم تنفيذ المشروع المعلن قد يبرر أخلاقيًا إعادة النظر في التعويضات لمصلحة المالكين السابقين.

ماذا تقول المحافظة والمستثمر

محافظ حمص، عبد الرحمن الأعمى، ذكر أن مشروع "بوليفارد النصر" سيكون نقطة انطلاق نحو إعادة إعمار الأحياء المتضررة في المدينة، مشيرًا إلى تخصيص جزء منه لذوي الدخل المحدود وعائلات الشهداء، وتحديد مهلة زمنية أقصاها ثلاثة أشهر للتوصل إلى اتفاق مع سكان حي القرابيص بشأن بدء أعمال الإعمار.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفيعُقد، في 11 من آب الحالي، بمبنى المحافظة، بحضور ممثل الشركة المنفذة (شركة العمران للتطوير والاستثمار العقاري)، المهندس رفاعي حمادة.

وأوضح المحافظ أن نطاق المشروع يشمل مناطق المصابغ وسوق "الهال"، مع إمكانية تقسيم حي القرابيص إلى قطاعات لاتخاذ القرارات وفق موافقة أغلبية السكان في كل قطاع، بما يتيح المضي قدمًا في التنفيذ دون انتظار موافقة جميع المالكين دفعة واحدة.

ممثل الشركة، رفاعي حمادة، أوضح من جانبه خلال المؤتمر، أن آليات التعويض المعتمدة ستضمن منح كل صاحب حق عقارًا بديلًا مماثلًا لطبيعة ملكيته، سواء كان محلًا تجاريًا أو منزلًا، على ألا يبتعد الموقع الجديد عن العقار الأصلي أكثر من 900 متر، مشيرًا إلى أن التعويض سيكون بنسبة 100% معتبرًا أن التعويض المادي يسهم في تهجير المدنيين وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي للمشروع المتمثل في إعادة الإعمار.

مؤتمر صحفي حول مشروع بوليفارد النصر عقده محافظ حمص والمتحدث باسم شركة العمران ورئيس مجلس مدينة حمص – 12 آب 2025 (المكتب الإعلامي لمحافظة حمص)

ضغط سياسي أم برود اقتصادي

رفع الرسوم الأمريكية على الواردات السورية يفتح باب التكهنات

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال إعلانه فرض رسوم جمركية إضافية على الواردات من عدة دول – 2 نيسان 2025 (AFP)

عنب بلدي – أمير حقوق

تصدّرت سوريا قائمة زيادة الرسوم الجمركية التي وقع عليها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في 31 من تموز الماضي، وتضمنت عشرات الدول التي تعتبر الولايات المتحدة أن الميزان التجاري معها يميل بقوة لحساب تلك الدول.

وفرض الرئيس الأمريكي نسبة تصل إلى 41% على الرسوم الجمركية للواردات من سوريا، لتكون الدولة الأكثر استهدافًا بالرسوم الأمريكية، ليس في المنطقة العربية، وإنما في العالم كله، خاصة الدول التي تخوض واشنطن معها نزاعات تجارية طويلة مثل الصين وكندا والمكسيك.

وقال البيت الأبيض في بيان له، إن نسبة الرسوم الجمركية الجديدة تتراوح بين 10 و41%، وتطبق هذه على الدول التي توصل إلى اتفاقات تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة، ودخلت الرسوم الجديدة حيز التنفيذ في 7 من آب الحالي.

وسيلة ضغط

خبراء وأكاديميون اقتصاديون استغربوا قرار فرض الرسوم الجمركية على المستوردات السورية أمريكيًا، معتبرين أنه يعكس رغبة واشنطن بسياسة "حمائية" تجاه المنتجات السورية، رغم التحولات السياسية الأخيرة في دمشق وتحسن العلاقات، وذلك بعد قرار رفع العقوبات الأمريكية عقب لقاء الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، مع نظيره ترامب، بالرياض في أيار الماضي.

الخبير الاقتصادي ونائب عميد كلية الاقتصاد في جامعة "حماة"، الدكتور عبد الرحمن محمد، قال لعنب بلدي، إن قرار فرض رسوم جمركية بنسبة 41% على الواردات السورية يعد تصعيدًا اقتصاديًا بأبعاد متعددة:

• اقتصاديًا: يعكس هذا القرار اختلال الميزان التجاري بين سوريا وأمريكا، حيث يسهم بمنع توسع الصادرات السورية، خاصة في ظل محاولات دمشق لإعادة الإعمار والاندماج الاقتصادي العالمي.

• سياسيًا: رغم تحسن العلاقات بين البلدين ورفع العقوبات الأمريكية، فإن هذه الرسوم قد تكون وسيلة ضغط اقتصادي، أو رد فعل على السياسات الجمركية السورية التي تفرض رسومًا مرتفعة على المنتجات الأمريكية.

• رمزيًا: باعتبارها الأعلى عالميًا، تُرسل الرسوم رسالة واضحة بأن الولايات المتحدة لا تزال تتبع نهجًا صارمًا تجاه سوريا، رغم التحولات السياسية الأخيرة.

لا رغبة بالتبادل التجاري مع دمشق

رغم قلة الصادرات السورية لأمريكا وحجمها، يفسر القرار بعوامل سياسية واقتصادية، أبرزها عدم رغبة حالية أو مستقبلية بالتبادل التجاري الأمريكي مع سوريا، بحسب الخبير الاقتصادي والأستاذ في جامعة "دمشق" الدكتور مجدي الجاموس.

ويعتقد الجاموس أن هذه الرسوم تهدف إلى تقليل أي منفذ اقتصادي يمكن أن تستفيد منه دمشق، وهي محاولة لمنع أي محاولة مستقبلية لتوسيع التبادل التجاري.

بدوره، اعتبر الدكتور عبد الرحمن محمد أسباب الرسوم الجمركية المرتفعة من منظور اقتصادي، أن فرض سوريا رسومًا مرتفعة على المنتجات الأمريكية قد دفعها للرد بالمثل، رغم أن السوق السوري أقل أهمية بالنسبة لأمريكا مقارنة بالسوق الأمريكي بالنسبة لسوريا، وتلك الرسوم تستخدم كأداة لحماية الصناعات المحلية الأمريكية من المنافسة الخارجية، حتى لو كانت من دول ذات حجم تجارة صغير مثل سوريا.

أما الدكتور مجدي الجاموس، فرجح أن تكون الرسوم ورقة ضغط على الحكومة السورية، لوصول واشنطن إلى مآربها أو رغبتها بالحصول على بعض المكاسب السياسية، أما اقتصاديًا فهي متعلقة بعدم الرغبة بازدياد حجم التبادل التجاري بين واشنطن ودمشق، أي سوريا ليست ضمن مخططها للتبادل التجاري.

زيادة التبادل.. أرقام هزيلة

بلغت صادرات سوريا من الولايات المتحدة في حزيران الماضي 736,000 دولار أمريكي، وبلغت المستوردات 471,000 دولار أمريكي، مما أدى إلى ميزان تجاري إيجابي قدره 265,000 دولار أمريكي، وفق إحصائية مؤسسة "OEC" الأمريكية التي تعنى برصد البيانات التجارية الدولية.

وقارنت المؤسسة بين حزيران 2024 وحزيران 2025، موضحة أن صادرات سوريا إلى الولايات المتحدة ارتفعت بمقدار 459,000 دولار أمريكي (165%)، من 277,000 دولار أمريكي إلى 736,000 دولار أمريكي، بينما ارتفعت الواردات بمقدار 316,000 دولار أمريكي (204%) من 155,000 دولار أمريكي إلى 471,000 دولار أمريكي.

وفي 2023، بلغ إجمالي التبادل التجاري بين سوريا وأمريكا حوالي 13 مليون دولار، حيث صدّرت سوريا لأمريكا بقيمة 11.3 مليون دولار، واستوردت منها بقيمة 1.29 مليون دولار فقط، مما عكس فائضًا تجاريًا لصلحة سوريا.

وذكر الخبيران الجاموس وعبد الرحمن، أن الواردات السورية من أمريكا تشمل المواد الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية، والسلع الغذائية المُعلبة مثل أغذية الأطفال والمكملات الغذائية، والمواد البلاستيكية والورقية، والعصائر والمشروبات الجاهزة.

أما الصادرات السورية إلى أمريكا فتتضمن البذور الزراعية أهما التوابل، ومنتجات صناعية صغيرة ومتوسطة، وبعض السلع الزراعية الأخرى مثل الفستق الحلبي، وزيت الزيتون، وحجر البناء، وبعض القطع النحاسية والزخارف.

انعكاسات على الاقتصاد السوري

انعكاس رفع الرسوم الجمركية الأمريكية على المستوردات السورية يحمل تأثيرًا متباينًا يطول الاقتصاد السوري، رغم ضعف العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

الدكتور مجدي الجاموس يرى أن الاقتصاد السوري ضعيف بالوقت الحالي، ويتأثر برفع الرسوم الجمركية الأمريكية من خلال انعكاس القرار على مجموعة من التجار والأفراد القائمين على عمليتي الاستيراد والتصدير بين سوريا وأمريكا، ويدل على عدم الرغبة بأن يكون هناك دور لأمريكا بالاقتصاد السوري وإعادة إعمار الاقتصاد الوطني.

بينما شرح الدكتور عبد الرحمن محمد أن الرسوم الجمركية بنسبة 41% لها تأثيرات سلبية واضحة على الاقتصاد السوري، تتمثل في:

• تقييد الصادرات: الرسوم تغلق الباب أمام توسع الصادرات السورية إلى السوق الأمريكي، مما يضعف قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق إيرادات بالدولار.

• زيادة العزلة الاقتصادية: القرار يعزز عزلة سوريا اقتصاديًا، ويُعرقل جهود إعادة الإعمار، مما يدفعها للبحث عن أسواق بديلة مثل دول الخليج وتركيا.

• ارتفاع التكاليف: ارتفاع الرسوم يزيد من تكلفة المنتجات السورية في السوق الأمريكي، مما يقلل من تنافسيتها ويضعف الطلب عليها.

• ضغط على الاقتصاد المحلي: في ظل محاولات سوريا للخروج من آثار الحرب، تضيف هذه الرسوم عبئًا إضافيًا إلى الاقتصاد، مما يعوق النمو الاقتصادي.

وكانت واشنطن فرضت، في 2 من نيسان الماضي، رسومًا جمركية على البضائع التي يتم تصديرها من أمريكا إلى سوريا بنسبة 41%، كما بلغت نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع التي تأتي من سوريا إلى أمريكا 81%.

دولار أمريكي ▲ مبيع 10900 شراء 10850 | يورو ▲ مبيع 12765 شراء 12702 | ليرة تركية ▲ مبيع 267 شراء 264 | الذهب 21 ▲ 94.19$ | الذهب 18 ▲ 80.73$ | الفضة ▬ 0.93$ | البنزين ▬ 1.10$ | الغاز ▬ 11.5$ (للجرة) | السكر (كغ) ▬ 0.69$ | الأرز (كغ) ▬ 1.33$

حر خانق ينهك دمشق..

لا كهرباء ولا "أمبيرات" والناس إلى الماء والمثلجات

عنب بلدي – كريستينا الشماس

لم يكن الأسبوع الماضي عاديًا عند السوريين الذين واجهوا موجة حر لاهبة اجتاحت أغلبية المحافظات، ولامست فيها درجات الحرارة 47 درجة، وهي معدلات قياسية غير مألوفة، خاصة عند أهالي دمشق الذين عانوا لهيب الحر في ظل الانقطاع المتكرر للكهرباء، ما يصعب عليهم الاعتماد على أجهزة التبريد.

وكان مشهد العائلات وهي تتجمع أمام محال المثلجات مألوفًا في مناطق دمشق خلال الفترة الأخيرة، وكذلك ارتياد المناطق والمسطحات الخضراء المفتوحة، والتوجه نحو الريف المجاور.

"مشوار المثلجات" للهروب من الحر

بابتسامة ساخرة، قال أحمد المصري، المقيم في منطقة الدويلعة بدمشق وهو أب لثلاثة أطفال، إن محال "المثلجات" أصبحت الملاذ الوحيد له ولعائلته، لإدخال بعض البرودة إلى قلوبهم مع الجو اللاهب.

وتابع أحمد أن "مشوار" الذهاب لتناول "المثلجات"، هو محاولة للهروب من منزله بعد أن أصبح خانقًا مع انقطاع الكهرباء التي لم تتجاوز ساعاتي وصل مقابل ست ساعات قطع.

واعتبر خلدون الفارس، صاحب "سوبر ماركت" في منطقة باب شرقي، أن الأهالي يلجؤون لشراء "المثلجات" والألواح الثلج بكثرة، إضافة إلى العصائر كحل وحيد بالنسبة لهم لمواجهة موجة الحر.

"لا يملك أصحاب الدخل المحدود حلولًا أخرى، لأنها قد تكون مكلفة وخارج قدرتهم المادية، قال خلدون.

ولجأت "أم محمد الشامي"، التي تقيم في حي القيمرية، وهي جدة لثلاثة أحفاد، إلى تحضير العصائر الطبيعية في المنزل، معتبرة أن ذلك أوفر من شراء "المثلجات" يوميًا، ومع ذلك تعترف أن هذا الحل لم يجد نفعًا مع منزلها الذي تضربه الشمس من جميع الاتجاهات حتى الساعة الخامسة بعد الظهر.

"الكهرباء جدًا سيئة، لا تتجاوز الساعة والنصف من الوصل مقابل أكثر من خمس ساعات قطع، ولا أملك سوى مروحة تعمل على البطارية، ولكن ينفد شحنها بعد ساعتين من قطع الكهرباء"، قالت "أم محمد".

استخدام الأقمشة المبللة بالماء

يروي جورج سلمان، الذي يقيم في حي باب شرقي، معاناته مع موجة الحر وانقطاع الكهرباء التي لا تأتي لحيه إلا أربع ساعات في اليوم.

وقال جورج، إن التحدي لم يقتصر فقط على الطقس، بل يشمل النوم دون وسائل تبريد، لذا لجأ إلى بلّ ملابسه وفراش نومه بالماء.

أما لامار الديب، وهي موظفة في أحد البنوك الخاصة، فذكرت أنها تقضي معظم الليل تتنقل بين الغرف بحثًا عن نسمة هواء، إذ لم تكن تستطيع النوم إلا ساعات قليلة قبل أن يوقظها حر الصباح.

واستخدمت والدة لامار قطعًا من القماش مبللة بالماء تقوم بوضعها على النوافذ لخفض درجة حرارة الغرف، إلا أن هذه الحيلة لم تنفع مع لهيب الحر، بحسب قول لامار.

رغم التحذيرات.. لا خيار سوى العمل

رغم تحذيرات المديرية العامة للأرصاد الجوية من التعرض لأشعة الشمس خلال فترات الذروة، فإن السعي وراء لقمة العيش كان أقوى عند بعض الأهالي من حرارة الجو.

تحدى عمار لطفي، وهو شاب يعمل في توصيل الطلبات للمنازل، حرارة النهار التي تجاوزت الـ40 درجة مئوية، قائلًا: "من الساعة الـ12 حتى الـ4 ظهرًا الشوارع نار، وكل مشوار كأنه جولة في فرن".

يحاول عمار أن يشرب أكبر كمية ممكنة من الماء، لكن التعب يسيطر عليه في نهاية اليوم، خصوصًا مع صعوبة النوم ليلًا بسبب استمرار انقطاع الكهرباء.

ويضطر الخمسيني ناصر محمد، وهو بائع بسكويت على "بسطة" صغيرة في حي الطبالة بدمشق، لتغطية بضاعته بقطع قماش مبللة بالماء، في محاولة منه لحماية البسكويت من التلف السريع والذوبان تحت الشمس الحارقة.

يروي ناصر أن تأمين لقمة العيش أصعب بالنسبة له من تحمل لهيب الشمس، فعائلته المكونة من أربعة أشخاص لديها احتياجات يجب أن يؤمّنها مهما كانت الظروف قاسية عليه.

إقبال أهالي دمشق في باب توما على شراء المثلجات تزامنًا مع موجة الحر – 12 آب 2025 (عنب بلدي/كريستينا الشماس)

"الأمبيرات لم تصمد" والكهرباء على حالها

لم يلحظ أهالي دمشق زيادة في ساعات التغذية الكهربائية، رغم بدء توريد الغاز الأذربيجاني لسوريا عبر تركيا، منذ 2 من آب الحالي.

وعلى الرغم من الوعود التي أطلقت بتحسن ساعات التغذية من 8-10 ساعات يوميًا، فإنها لم تتجاوز 5 ساعات وصل في أحسن الأحوال.

يرى كثير من الأهالي أن العامل المشترك بين معاناتهم في فصلي الصيف والشتاء هو انقطاع الكهرباء، وعلى الرغم من تركيب بعضهم ألواح الطاقة الشمسية، والاشتراك في "الأمبيرات"، فإنها لم تصمد أمام موجة الحر.

"بالشتا منبرد وبالصيف منحترق، والمشكلة نفسها، غياب الكهرباء"، هكذا عبر رائد النداف، الذي يعيش في منطقة الدويلعة، عن استيائه من حال الكهرباء.

ورغم تركيب رائد ألواح الطاقة الشمسية، فإنها لا تعمل أكثر من ساعتين في حال قام بتشغيل المكيف.

وظن شادي فريح، الذي يشترك في خط "أمبيرات"، أنه سيكون بعيدًا عن أزمة انقطاع الكهرباء، لكن حتى هذه الخدمة الخاصة والمكلفة لم تصمد أمام ضغط التشغيل.

أوضح شادي أن انقطاع "الأمبيرات" وصل لأكثر من 6 ساعات متواصلة، وعند تواصله مع الشركة لمعرفة أسباب انقطاعه، تبيّن أن المولدات تعطلت لأنها لم تتحمل ضغط التشغيل، وبعد إصلاح العطل أصبحت تأتي كل نصف ساعة مقابل ربع ساعة قطع.

وختم شادي: "لم أستفد من اشتراكي في (الأمبيرات) التي أصبحت تنقطع ليلًا نهارًا كحال الكهرباء، وفي حال الوصل لا تكفي المروحة وحدها لتلطيف حرارة الجو".

شراؤه صعب وإيجاره مرتفع

سوريات محرومات من فستان الزفاف

عنب بلدي – ديالا البحري

تقف رهام سعيد (23 عامًا)، أمام واجهة محل فساتين أعراس، تحدق طويلًا في فستان أبيض مرصع بأحجار متلألئة، تتأمل تفاصيله المبهرة، من "الطرحة الحريرية" إلى الخيوط، قبل أن تصطدم أحلامها بارتدائه في زفافها بالحقيقة المرّة. "سعر استئجاره لليلة واحدة يبلغ مليونًا ونصف المليون ليرة سورية"، وهو مبلغ يفوق قدرتها وقدرة خطيبها.

قالت رهام لعنب بلدي: "مثل أي فتاة، حلمي أن أرتدي فستان زفاف جميلًا، لكن دفع مبلغ كهذا لليلة واحدة يحوّل الحلم إلى عبء ثقيل".

رهام ليست حالة استثنائية، بل صورة مصغرة لواقع عشرات الشابات السوريات اللواتي يجدن أنفسهن عالقات بين فستان أحلام يحمل رمزية خاصة لكل عروس، وبين أسعار متصاعدة تجعل من هذه الرمزية تحديًا ماليًا إضافيًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

موسم الأعراس.. نشاط تجاري متأرجح

مع حلول موسم الأعراس، الذي يمتد فعليًا في دمشق من منتصف حزيران حتى نهاية أيلول، تنشط حركة محال بدلات الزفاف، إلا أن هذا النشاط يتخذ اليوم طابعًا مختلفًا، إذ يتجه الإقبال نحو الاستئجار بدل الشراء.

من خلال رصد أجرته عنب بلدي في أسواق دمشق، وجدت تفاوتًا في الأسعار حسب الموقع ونوعية القماش، ففي أسواق "الحميدية" و"الحريقة"، يتراوح سعر الفستان بين مليون ونصف وخمسة ملايين ليرة، بينما يبلغ متوسط سعر الإيجار قرابة المليوني ليرة، مع تضمين "الطرحة" و"الكاب"، وأحيانًا "طقم الإكسسوار" على أن تتم إعادته بعد الحفل.

أما في المزة، فتصل الأسعار إلى ذروتها، حيث يباع الفستان بثمانية ملايين ليرة، ويُؤجر بثلاثة ملايين. كما تختلف أنواع القماش وأسلوب صنعه الذي يلعب دورًا أيضًا بتحديد السعر:

• "شك النول بالإبرة والخيط" الأعلى ثمنًا، وقد يتجاوز ثمانية ملايين ليرة.

• "الكافيار"، خيار متوسط الجودة والسعر، يتراوح بين ثلاثة وخمسة ملايين، ويعتبر الأنسب لأصحاب الإمكانيات المتوسطة.

• "الساتان"، الأرخص، بسعر يقارب مليونًا ونصف مليون، لكنه يفتقر لـ"البرّيق" الفاخر الذي تبحث عنه كثير من العرائس.

ولم يقتصر الغلاء على فساتين الزفاف، إذ ارتفعت أيضًا أسعار فساتين الخطوبة، التي تراوحت بين 800 ألف و2.5 مليون ليرة.

ومع ذلك، يبقى الإيجار الخيار المفضل، بأسعار تبدأ من 500 ألف وتصل إلى 1.5 مليون، مما يخفف عن العروس جزءًا من النفقات المتراكمة على تجهيزات الزفاف.

تغيير يواكب الموضة

من حيث "الموديلات"، أشار أحمد الشيخ علي، تاجر فساتين في سوق "الحميدية"، إلى أن القصات الأساسية للبدلات تبقى ثابتة تقريبًا من موسم لآخر، لكن التغيير يكون في التفاصيل، التي تتمثل بإضافة لمسات من "الدانتيل"، وتعديل شكل "الطرحة"، أو اختيار ألوان لامعة أكثر أو أقل.

هذه التغييرات البسيطة تمنح الفستان مظهرًا عصريًا دون الخروج عن القوالب الكلاسيكية المحببة للعروس السورية.

تفاصيل محكومة بالدقة

عملية استئجار الفستان في دمشق تخضع لنظام واضح ومنظم، يبدأ بحجز مسبق، ثم تجربة الفستان قبل أيام من الحفل، وتسليمه قبل المناسبة بيومين، على أن تتم إعادته بعد خمسة أيام.

ولضمان الحقوق، يطلب البائع رهنًا، عادة ما يكون بطاقة شخصية أو دفتر عائلة.

قال أحمد الشيخ علي، إن هذه الإجراءات لا تمنع من ظهور مشكلات، مثل إلغاء الحجز بعد دفع العربون والمطالبة باستعادته من قبل الزبونة، أو إعادة الفستان بحالة سيئة، ما يكبد التاجر خسائر مباشرة، كما أن بعض الزبونات يطلبن فساتين "جديدة تمامًا" مقابل نفس إيجار بدلة سبق أن تم ارتداؤها، وهو ما يراه أصحاب المحال طلبًا غير واقعي.

الإيجار لم يعد عيبًا

في الماضي، كان شراء فستان الزفاف تقليدًا ثابتًا، حيث تحتفظ به العروس كذكرى أبدية في خزانة منزلها، لكن الظروف الاقتصادية اليوم فرضت تحولًا ملحوظًا نحو الإيجار، وهو خيار لم يعد يحمل الوصمة الاجتماعية التي كانت تلازمه.

قالت فاطمة عبد الواحد (27 عامًا)، وهي مقبلة على الزواج، "كانت أمي تروي بفخر كيف اشترت فستانها واحتفظت به، إن إن استئجار الفستان كان أمرًا معيبًا في وقتها".

وأضافت، "اليوم الوضع مختلف، لم يعد استئجار فستان الزفاف عيبًا، ولا يمكن أن أدفع مبلغًا ضخمًا لشيء لن أرتديه سوى ساعات قليلة، الأفضل أن أستأجر فستانًا مناسبًا وأوفر المبلغ لشراء أشياء أكثر أهمية".

تصاميم خاصة

رغم التوجه العام نحو الإيجار، لا تزال بعض الفتيات يفضلن تصميمًا خاصًا ومتفردًا لبدلة الزفاف، وهو ما يؤكده همام ملص تاجر بدلات أعراس ويتعامل مع مصممين.

قال ملص، إن هناك طلبًا متزايدًا من قبل بعض الزبونات لتصميم بدلة حسب رغباتهن الخاصة، وغالبًا ما يكون هذا التوجه من قبل فتيات ميسورات الحال، لافتًا إلى أن تكلفة التصميم يمكن أن تصل إلى 80 مليون ليرة سورية، حسب المصمم ونوعية قماش الفستان وتفاصيله.

رغم الضغوط الاقتصادية وغلاء المعيشة، لا يزال فستان الزفاف يحتفظ بمكانته كرمز لا غنى عنه في حياة العروس، لكن هذا الرمز، الذي كان في السابق يمتنال معظم المقبلات على الزواج، أصبح اليوم حلمًا مكلفًا، يفرض على العروسين إعادة التفكير في كيفية الحصول عليه.

كسر الساق

إصابة قد تعوق الحركة وتتطلب تدخلًا فوريًا

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

يتشكل الساق من عظمين هما قصبة الساق (الظنبوب) والعظم الذي يمتد بجانبها (الشظية)، وهما يصلان بين الركبة والكاحل ويحملان وزن الجسم، ورغم قوة هذه العظام فإنها قد تتعرض للكسر، وتتطلب كسورها علاجًا فوريًا، إذ يمكن أن يؤدي التأخير في التشخيص والعلاج إلى مشكلات تنشأ في وقت لاحق، ومنها ضعف الشفاء.

ما المقصود بكسر الساق؟

كسر الساق (broken leg) هو حدوث تصدع وتشقق في إحدى عظام الساق على طول المسافة بين مفاصل الركبة والكاحل، ويكون كسر الشظية أقل وضوحًا من كسر الظنبوب، وله عدة أنواع:

الكسر المفتوح: في هذا النوع من الكسور، يخترق العظم المكسور الجلد، وهذه حالة خطيرة تستلزم علاجًا فوريًا لتقليل فرصة الإصابة بالعدوى. الكسر المغلق: في الكسور المغلقة، يظل الجلد المحيط سليمًا.

الكسر غير الكامل: يعني هذا المصطلح أن العظم قد تشقق، لكنه لم ينقسم إلى جزأين.

الكسر الكامل: في الكسور الكاملة، ينكسر العظم إلى جزأين أو أكثر.

الكسر المنزاح: في هذا النوع من الكسور، لا تبقى هناك محاذاة بين الشذفات العظمية على جانبي الكسر.

كسر الغصن النضير: في هذا النوع من الكسور، يتشقق العظم ولكنه لا ينكسر تمامًا، مثلما يحدث عند محاولة كسر عود خشبي أخضر، وتزداد احتمالية الإصابة بكسر الغصن النضير لدى الأطفال، نظرًا إلى أن عظام الطفل أكثر ليونة ومرونة من عظام البالغين.

ما أعراض الإصابة؟

تختلف أعراض كسر الساق بشكل كبير، حيث تعتمد على نوع وموقع الكسر وشدته، ومن بين الأعراض الشائعة لكسر الساق ما يلي:

- عدم القدرة على المشي أو تحميل الوزن على الساق.
- ألم حاد ومستمر في الساق يتفاقم مع الحركة.
- ألم شديد عند لمس موضع الكسر.
- احمرار في المنطقة المصابة بالكسر.
- تشوه واضح بشكل الساق المصابة.
- التورم والكدمات.
- بروز العظم من الجلد في مكان الكسر.

قد يبدأ الأطفال في سن الحبو أو الصغار الذين كُسرت ساقهم في العرج أو حتى التوقف عن المشي، حتى وإن لم تظهر أعراض أخرى.

كيف يتم التشخيص؟

يشمل التشخيص إجراء الفحص السريري والدراسات الشعاعية، حيث يقوم الطبيب بفحص المنطقة المصابة لمعرفة مدى وجود إيلام عند اللمس أو تورم أو تشوه أو جرح مفتوح، وعند الاشتباه بوجود كسر في الساق يتم اللجوء للتصوير الشعاعي.

توضح الأشعة السينية البسيطة عادة مكان الكسر بدقة، كما تحدد مدى إصابة أي من المفاصل المجاورة.

أما التصوير المقطعي المحوسب أو التصوير بالرنين المغناطيسي فيتم إجراؤه أحيانًا للحصول على صور أكثر تفصيلًا كما هو الحال عند الاشتباه في حدوث كسر إجهادي، لأن الأشعة السينية لا تستطيع غالبًا اكتشاف هذه الإصابة.

ما طرق العلاج؟

تنقسم طرق علاج كسر الساق إلى:

العلاج الأولي: معظم الإصابات تسبب بعض التورم في الأسابيع القليلة الأولى، وقد يستخدم الطبيب في البداية جبيرة لتوفير الراحة والدعم على عكس الجبس الكامل، حيث يمكن تضييق الجبيرة أو توسيعها للسماح بحدوث تورم بأمان، وبمجرد أن يقل التورم، سينظر الطبيب في مجموعة من خيارات العلاج.

العلاج غير الجراحي: قد يوصى بالعلاج غير الجراحي للمرضى إذا كان طرفا الكسر متقاربين بدرجة كافية أو لدى المرضى الذين يتعذر عليهم التدخل الجراحي بسبب مشكلات صحية خاصة، ويكون ذلك عن طريق تجبيس الكسر، فبعد استخدام الجبيرة لفترة والتأكد من أنه لم يعد يوجد تورم في موضع الكسر يلجأ الطبيب لتجبيس منطقة الكسر لحوالي ستة اسابيع أو أكثر تبعًا لشدة الكسر وعمر المريض، ومن ثم يقوم بفك الجبس.

العلاج الجراحي: يوصى بالجراحة للأشخاص الذين لديهم:

- كسور متعددة وتفتت العظم.
- كسر غير مستقر أو منزاح.
- كسر مفتوح.
- شظايا عظام حرة يمكن أن تدخل المفصل.
- تضرر في الأربطة المحيطة.
- كسور تمتد إلى المفصل.
- الكسور التي لم تلتئم مع العلاج غير الجراحي.

وتشمل طرق العلاج الجراحي ما يلي:

تركيب المسمار الذخاعي: الطريقة التي يستخدمها معظم الجراحين لعلاج كسور عظم الساق هي تركيب المسمار النخاعي، وخلال هذا الإجراء يتم إدخال قضيب معدني مصمم خصيصًا في قناة الساق ويمر القضيب عبر الكسر لإبقائه في موضعه مما يساعد على التئام الساق، كما يسمح للمريض بتحريك الركبة وبالتالي تجنب تيبسها.

تركيب الصفائح والمسامير: استخدامها أقل شيوعًا من المسامير النخاعية والتي عادة ما تكون نتائجها أفضل.

تركيب المثبت الخارجي: قد يتجه بعض الأطباء لتركيب مثبت خارجي، مثل مثبت اليزاروف، لتثبيت العظام والمساعدة في عملية استشفائها ولا سيما إذا كانت هناك جروح مصاحبة للكسر، والمثبت الخارجي هو عبارة عن إطار خارج الساق يتم تثبيته في العظام بدبابيس، ويوفر هذا الجهاز الثبات للعظام خلال فترة الالتئام، وتتم إزالته عادة بعد التئام الكسر.

علاج كسور الساق لدى الأطفال: دائمًا ما يستبعد الأطباء فكرة التدخل الجراحي لعلاج كسور الساق لدى الأطفال وخاصة صغار السن منهم، وبدلًا من ذلك يقومون بعمل تجبيس في منطقة الكسر، لأن أغلب العظام تكون في مرحلة نمو وتكوين ولذلك يسمح الجبس بشفاء والتئام الكسور ونمو العظام طبيعيًا بسلاسة ويسر وبموضع سليم.

متى يسمح للمصاب بالمشي؟

يعد المشي إحدى طرق العلاج المفيدة لتعزيز التعافي من كسر الساق، لأنه يعزز الدورة الدموية ويساعد في تحسين قوة العضلات والكتلة العظمية، وتختلف المدة التي يسمح بعدها الطبيب بالمشي على الساق المكسورة حسب نوع الكسر وشدته.

وعادة ما يكون المشي على الساق المكسورة ممنوعًا في البداية ويكون التحرك إما باستخدام العكازين أو على كرسي متحرك.

وفي حالة الكسر البسيط وعدم الحاجة إلى تدخل جراحي، يمكن للمريض أن يبدأ بالمشي على الأقل بعد أسبوعين من الإصابة، ولكن باستخدام عكازين أو "مشاية" للمساعدة في الحركة.

أما في حالة الكسر الشديد و إجراء جراحة لتثبيته، فمن الممكن أن يحتاج المريض إلى فترة أطول قبل العودة إلى المشي.

وكما ذكرنا فإنه عند بدء المشي يحتاج المريض إلى استخدام مساعدات مثل العكازات أو "المشاية"، ثم يتم زيادة الوقت والمسافة ببطء بمرور الوقت حتى يتمكن المريض من المشي دون مساعدة.

ويستغرق شفاء كسر الساق عادة ما بين 6 إلى 12 أسبوعًا للكسور البسيطة، ولكن يمكن أن يحتاج الأمر إلى فترة أطول للكسور الأكثر تعقيدًا أو الكسور التي تحتاج إلى إجراء جراحي.

ماذا عن العلاج التأهيلي؟

نظرًا إلى أن كسر الساق عادة ما يؤثر على حركة مفصل الركبة، فقد يتسبب في مشكلات طويلة الأمد، مثل فقدان حركة الركبة أو عدم الاستقرار والتهاب المفاصل على المدى الطويل، لذا عادة ما يوصي الأطباء باتباع برنامج إعادة التأهيل إلى جانب العلاج، فيتم إجراء جلسات علاج طبيعي بهدف تحسين الحركة والقوة والمرونة في الساق المصابة، وتقليل الألم والتورم، وتسريع عملية الشفاء.

ما الأسباب؟

يمكن أن ينتج كسر الساق عن أسباب عديدة تشمل:

السقوط: وهو شائع بين الصغار والرياضيين وحتى الكبار في السن، ويصيب عظام الساق وعظم الفخذ، ويمكن أن تؤدي السقطات الخفيفة إلى كسر واحدة أو أكثر من عظام الساق، أما كسر عظم الفخذ فيحتاج في العادة إلى قوة مؤثرة أكبر بكثير.

الصدمات: نتيجة حوادث المركبات الآلية، إذ قد تحدث الإصابة عند اصطدام الركبتين بلوحة "التابلوه" في أثناء التصادم أو عند وصول الضرر الاحق بالسيارة إلى ساقي الراكب.

الاستخدام المفرط: فعندما تتعرض العظام المضغوط المتكررة تظهر فيها تشققات رفيعة تسمى "الكسور الإجهادية" تزداد حدة عند التحميل الزائد على العظم، وقد تحدث هذه الكسور أيضًا عند الإفراط في استخدام العظام، كما في الجري لمسافات طويلة أو القفز أو المشي أو حتى عند رقص "الباليه"، وأحيانًا تنتج الضغوط عن الاستعمال العادي للعظام أو عند الحركة الطبيعية بسبب ضعف العظام نفسها وتعرضها للهشاشة.

الإصابات الرياضية: وهي خاصة بمن يمارسون الرياضة بوجه عام، ومن يمارسون بعض الرياضات بوجه خاص مثل الجري ورقص "الباليه" وكرة السلة والمشي والرياضات التلامسية كالهوكي وكرة القدم، وتنتج الكسور غالبًا عن الضغط المتكرر على عظام الرجل.

بعض الحالات الطبية: كهشاشة العظام ومرض السكري والروماتيزم والقدم المسطحة والقدم المقوسة، كل هذه الحالات تزيد من حدوث كسور الساق.

الدوبلاج السوري

شركات تكسر الأجور والفنانون يدقون ناقوس الخطر

عنب بلدي – أمير حقوق

شهدت صناعة "الدوبلاج" السورية للمسلسلات الأجنبية تطورًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة، خاصة على صعيد الجودة المقدّمة والقدرة على التوطين الدرامي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على روح العمل الأصلي من حيث الحبكة والرسالة. ويواصل "الدوبلاج" السوري إثبات حضوره كإحدى أبرز أدوات التفاعل الثقافي في العالم العربي، إذ نجح في تحويل المسلسلات الأجنبية إلى تجارب عربية، قادرة على مخاطبة جمهور متنوع اللهجة، والواقع المحلي، فالمادة الصوتية السورية في مجال "الدوبلاج" باتت تمثل جسرًا ثقافيًا فاعلًا يربط العالم العربي بالدراما العالمية.

الفنان حمادة سليم خلال دبلجة أحد المسلسلات – 27 أيار 2025 (حمادة سليم/إنستجرام)

الصوت السوري يعزز انتشار الدراما الأجنبية

زادت المسلسلات والأفلام الأجنبية المدبلجة باللهجة السورية، ومنها التركية والهندية والكورية، في أغلب القنوات العربية، ما جعلها ذات جماهيرية واسعة، زادت من الطلب عليها.

الفنان السوري حمادة سليم، قال لعنب بلدي، إن اللهجة السورية والصوت السوري زادا من وصول الأعمال المدبلجة إلى الوطن العربي بشكل كبير، لأن الدراما السورية كانت منتشرة في أغلب الدول العربية، وحين دُبلجت الأعمال الأجنبية بالصوت السوري تقبلها الجمهور العربي، واستطاعت أن تحقق النجاح والمتابعة.

واعتبر أن اللهجة السورية تصل إلى كل بيت عربي، لأنها مفهومة بكل البلاد العربية مقارنة ببعض الدول، وفنان "الدوبلاج" السوري متقن لها، ويعتبرها فنًا يواصل احترافه به، بعيدًا عن كونها صناعة.

> الصوت السوري زاد من وصول الأعمال المدبلجة إلى الوطن العربي بشكل كبير، فحين دُبلجت الأعمال الأجنبية بالصوت السوري تقبلها الجمهور العربي، واستطاعت أن تحقق النجاح والمتابعة.
>
> حمادة سليم
> فنان سوري

بفضل الفنان السوري وصوته

تختلف أراء الأوساط الفنية العربية حول "الدوبلاج" السوري، إذ ظهر تياران، أولهما يعتبر أن اللهجة السورية هي التي أبرزت الأعمال الأجنبية المدبلجة، وساعدت بانتشارها عربيًا، والتيار الآخر يرى أن الأعمال الأجنبية ساعدت بوصول وانتشار اللهجة السورية.

الفنان حمادة سليم يرى أن الأعمال المدبلجة التركية أو الهندية وغيرها لم تساعد بانتشار الفنان السوري، بل أسهمت بشهرة الفنانين المشاركين فيها بالوطن العربي، بفضل صوت وجهد وتعب الفنان السوري.

هل الأعمال المعرّبة تشكل خطرًا

مع دخول المسلسلات المعرّبة التي تنتجها مجموعة "mbc" السعودية، وغزوها القنوات العربية طيلة العام عدا الموسم الرمضاني، بات يتوقع أن تحد هذه المسلسلات من الدبلجة وأن تسبب الاستغناء عنها والاكتفاء بإعادة تصوير المسلسلات التركية بطابع عربي دون دبلجتها.

"الدراما المعرّبة لا تشكل خطرًا على الأعمال المدبلجة"، حسب حمادة سليم، مضيفًا أن لها جمهورها الواسع، وهي أعمال مهمة اليوم للمشاهد العربي، لأنها تنتج بجودة عالية وحرفية، وذلك من خلال الفنانين السوريين الذي أضافوا إليها بصمتهم، وجودة المضمون والإخراج والأدوات التقنية.

ويعتقد أن ما يشكل خطرًا على الأعمال المدبلجة هو إيذاء الممثل السوري بالجانب المادي، وهذا أمر يقع على عاتق شركات "الدوبلاج"، وأيضًا الفنان السوري ليس له اسم أو حضور بالأعمال المدبلجة، رغم الجهد المضاعف، ولم يتم تقديره من قبل الشركات، وهذا ما يشكل خطرًا على عملية "الدوبلاج".

مخاوف تواجه جودة الأداء

لم تنأ عملية "الدوبلاج" السوري عن المعاناة والمخاوف التي تعترض الدراما السورية، أبرزها، بحسب الفنان حمادة سليم، أن شركات "الدوبلاج" توجه المهنة نحو "الحضيض"، وذلك من خلال الأجور الضعيفة التي تمنحها للمؤدين، وبالتالي الفنان المحترف يبتعد عن العمل، مطالبًا بأجر ينصفه ماديًا ومعنويًا، مما يتيح الفرصة لبعض الأشخاص غير الموهوبين بالعمل، ما يؤثر سلبًا على جودة أداء "الدوبلاج".

كما لفت إلى أن شركات "الدوبلاج" السورية تتنافس فيما بعضها على المحطات، وذلك عبر كسر الأسعار والأجور، الأمر الذي يؤثر على أجور الفنانين، ما يؤدي إلى نتائج مهنية سيئة.

ويرى أن أهم المطالب اليوم للفنانين القائمين على "الدوبلاج" هي رفع الأجور، وعدم المنافسة بين شركات "الدوبلاج" المحلية بعيدًا عن الاحترافية، وإعطاء حقوق المدبلجين، لاستمرارية عمل المؤدين الجيدين بوجود مناسبة، وأيضًا إعداد لجان مخصصة لتحديد أجور الفنانين المؤدين، وذلك عبر وضع أجور للمَشاهد بشكل يليق بتعب وجهد الفنان، والإشراف على سوية الأعمال المقدمة، من خلال انتقاء الممثلين واستقطاب أبناء المهنة.

هل يكون الذكاء الاصطناعي بديلاً

ارتبط العصر الحالي بالذكاء الاصطناعي، الذي بات يحل محل الفرد بأي مهنة، الأمر الذي يثير تساؤلًا بشأن إذا ما كان الذكاء الاصطناعي اليوم سيحل محل الفنانين في "الدوبلاج" أم يصعب عليه الأداء.

حمادة سليم اعتبر أن الذكاء الاصطناعي لا يهدد عمل "الدوبلاج"، لأنه يفتقد للإحساس البشري، الذي هو أهم نقطة بمهنة التمثيل سواء كان صوتيًا أو مرئيًا، فالأعمال المدبلجة بحاجة كبيرة للإحساس لتصل إلى المشاهد بالطريقة المناسبة.

وأوضح أن الذكاء الاصطناعي لا يستطيع نقل هموم الشعوب ومعاناتهم كالفنانين، والمفترض أن الإنسان ينقل هذه الهموم عبر فنه سواء بـ"الدوبلاج" أو سينمائيًا أو دراميًا.

وتطرق إلى أن هناك مهارات يجب أن يمتلكها الفنان المؤدي لـ"الدوبلاج"، أهمها أن يحمل خامة صوتية، وأن يكون ممثلًا، وأن يتمتع بالأداء والإحساس، وأن يكون لديه فهم ودراسة للشخصية ومعرفة كيفية أدائها، ونوعية الصوت المعطى للشخصية.

وشكّل "الدوبلاج" السوري للأعمال الأجنبية عاملًا رئيسًا في تقارب الثقافات، وتوسيع نطاق التفاعل الجماهيري، كما يمثل بصمة للصوت السوري، وهنا تفرض أولوية دعم المؤدين وتذليل العقبات لجعل سير العملية قائمًا ومستمرًا بأفضل النتائج.

بيئة شامية لموسم رمضان.. "اليتيم" يتحضر لمرحلة التصوير

أعلن المخرج السوري تامر إسحاق بدء تحضيرات لتصوير مسلسل "اليتيم"، ليكون حاضرًا ضمن مائدة المشاهد الدرامية في الموسم الرمضاني المقبل.

المسلسل يتمحور حول شخصية "اليتيم"، ضمن إطار دراما البيئة الشامية، معتمدًا على البطولة الجماعية، ليكون أول عمل ينتمي للبيئة الشامية يُحضّر لموسم رمضان 2026.

وقال المخرج تامر إسحاق، إن المشروع في مراحله الأولية من الاتفاق والتحضير، وهو من تأليف الكاتب قاسم الويس، وإنتاج مشترك يجمع فراس الجاجة وأيهم قبنض، وذلك بعد تجارب سابقة جمعتهما معًا.

وأوضح إسحاق أن العمل الجديد يحمل طابعًا مختلفًا عن كل ما قدمه سابقًا، من "وردة شامية" و"الحرملك" إلى "زقاق الجن"، مؤكدًا حرصه الدائم على تقديم صيغة متجددة في هذا النوع من الدراما.

ورفض الكشف عن أسماء الممثلين أو الفئة العمرية التي ستجسد الشخصية الرئيسة، معتبرًا أن الأمر سيبقى "سرًا" في هذه المرحلة من التحضير.

بدوره، كشف المنتج فراس الجاجة أن الفنان سلوم حداد من أوائل الفنانين الذين وقعوا عقد المشاركة في بطولة العمل، مشيرًا إلى أن عملية التفاوض مستمرة مع عدد من الفنانين الآخرين.

وتميز الموسم الرمضاني الماضي بوفرة أعمال البيئة الشامية، وبلغ عددها خمسة مسلسلات، هي "بنات الباشا" و"تحت الأرض" و"ليالي روكسي" و"العهد" و"السبع".

أعمال سبقت الدخول للموسم

شهدت الساحة الدرامية في سوريا نشاطًا ملحوظًا للتحضير للموسم الرمضاني المقبل، إذ أُعلن مؤخرًا عن التحضيرات لبدء تصوير عدة مسلسلات جديدة.

المخرج السوري رامي حنا بدأ تحضيراته لمسلسل جديد بعنوان "بـ5 أرواح"، من إنتاج شركة "صبّاح إخوان"، وبطولة الفنانين قصي خولي وكاريس بشار، وتجمع أحداث العمل بين الغموض والتوتر والعلاقات الإنسانية المعقدة.

أما المخرج السوري فادي وفائي فكشف عن بدء تحضيراته لتصوير مسلسل "نبلاء دمشق"، وهو من تأليف يزن الداهوك، وإنتاج شركة "فالكون فيلمز" اللبنانية المالكها رائد سنّان.

ويتناول المسلسل صراعات واقعية مستلهمة من الظروف الراهنة التي تعيشها سوريا، ويؤدي أدوار البطولة في المسلسل كل من أيمن زيدان وسامر إسماعيل ومرام علي.

كما بدأت شركة "غولدن لاين" التحضير لتصوير مسلسلين، الأول تحت عنوان "النوبلاتي"، من بطولة الفنان باسم ياخور، وتأليف الكاتب عثمان جحا، ويتناول العمل مهنة "النوبلاتي"، والصراع على مشيخة كار هذه المهنة، كما يتطرق إلى أحداث تاريخية حقيقية لتأطير المرحلة.

أما العمل الثاني فهو اجتماعي معاصر بعنوان "سعادة المجنون"، من تأليف علاء مهنا، وإخراج سيف السبيعي، ويتحدث عن ملفات الفساد، والصراع العائلي داخل طبقات اجتماعية سورية مختلفة، بمنحى تشويقي متناولًا الفترة ما بين عامي 2022 و2024، ولم يُكشف حتى الآن عن أبطال العمل.

أما شركة "غزال" للإنتاج الفني فأعلنت عن انضمام النجم السوري غسان مسعود إلى بطولة مسلسل "الحريقة"، للكاتبَين عثمان جحا ومؤيد النابلسي، على أن يبدأ تصويره قريبًا في دمشق، ويدير إخراجه أحمد إبراهيم أحمد.

مشهد من مسلسل "زقاق الجن" الذي أخرجه تامر إسحاق – 2023 (فيسبوك)

الصيف يهدد أجهزتك الذكية.. طرق سهلة لحماية البطارية

لا يقتصر خطر درجات الحرارة العالية في فصل الصيف على صحة الإنسان، أو جودة المواد الغذائية، بل يمتد ليشمل الأجهزة الإلكترونية وخاصة الهواتف والحواسيب المحمولة، التي يعتمد عليها كثيرون في أعمالهم وحياتهم اليومية، فجميعها مهددة بتأثير الحرارة الزائدة التي تقلل عمر البطارية وتضعف أداءها، وربما توقف عمل الجهاز بشكل مفاجئ.

أجهزة بلا تهوية كافية

لا تحوي الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية على أنظمة تبريد نشطة، مما يجعلها أكثر عرضة لارتفاع الحرارة، خاصة عند الاستخدام تحت أشعة الشمس أو في أماكن مغلقة مثل السيارات، وتتراوح درجة الحرارة المثالية لعمل البطاريات بين 10 و30 درجة مئوية، وأي تجاوز كبير لهذه الحدود يزيد من سرعة تلفها.

وبالرغم من أن الحواسيب المحمولة تحوي مراوح داخلية، فإن تصميمها المضغوط يجعلها أكثر عرضة لاختناق التهوية، إذا وُضعت على الأسطح الناعمة أو في أماكن سيئة التهوية، وتبدو الحواسيب المكتبية أكثر أمانًا، إلا أنها قد تتأثر بتراكم الغبار على المراوح والمشتتات الحرارية.

تأثير الحرارة على المكونات

تؤدي الحرارة العالية إلى تغييرات فيزيائية وكيماوية داخل البطاريات، تقلل من قدرتها على تخزين الطاقة، كما يمكن أن تتسبب في خفض تردد المعالج تلقائيًا، وهي آلية حماية تُعرف بـ"الثروتلينغ" بهدف تقليل الحرارة لكن على حساب الأداء.

وليست الشاشات بمنأى عن الضرر، إذ قد تتعرض طبقاتها البلاستيكية أو اللاصقة للتشوه أو التصدع عند التعرض الطويل للشمس المباشرة.

وتصل درجات الحرارة القصوى لمحركات الأقراص الصلبة القديمة في أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمحمولة إلى 50 درجة مئوية، وأحيانًا تتراوح بين 55 و60 درجة، وبينما لا يُحتمل حدوث تلف دائم إلا بعد أشهر أو حتى سنوات من درجات الحرارة المرتفعة للغاية، فإن محركات الأقراص الصلبة وأجهزة التخزين تتعطل بشكل متكرر في الصيف.

الحفاظ على البطارية

• الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية

يُساعد وضع توفير الطاقة المُتاح في نظامي "Android" و"iOS" على تبطيء المعالج وتعطيل العديد من خدمات الخلفية.

ولأن الشحن، وخاصة السريع، يولد حرارة مُهدرة، يُنصح بتجنب استخدام الهاتف الذكي في السيارة موصلًا بمقبس كهربائي إن أمكن، كما يمكن وضع حامل الهاتف على فتحة مكيف الهواء لتزويده بهواء بارد في أثناء القيادة.

وإذا تعرض الهاتف لحرارة زائدة، يجب وضعه بعيدًا عن أشعة الشمس المباشرة، ثم نزع الغطاء الواقي إن لزم الأمر، وإطفاؤه، ثم تركه في مكان يسمح بمرور الهواء. ويفضل وضعه دائمًا على سطحه البارد للمساعدة في تبديد الحرارة، إذ تبدد الأسطح المعدنية الباردة في الظل الحرارة بشكل أسرع.

• الحواسيب المحمولة

يجب ضبط إعدادات البطارية، وتفعيل وضع "السبات" للحفاظ عليها، ومن العادات الخاطئة التي يتبعها بعض المستخدمين ترك شحن البطارية يصل إلى الصفر قبل إعادة شحنها مرة أخرى، فبطاريات أجهزة الكمبيوتر المحمولة مصممة لتكون قادرة على تحمل دورات الشحن المتكرر، ولكن نظرًا لأن تلك البطاريات لديها عدد محدود من دورات الشحن، فإن تفريغها الكامل يسبب تلفها بشكل أسرع.

وينبغي عدم الانتظار لانخفاض نسبة شحن البطارية إلى ما دون 20% لتجنب إتلافها، مع عدم الاحتفاظ بنسبة شحن 100% لمدة طويلة تصل إلى أيام، ولا يُنصح بشحن البطارية بالكامل إلا في وقت الحاجة إلى استخدام "اللابتوب".

كما يجب تجنب استخدام الجهاز في درجات الحرارة المرتفعة للحفاظ على عمر البطارية، وإغلاق المميزات التي لا تحتاج إليها، كـ"البلوتوث" و"الواي فاي"، مع تقليل الإضاءة وتعطيل إضاءة لوحة المفاتيح، وإيقاف التطبيقات في الخلفية، ويُنصح بإيقاف تشغيل "اللابتوب" عند ارتفاع حرارته.

صراع الهوية والذاكرة في "زحمة"

يروي فيلم "زحمة" قصة البطل "آرام"، وهو شاب سوري فر من بلاده خوفًا من الاعتقال، ليستقر في أقصى شمال النرويج، حيث يعيش عزلة تامة بعيدًا عن لغته ومجتمعه وهويته. كان آرام ممثلًا مسرحيًا وناشطًا سياسيًا، ويحاول كسر عزلته بأساليب غير تقليدية، لتكتشف أمامه صراعات داخلية ترتبط بالغربة والمنفى والهوية.

هرب "آرام" من المخاطر، واستقر في أقصى شمال النرويج في عزلة قاسية، بمواجهة مع الذات والذاكرة والهوية، خاصة بعد سقوط النظام الدكتاتوري في بلاده.

العنوان "زحمة" لا يشير إلى ازدحام خارجي، بل يعكس ضجيج الذكريات داخل عقل البطل.

الفيلم الروائي السوري من إخراج عروة الأحمد، ويتميز برسالته الإنسانية العميقة التي تتناول قضايا المنفى، والانهيار السياسي، وتطور الذات، والعنصرية الهادئة، وتشكيل مجتمعات بديلة في المهجر.

يقدم الفيلم سردًا بصريًا قويًا يعكس الصراع الداخلي للبطل، ويستخدم العزلة الطبيعية كمرآة لصراع الهوية والذاكرة، محققًا نجاحًا فنيًا دوليًا يعزز حضور السينما السورية في المشهد العالمي المعاصر.

صُوّر الفيلم خلال عامين في هولندا وفرنسا والنرويج، وسط ظروف مناخية قاسية، خصوصًا في المناطق الثلجية الشمالية، حيث انخفضت درجات الحرارة إلى 10-.

بدأ المشروع الفني بنص أولي بعنوان "لوز مُر"، ثم تطور إلى "زحمة"، في إشارة إلى الضوضاء الداخلية والذكريات المكبوتة في عقل اللاجئ.

جوائز حصدها الفيلم

نال الفيلم جائزة أفضل فيلم مستقل في الدورة الـ28 من مهرجان "شيكاغو للأفلام المستقلة" في الولايات المتحدة، وهو من المهرجانات السينمائية الدولية المهمة، إذ تأسس عام 1997 ويقام سنويًا في فصل الخريف.

كما حصل على جائزة أفضل رسالة فيلم في "Top Indie Film Awards"، وعلى جائزة أفضل فيلم في مهرجان "Absurd Film Festival" في إيطاليا تكريم تنويه خاص للمصممة نورة المصري من لجنة تحكيم على تصميم الملصق.

الفيلم مرشح حاليًا لجائزة أفضل فيلم روائي طويل في الدورة التاسعة من "Prisma Awards" في روما، ما يعكس توجهًا نحو حضور قوي في المشهد السينمائي الأوروبي.

وأكد المخرج عروة الأحمد، أن الفيلم سيُعرض قريبًا ضمن جولة عروض خاصة في سوريا، وهي أول مشاركة لأفلامه داخل البلاد منذ انطلاق الثورة السورية.

القطاع السينمائي في سوريا

يمثل القطاع السينمائي في سوريا نموذجًا ضعيفًا مقارنة بدول عربية مثل مصر ولبنان، خاصة خلال السنوات الأخيرة، رغم وجود بعض المحاولات الفردية.

ويرى الناقد الفني عامر عامر، في حديث سابق لعنب بلدي، أن ذلك يعود لغياب صناعة سينمائية حقيقية، إذ لم يتشكل في سوريا سوق إنتاج سينمائي خاص كما في مصر أو لبنان.

ويضاف إلى ذلك الرقابة الصارمة والتوجه الأيديولوجي، حيث كانت معظم الأفلام تمر عبر رقابة مشددة تقصي الأفكار الجريئة وتفرض سرديات سياسية محددة، ما أفقدها الحرية والتنوع، ودفع كثيرًا من المخرجين الموهوبين إلى الصمت أو العمل خارج البلاد.

كتاب

"آخر ما تبقى من الزنبقة" بين الانشقاق والهروب

يتناول الكاتب إيهاب عبد ربه في روايته "آخر ما تبقى من الزنبقة"، التي صدرت عام 2014 عن دار "الفارابي للنشر"، تجارب شخصية تعكس حالة الصراع الوطني من زوايا متعددة خلال فترة الحرب في سوريا.

تبدأ الرواية مع قصة "وسيم"، وهو ضابط منشق عن الجيش السوري السابق، يكتب رسالة لزوجته يروي فيها تحولات "الربيع العربي" التي وصلت إلى سوريا، حين بدأ الشباب يطالبون بالحرية والكرامة في وجه نظام قمعي تعامل مع المظاهرات بالعنف والقتل.

كان "وسيم" يحلم أن يكون ضابطًا شريفًا، إلا أنه يجد نفسه أمام خيار أخلاقي، إذ لا يستطيع تحمل مسؤولية قمع شعبه، فقرر الانشقاق والانضمام إلى صفوف الثورة السورية، متجولًا بين القرى لتشكيل نواة مقاومة دفاعًا عن المدنيين.

تعكس قصة "وسيم" واقع انقسام الجيش السوري، وظهور "الضباط المنشقين" كقوة مؤثرة في النزاع.

تتفرع الرواية إلى سرد شخصيات أخرى، من بينها "توفيق" و"حازم"، وهما شابان هاربان إلى تركيا، إذ تكشف الرواية عن المعاناة التي يواجهها الناشطون السوريون بعد تخلي الكثيرين عن الثورة، وكيف أدى الاختلاف حول حمل السلاح إلى انقسامات داخلية بين الشباب، ما دفع "توفيق" إلى معارضة التحول العسكري خشية استغلال الجماعات المسلحة لهم وتحولهم إلى وقود لصراعات أكبر.

تدخل الرواية تفاصيل معقدة حول التهريب، والصراعات بين الفصائل المسلحة، وبين المعتدلين والمتشددين المناصرين للثورة، كما تسلط الضوء على معاناة المعتقلين داخل السجون، خاصة في "صيدنايا"، وأثر الانقسامات الأيديولوجية على مصيرهم، في مشهد يعكس واقع السوريين بين القتل والتعذيب والاغتيال.

مع تصاعد النزوح والهروب من القصف، تستمر رحلة زوجة "وسيم" وابنته في المخيمات التركية، فتلتقي زوجته بمجموعة من اللاجئين بينهم فلسطينيون وسوريون، ومنهم شخصية "أبو مراد"، الذي يجسد مأساة المهجّر الفلسطيني- السوري، ويتحدث عن الهروب والتجارب المأساوية على طريق اللجوء إلى أوروبا، ومنها عبور البحر بطريقة غير شرعية الذي أودى بحياة كثيرين.

يظهر الكاتب إيهاب عبد ربه، من خلال سرد مآسي قصص السوريين ووضعهم الإنساني، أن الرواية ليست فقط شهادة على مأساة سورية، بل هي أيضًا انتصار لصمود الإنسان السوري، وتنديد بالتواطؤ الدولي مع نظام قتل وشرد شعبه.

يصور الكاتب مسار الثورة من بداياتها العفوية، حتى تحولها إلى مأساة، مع الإضاءة على الإيجابيات والعقبات، وخسائر الشباب الذي دفع الثمن الأعلى، وهو واقع لا يزال أثره حاضرًا في حياة السوريين.

تنتهي الرواية برسم صورة قاتمة لما آلت إليه أحوال أبطال الرواية، موت، غرق، أو حياة الشتات والاغتراب، ومعاناة المقيمين في بلد محاصر بين نظام الأسد القمعي وفصائل متناحرة.

من الكاتب؟

إيهاب عبد ربه من مواليد عام 1982 بريف دمشق، حاصل على إجازة في الحقوق.

يقيم في السويد ويعمل أيضًا ضمن شركة محاماة محلية، وحاصل على ماجستير في العلوم السياسية من جامعة "تروليهاتان" وماجستير في العمل الإنساني والصراعات من جامعة "أوبسالا" في السويد.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

اليد السورية تستعيد أنفاسها مع بطولة "التحرير" الأولى للناشئين

عنب بلدي – لبابة الطويل

احتضنت صالة الجلاء الرياضية في دمشق بطولة التحرير الأولى بكرة اليد للفئة العمرية تحت 17 عامًا (مواليد 2008–2009–2010)، بين 8 و15 من آب الحالي، بمشاركة 12 فريقًا من مختلف المحافظات السورية: النواعير، الطليعة، الفرات، الشباب، الكرامة، محردة، الجزيرة، النبك، دير عطية، الشعلة، القنيطرة، اليقظة.

تتويج نادي النواعير في بطولة التحرير الأولى بكرة اليد – 14 آب 2025 (عنب بلدي/أنس الدوجلي)

ورغم طابعها الرياضي، حملت البطولة في أروقتها أبعادًا إنسانية وتنظيمية، وعكست محاولة جديدة لإعادة بناء اللعبة بعد أكثر من عقد من التراجع والغياب شبه التام عن الساحة.

تعليمات تنظيمية

أصدر اتحاد كرة اليد تعليمات خاصة بالبطولة شملت تحديد رسوم المشاركة لكل نادٍ بـ600 ألف ليرة سورية، إضافة إلى أجور التحكيم، وتحديد عدد أفراد البعثة بـ30 شخصًا كحد أقصى.

سمح النظام المعتمد بتسجيل 16 لاعبًا و5 إداريين في ورقة المباراة، مع الالتزام باللباس الموحد، وإبراز الهويات الشخصية وإخراجات القيد، وتطبيق القانون الدولي لكرة اليد باستخدام كرة قياس "2".

حُددت مدة المباراة بـ50 دقيقة (25 دقيقة لكل شوط)، ومنح الفائز ثلاث نقاط، والمتعادل نقطة واحدة، فيما أسندت صلاحية البت بالاعتراضات للجنة الإشراف.

النتائج النهائية

في المباراة النهائية، توّج فريق النواعير باللقب بعد فوزه على الشعلة بنتيجة 26–18.

تأهل النواعير إلى النهائي بفوزه على الطليعة 26–15، فيما عبر الشعلة بفوزه على الشباب 28–18.

وفي مباراة تحديد المركز الثالث، تغلب الطليعة على الشباب 27–26، ليكمل ترتيب المراكز الثلاثة الأولى.

رئيس الاتحاد: البطولة نواة للمنتخب الوطني

في تصريح لعنب بلدي، قال رئيس الاتحاد السوري لكرة اليد، رافع بجبوج، إن البطولة تمثل أول نشاط رسمي للاتحاد المنتخب حديثًا، وتهدف إلى تقييم مستوى الفئة العمرية 2008–2009 لاختيار عناصر المنتخب الوطني للمشاركة في البطولة الآسيوية المقررة بالأردن.

وأضاف بجبوج: "كانت البطولة فرصة لاكتشاف إمكانيات اللاعبين ومستوى الأندية والتحكيم والتنظيم، والأجمل مشاركة أربعة أندية من شمال شرقي سوريا، ما يعكس بداية جديدة للعبة. سنعمل على تلافي الأخطاء، وتطوير المدربين والحكام باعتبارهم أعمدة اللعبة".

وأكد دعم الأندية الفقيرة، وتحسين البنية التحتية في محافظات تفتقر لصالات مثل درعا ودير الزور والرقة.

أبعاد إنسانية.. لقاء بعد انقطاع

عضو اتحاد كرة اليد ناصر عدنان، أكد، لعنب بلدي، أن البطولة لم تكن مجرد حدث رياضي، بل مثّلت جهدًا استثنائيًا لجمع عشرة فرق من مناطق كانت مقطوعة عن ممارسة اللعبة بسبب الحرب والتهجير.

ويرى أن مشاركة أربعة أو خمسة أندية لا تملك صالات أو تجهيزات أساسية، مثل أندية الحسكة والرقة ودير الزور، تعتبر من أهم أحداث هذه البطولة.

واعتبر أن البطولة حققت إنجازًا إنسانيًا، إذ أعادت اللقاء بين الكوادر واللاعبين بعد انقطاع طويل.

مدرب نادي النواعير، حكم الصباغ، قال لعنب بلدي، إن هذه البطولة أظهرت مواهب مميزة تمثل نواة المنتخب الوطني، معتبرًا أن النواعير والشعلة تفوقا على باقي الفرق من الناحية الفنية.

وأضاف أن الرياضة فوز وخسارة، لكن البطولة بحد ذاتها انتصار للجميع.

وقد حافظ نادي النواعير على سجل نظيف من الخسائر، وكما ذكر المدرب، فإن النادي "لديه استقرار إداري ودعم متواصل للعبة من إدارة النادي".

من الإهمال إلى محاولة النهوض

تأتي هذه البطولة في سياق محاولات الاتحاد الجديد لإنعاش لعبة كرة اليد بعد سنوات من الإهمال والفساد الإداري الذي رافقها في عهد النظام السابق.

عانت اللعبة من تهميش الكفاءات، وغياب البنية التحتية، وانقطاع البطولات، وهجرة اللاعبين والمدربين، وهو ما ناقشته عنب بلدي في تقرير سابق.

وتشير الخطة التطويرية التي أطلقها الاتحاد إلى التركيز على الفئات العمرية الصغيرة، وتأهيل المدربين والحكام، وإعادة تشكيل اللجان الفنية في المحافظات، مع وعود بترميم الصالات في دير الزور والرقة ودرعا، التي تشكل رافدًا رئيسًا للمنتخبات الوطنية.

ورغم محدودية الإمكانيات وغياب الدعم الكافي، يرى القائمون على البطولة أنها خطوة أولى نحو إعادة بريق كرة اليد السورية.

وبينما تنشغل الكوادر الفنية باختيار أفضل المواهب لتمثيل المنتخب في استحقاقاته الخارجية، يبقى التحدي الأكبر في توفير البنية التحتية والدعم المادي لضمان استمرارية هذه الجهود، وتحويل بطولة التحرير الأولى من حدث افتتاحي إلى تقليد سنوي يعزز مكانة اللعبة في سوريا.

وسط تحذيرات طبية

سوريات يلاحقن "ترينز" المكملات الغذائية

عنب بلدي – نادين جبور

ازداد الإقبال على المكملات الغذائية بين النساء الرياضيات، كدعم لتحسين الأداء وتعويض النقص الغذائي، لكن الاستخدام العشوائي قد يسبب أضرارًا صحية، لذا من الضروري معرفة أنواع المكملات والحاجة إليها، واستشارة المختصين لضمان الفائدة وتجنب المخاطر.

وتختلف دوافع النساء لاستخدام المكملات حسب الهدف الرياضي، فبعضهن يستخدمنها لزيادة أو إنقاص الوزن، أو لتحسين التحمل والطاقة.

كما تساعد المكملات في تعويض النقص الغذائي والعناصر الضرورية للجسم.

داعم وليست بديلاً

اختصاصية التغذية سوار عامر، قالت لعنب بلدي، إن المكملات الغذائية يمكن أن تكون مناسبة لجميع النساء باعتبارها داعمًا غذائيًا وليست بديلًا عن الغذاء الطبيعي، وغالبًا ما تكون جرعاتها آمنة، ولكن الإفراط في تناولها قد يؤدي إلى تراكمها في الجسم وإلى أضرار صحية.

وتلعب العوامل الفردية، مثل العمر والوزن والنشاط البدني والحالة الصحية، دورًا مهمًا في تحديد الحاجة إلى المكملات، فعلى سبيل المثال، قد لا تحتاج بعض النساء إلى فيتامين "D" إذا كنّ يتعرضن للشمس بانتظام ويتبعن نظامًا غذائيًا متوازنًا، أما مع التقدم في العمر، فقد تزداد الحاجة لعناصر مثل الكولاجين والحديد وفيتامين "D"، ومجموعة فيتامينات "B".

بالنسبة للمرأة الرياضية، فإن النظام الغذائي المتوازن غالبًا ما يكون كافيًا لتلبية احتياجاتها، باستثناء النساء اللاتي يمارسن رياضات احترافية أو كمال الأجسام، حيث يحتجن إلى دعم إضافي بالبروتين، وتصبح المكملات ضرورية في حالات ضعف الامتصاص، والحمل أو التخطيط له، ومشكلات الدم كفقر الدم، والدورة الشهرية الغزيرة، أو سوء التغذية، وكل ذلك يجب أن يكون بعد تحليل طبي وتحت إشراف مختص، بحسب الاختصاصية سوار عامر.

مدرب اللياقة البدنية تيم الشومري، قال لعنب بلدي، إنه عند توجيه التدريبات لاختيار المكمل المناسب، يكون التوجه دائمًا لإجراء الفحوصات والتحاليل الطبية اللازمة، التي تشمل تحليل الدم الكامل، ومستويات فيتامين "D"، والحديد والفريتين، ووظائف الكبد والكلى، والتحاليل الهرمونية عند الحاجة، بالإضافة إلى مؤشرات الالتهاب مثل "CRP"، وتحليل السكر والدهون، وذلك للتأكد من الحالة الصحية والاحتياجات الفعلية للجسم.

منصات التواصل لا تشخص

من جهتها، أكدت اختصاصية التغذية سوار عامر، أن استخدام المكملات دون استشارة أو تحليل طبي قد يؤدي إلى مضاعفات، مثل تصلب العظام من فيتامين "K"، وتسمم فيتامين "D" عند الجرعات الزائدة، واضطراب توازن الجسم الكيماوي من فيتامين "C" أو الحديد، لأننا ندخل إلى الجسم مواد مصنّعة قد تؤثر سلبًا على الجهاز المناعي والجسم عامة، كما أن بعض المكملات، مثل حارقات الدهون ومكملات "ما قبل التمرين"، قد تسبب اضطرابًا هرمونيًا عند النساء بسبب تأثيرها على هرمون التستوستيرون، إضافة إلى بعض المكملات النباتية التي تحتوي على مركبات تشبه هرمونات الأنثى، لذلك، يجب الحذر واستشارة المختص قبل الاستخدام.

وقالت إن من المؤكد أن هناك تهويلًا كبيرًا حول فيتامين "C"، وفيتامين "D"، والكولاجين، والمغنيسيوم، إذ تبالغ وسائل التواصل الاجتماعي كثيرًا في عرض فوائد المكملات الغذائية.

كما أنه لا تكفي المعلومات المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لاتخاذ قرار تناول المكملات، بسبب مبالغة بعض الناس في تفسير أعراضهم على أنها نقص في فيتامين معيّن، مثل فيتامين "D"، ويبدؤون بتناوله دون تشخيص دقيق، رغم أن السبب قد يكون نقص عنصر آخر مثل المغنيسيوم، لذلك يجب الاعتماد على الفحوصات الطبية والتحاليل التي تحدد الحاجة والجرعة المناسبة.

مواد مجهولة المصدر

تشهد الصيدليات زيادة ملحوظة في طلب النساء على المكملات الغذائية خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في جميع الفئات العمرية، مع تزايد ملحوظ في طلب مكملات فيتامين "D"، بسبب نقصه المنتشر على الرغم من التعرض الكافي للشمس، مما يعكس تأثير نمط الغذاء غير الصحي، بحسب الصيدلانية كنانة الشوفي.

وقالت الشوفي لعنب بلدي، إنه لكي يكون المكمل الغذائي آمنًا ومصرحًا، يجب أن يتوافق مع المعايير الدولية من حيث العيار، وأن تكون الجرعات محددة ضمن الحدود المسموح بها عالميًا، كما يجب أن تحتوي "السواغات" (المواد المضافة) المستخدمة على مواد مناسبة لانحلال الفيتامينات.

فعلى سبيل المثال، يفضل أن يكون فيتامين "D" مضافًا بشكل زيتي أو في كبسولة جيلاتينية لضمان الامتصاص الجيد، وفي الأسواق، يوجد جزء من المكملات الوطنية والمستوردة التي تكون نظامية ومرخصة من وزارة الصحة، لكن هناك جزءًا آخر غير معروف المصدر.

وقد حذرت وزارة الصحة من بعض المنتجات المغشوشة التي قد تحتوي على مواد ضارة مثل الكورتيزون، الذي يسبب زيادة وزن وهمية وفتح الشهية، مع آثاره الجانبية المعروفة.

ومن مخاطر استخدام مكملات غير مرخصة أو مجهولة المصدر، وجود مواد سامة قد تسبب أضرارًا صحية خطيرة.

ورغم وجود مكملات تُباع دون وصفة طبية، فإن 90% منها تكون آمنة ولا تحتوي على مواد خطيرة، مع وجود بعض الاستثناءات كمرضى الأنيميا المنجلية الذين لا يُسمح لهم بتناول الحديد، أو الحوامل اللواتي يُمنع عليهن تناول فيتامين "A".

لذا يجب أن يكون الصيدلاني متمكنًا وخبيرًا بهذه الحالات لتقديم النصح الصحيح والمشورة للسيدات اللواتي يطلبن مكملات بروتين أو حارق دهون.

ذهبية وبرونزيتان لـ"جودو داريا" في بطولة الأندية العربية بمصر

حاز نادي "داريا" الرياضي ذهبية وبرونزيتين في بطولة "الأندية العربية للجودو" التي أقيمت في مصر خلال الفترة الممتدة بين 8 و12 من آب الحالي.

وحصلت اللاعبة كاتيا بولاد على الميدالية الذهبية (فئة البراعم، وزن 23 كيلوغرامًا)، في حين تمكن اللاعبان عباس زيادة (فئة البراعم، وزن 38 كيلوغرامًا) وملاك العبار (فئة البراعم، وزن 40 كيلوغرامًا) من الفوز بميداليتين برونزيتين.

وشاركت في البطولة أندية من السعودية، الإمارات، الكويت، الأردن، قطر، الجزائر، ليبيا، المغرب، العراق، جيبوتي، سوريا، جزر القمر، اليمن، ومصر الدولة المضيفة، وسط منافسة قوية على المراكز الأولى.

مراكز متقدمة رغم التحديات

شهدت بطولة الأندية العربية مشاركة 627 لاعبًا ولاعبة من عدة دول، وتميزت بمستوى تنافسي عالٍ وأداء قوي، وتمكن فريق "داريا" من تحقيق مراكز متقدمة وحصد عدة ميداليات.

وكشف مسؤول الألعاب الفردية، ومدرب "الجودو" في ريف دمشق، باسم قاسم، أن أبرز التحديات التي واجهت الفريق قبل مشاركته في "بطولة الأندية العربية للجودو"، هو الإرهاق الذي أصاب اللاعبين مما أثر على أدائهم، نتيجة التأخر في وصول الموافقة من الجانب المصري حتى مساء يوم البطولة، مما اضطر الفريق والكادر إلى السفر، والوصول إلى مقر الإقامة في وقت متأخر.

واعتبر قاسم هذا الإنجاز خطوة أولى في مسيرة طويلة لإعادة البسمة إلى الرياضة السورية بشكل عام، ولعبة "الجودو" بشكل خاص، وسيتم السعي من خلاله إلى رفد المنتخبات الوطنية بلاعبين مميزين قادرين على المنافسة على أعلى المستويات.

وتم اختيار نادي "داريا" والأبطال لتمثيل سوريا في البطولة العربية للأندية، وفق معايير وضعها "الاتحاد السوري للجودو"، بالتنسيق مع مديرية ألعاب القوة المركزية في وزارة الرياضة والشباب.

وشملت المعايير، بحسب ما أوضحه رئيس اتحاد "الجودو" السوري، خالد جدوع:

• الجاهزية الإدارية واللوجستية: قدرة النادي على تجهيز الفريق، وتوفير المدربين، والالتزام بالأنظمة، وضمان السفر والمشاركة وتجهيز اللاعبين وشحنهم نفسيًا ومعنويًا لإحراز مراكز متقدمة لرفد المنتخب الوطني بالأبطال.

• الجاهزية البدنية والفنية: مستوى اللياقة والمهارة في "الجودو"، بناء على تقييم المدربين ولجنة المنتخبات.

تباين بين اللاعبين

تمثلت اللاعبة كاتيا بولاد، الحاصلة على الميدالية الذهبية في "بطولة الأندية العربية للجودو" بمصر، سجلًا حافلًا بالإنجازات في بطولات سابقة أقيمت شمالي سوريا.

وتعد كاتيا، وفقًا لمسؤول الألعاب الفردية، ومدرب "الجودو" في ريف دمشق، باسم قاسم، من أبرز لاعبات الفريق، نتيجة دعم والدها الكابتن محمد بولاد، بطل آسيا السابق في رياضة "الجودو"، ولاعب منتخب سوريا سابقًا.

وحول الفروق بين اللاعبين، أوضح قاسم أن هناك تباينًا ملحوظًا بينهم، نتيجة الظروف الصعبة التي مرت بها سوريا خلال الحرب، والتي أدت إلى تراجع الرياضة عمومًا، بما في ذلك لعبة "الجودو"، وانخفاض عدد المشاركات الخارجية، وغياب الاهتمام بالفئات العمرية الصغيرة التي تشكل نواة المنتخبات الوطنية.

دعم رسمي للفريق المشارك

قال مسؤول الألعاب الفردية، ومدرب "الجودو" في ريف دمشق، باسم قاسم، إن الفريق حظي بدعم رسمي كبير من وزارة الرياضة والشباب، ومديرية ألعاب القوة المركزية، و"الاتحاد السوري للجودو"، ومدير مديرية الرياضة والشباب بريف دمشق، ورئيس مكتب ألعاب القوة بالمحافظة، بالإضافة إلى محافظ ريف دمشق، ومسؤول المنطقة في داريا.

وشمل الدعم كافة التسهيلات اللوجستية، وحجوزات الطيران، والمساندة المادية والمعنوية، كما لم تبخل الجالية السورية في مصر بتقديم الدعم المادي والمعنوي طوال فترة البطولة.

احتكاك وخبرة رغم غياب التصنيف

على الرغم من أن البطولة العربية للأندية غالبًا لا تدخل بشكل مباشر في التصنيف الدولي العالمي، لأنها بطولة إقليمية وليست ضمن أجندة الاتحاد الدولي، فإنها تؤثر بشكل غير مباشر عبر تحسين أداء اللاعبين وإعدادهم لتحقيق نتائج في البطولات المعتمدة دوليًا.

تحمل المشاركة في البطولات العربية للأندية الكثير من الفوائد لـ"الاتحاد السوري للجودو" على المستوى الفني والتنظيمي، وفقًا لرئيس اتحاد "الجودو" السوري، خالد جدوع، منها:

• رفع مستوى الاحتكاك والخبرة: مواجهة أندية قوية من دول عربية أخرى تمنح اللاعبين خبرة تنافسية عالية، خصوصًا في أسلوب اللعب المختلف واستراتيجيات الخصوم.

• تطوير المستوى الفني: هذه البطولات غالبًا ما تكون فرصة لتقييم أداء اللاعبين والوقوف على نقاط القوة والضعف قبل البطولات القارية أو العالمية.

• بناء سمعة الاتحاد: المشاركة النشطة في البطولات الخارجية تعكس التزام الاتحاد السوري بالحضور القوي على الساحة الرياضية العربية.

وأوضح جدوع أن التصنيف الدولي لسوريا كدولة في "الجودو"، يعتمد أساسًا على نتائج اللاعبين في البطولات المعتمدة من "الاتحاد الدولي للجودو" (IJF)، مثل البطولات الكبرى (Grand Prix, Grand Slam) وبطولات العالم والبطولات القارية.

خطة ومنافسات مقبلة

يتحضر "اتحاد الجودو السوري" للمشاركة في بطولة كأس آسيا (للفئات المختلفة) التي ستقام في الأردن بين 18 و25 من آب الحالي.

ولفت رئيس الاتحاد، خالد جدوع، إلى أنها المرة الأولى في تاريخ سوريا التي ستشارك فيها بفريق كامل لجميع الفئات الذكور والإناث، وذلك بعد دعم مديرية ألعاب القوة المركزية، ووزير الرياضة والشباب.

كما يتم التحضير، لإقامة بطولات الجمهورية لجميع الفئات، بالإضافة إلى دورات حكام ومدربين مركزية وفرعية.

ووضع "اتحاد الجودو السوري" خطة لدعم المتميزين، وخاصة الحاصلين على ميداليات في البطولات الخارجية.

تتضمن الخطة إدراج اللاعبين المتميزين في معسكرات تدريبية خاصة محلية أو خارجية لرفع المستوى الفني، ومنحهم أولوية للمشاركة في البطولات الدولية المقبلة ضمن فئتهم العمرية، بالإضافة إلى تأمين الدعم اللوجستي والطبي بما في ذلك تجهيزات التدريب، والبدلات الرسمية لـ"الجودو"، والمتابعة العلاجية في حال الإصابات.

وتشمل الخطة إقامة برامج تطوير فردية بالتعاون مع المدربين لتصحيح الأخطاء وتعزيز نقاط القوة، وتكريمهم معنويًا وماديًا بالتنسيق مع مديرية ألعاب القوة المركزية في وزارة الرياضة والشباب، لتحفيزهم على الاستمرار.

تتويج لاعبة نادي داريا كاتيا بولاد بالميدالية الذهبية ضمن منافسات بطولة الأندية العربية للجودو في مصر – 11 آب 2025 (الاتحاد السوري للجودو/ فيسبوك)

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحـد 17 آب/أغسطس 2025
العـدد 704 – السنـة الرابعة عشرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

"كرنفال مرمريتا" يحتجب هذا العام

اللجنة المنظمة: الظروف العامة لا تحتمل احتفالات

عنب بلدي – سدرة الحريري

بعد سبعة أعوام من عودته، غابت ألوان وطبول "كرنفال مرمريتا" عن شوارع البلدة هذا العام، إذ أعلنت اللجنة المنظّمة إلغاء الفعاليات التي كان من المقرر أن تقام في 14 من آب الحالي، كوقفة "وفاء لأرواح شهداء تفجير كنيسة مار إلياس في دمشق، وشهداء الساحل والسويداء"، ولأسباب قالت إنها تتعلق بالظروف العامة التي لا تحتمل احتفالات ضخمة.

جورج شوك، عضو اللجنة التنظيمية، قال إن "الوضع في البلد لا يحتمل احتفالات ضخمة، و(كرنفال مرمريتا) بطبيعته احتفال كبير بعدد حضوره وتنوع فعالياته".

وأضاف، "كما أننا ألغيناه حدادًا على أرواح شهداء سوريا في الفترة الماضية"، مشيرًا إلى أن السلطات قدمت كامل التسهيلات لإقامته، لكن اللجنة فضّلت أن تكون هذه السنة بمثابة استراحة تمهيدًا للعودة العام المقبل بشكل أفضل.

على مدى 12 عامًا، عاش السوريون ويلات الحرب التي تركت بصمتها الثقيلة على المدن السورية، وكانت حمص من أوائل المحافظات التي شهدت مآسي وعمليات عسكرية تسببت بسقوط ضحايا مدنيين ودمار وتهجير، كما توقّف فيها "كرنفال مرمريتا" لخمس سنوات متتالية، من 2011 حتى 2015، إذ غابت الألوان عن شوارع البلدة، قبل أن يعود بشكل عفوي عام 2016، ويتخذ طابعه الرسمي مجددًا في 2017.

ما "كرنفال مرمريتا"؟

في قلب وادي النصارى بريف حمص، تتحول بلدة مرمريتا في 14 من آب كل عام إلى مسرح مفتوح للألوان والموسيقا والقصص الحية، مع انطلاق "كرنفال مرمريتا" الذي يعود تاريخه إلى عام 1975، احتفاء بعيد السيدة العذراء، الذي يرمز في المعتقد المسيحي إلى انتقال مريم العذراء إلى السماء.

منذ ساعات الصباح، تبدأ ساحة القرية بالامتلاء بمجموعات من أبناء البلدة وزوارها، الذين يأتون من مختلف المحافظات السورية، إذ يرتدي المشاركون أزياء تنكرية تحاكي أحداثًا تاريخية وقضايا اجتماعية وشخصيات رمزية، تصطف استعدادًا لمسيرة تتنافس فيها الفرق على أفضل عرض قصصي، وسط أجواء غامرة بالتصفيق والهتافات.

تجوب العروض الكشفية شوارع البلدة على وقع الطبول والموسيقا، فيما يُزيَّن تمثال السيدة العذراء بالورود ويحمل في موكب احتفالي يتجه نحو "جبل السيدة"، وهناك تنقسم الجموع بين من يواصل الاحتفال في البلدة، ومن يختار إحياء الليلة على قمة الجبل، في مشهد يختلط فيه البعد الروحي بالبهجة الشعبية.

لكن ما يمنح "الكرنفال" نكهته الخاصة، هو أنه مساحة مفتوحة للجميع، حيث يلتقي المسلمون والمسيحيون دون حواجز، يتبادلون الغناء والرقص ويشاركون لحظات الفرح نفسها، كما تؤكد اللجنة المنظّمة، التي ترى فيه "جسرًا للمحبة والسلام، يبقى حاضرًا رغم كل ما مر على البلاد".

احتفال تجاوز الحدود الدينية

لا يذهب الزوار إلى مرمريتا في 14 من آب فقط من أجل الاحتفال بعيد السيدة العذراء، بل لأن "الكرنفال" تجاوز منذ سنوات حدوده الدينية، ليصبح مناسبة اجتماعية واسعة تحاكي كل المجتمع السوري.

سارة خوري (20 عامًا) ابنة مدينة السويداء، وهي طالبة جامعية، تحدثت لعنب بلدي عن زيارتها لـ"الكرنفال"، "في مرمريتا هناك أكلات وتراث خاص غير موجود في أي منطقة أخرى"، وسط الأزياء الملوّنة وقرع الطبول، تمتد رائحة "الهريسة" في الأزقة، وهي الطبق الأبرز في عيد السيدة، وهي عبارة عن لحم غنم مسلوق مع القمح، "مُتبّل بمزيج من البهارات"، ويقدَّم للضيوف كجزء أصيل من الاحتفالات.

لا يُعتبر تناولها مجرد وجبة، بل هي طقس جماعي يربط الناس بالموروث المحلي.

ورغم ارتباط "الكرنفال" بجذوره الدينية، تحوّلت ساحته الرحبة إلى مساحة مدنية مفتوحة، حيث يتقاسم المسلمون والمسيحيون الغناء والاحتفال، مردّدين الأغاني الشعبية الخاصة بالبلدة.

علاء قسّام، شاب مسلم من دمشق، وصف، لعنب بلدي، تجربته في العام الماضي، "لم أشعر أني ضيف، كنا جميعًا نحتفل وكأننا عائلة واحدة، وهذا هو أجمل ما في (الكرنفال)".

تتوارث البلدة رسالة بسيطة وعميقة في أن المحبة والسلام قادران على جمع السوريين مهما فرّقتهم الأزمات.

بالنسبة لأهالي مرمريتا، لا يُختزل "الكرنفال" في الاستعراضات والعروض، بل في الرسالة التي يحملها وهي أن المحبة والسلام والألفة يمكن أن تبقى حيّة.

وفي هذا قالت مرح (18 عامًا)، لعنب بلدي، وهي تستعيد ذكرياتها من "الكرنفال" الماضي، "كنت زائرة ولا أعرف أحدًا سوى أصدقائي الذين خرجت معهم، لكنني كنت أشعر هناك أني أعرف الجميع وأحبهم"، وأضافت، "اكتسبت الكثير من الأصدقاء بعد (الكرنفال) ونتواصل حتى اليوم".

ختمت الفتاة العشرينية، "عندما يحين موعده من جديد، سيجد القادمون من كل مكان أن الساحة ذاتها ما زالت تحتضنهم، وأن الفرح، كما اعتادوا، لا يحتاج إلى دعوة، بل يكفي أن تأتي لتجد نفسك جزءًا من عائلة كبيرة اسمها مرمريتا".

احتفالات في بلدة مرمريتا بريف حمص بمناسبة عيد السيدة – 14 آب 2025 (جوني نعمة)

اضربه زومين دهان

خطيب بدلة

سمعت بمصطلح "زومين دهان" في أروقة التلفزيون السوري، عندما كنت أتعامل مع التلفزيون، من خلال النصوص التي أكتبها. كان استخدام هذا المصطلح يكثر في أثناء توزيع الأدوار الرئيسة للمسلسلات التلفزيونية.

ذات يوم، قال لي أحد الممثلين الكوميديين: إن مخرجينا يفتقرون إلى حس المغامرة، ولذلك تراهم يضربون كل واحد منا، نحن الممثلين، "زومين دهان"، ويشلحونه جانبًا.

قلت له: عفوًا، لم أفهم.

قال: عندما يصل المخرج إلى مرحلة توزيع أدوار مسلسله، ويحتاج إلى ممثل لأداء دور لممثل كوميدي، مثلًا، يذهب تفكيره، مباشرة، إلى فارس الحلو، أو باسم ياخور، أو أندريه سكاف، أو أيمن رضا... يلزمه شاب وسيم، ليلعب دور العاشق الـ"حَبّيب"، يسجل اسم باسل خياط، أو تيم حسن، وعنده أسماء سيدات لدور العاشقة، وأخرى لدور الأم، وللسيدة "اللمضة"، وللمرأة "الشرنة"، وأسماء لدور البلطجي من الرجال، والمنافق، والفتنجي.

هذا النوع من الدمغات، أو "الزومات"، لا يقتصر على ممثلي التلفزيون، فهو يلتصق بمعظم المشاهير في الأدب، والفن، والسياسة.. يحصل هذا بالمصادفة، أو نتيجة لالتباس ما، أو بفعل فاعل يعمد إلى تحسين صورة الشخص، أو تشويه سمعته، فمما التصق بسيدة الغناء العربي، أم كلثوم، أنها كانت تحقد على أسمهان، لأنها كانت تنافسها على صدارة الغناء في مصر، ولو فكرنا بالأمر مليًا، لوجدنا هذا الظن مخالفًا للمنطق، فما كانت تمتلكه أم كلثوم من صوت، وثقافة فنية، وذائقة أدبية، وإمكانات، يجنبها مثل هذا النوع من الغيرة، والتفكير الضيق.

وأما النجمة فيروز، فأشيع عنها إعجابها بحسن نصر الله، وهذه "التهمة" التصقت بها، حتى إنني، محسوبكم، طلبت ممن يرددون هذه الأكذوبة، أن يأتوني برابط لأي تصريح صادر عنها بهذا الخصوص، فلم يأتني أي جواب.. وأما زياد الرحباني، فكان ينتمي إلى محور الممانعة، بالفعل، ويصرح بآرائه علنًا..

وأما عن "الزومين من الدهان"، فقد قال زياد، في مقابلة تلفزيونية، إنهم ألصقوا به تهمة مفادها أنه لا يستطيع أن يلحن إذا لم يكن محششًا، رغم أنه لا يحشش أصلًا، وبأن أغنية "نَوّرها نَوّر"، التي تتحدث عن الحشيش، ليست من تأليفه، ولا من تلحينه.

ومما هو معلوم أن المفكر صادق جلال العظم، انحاز إلى الثورة السورية، منذ بداياتها.. ومما حصل معه، أن عبارة غريبة جدًا، نُسبت إليه، وضُرب، بسببها، زومين دهان، وهي:

الثورة السورية هي ثورة، سواء تأسلمت أو تعلمنت، هي كاشف أخلاقي وإنساني وثقافي لكل البديهيات القديمة... وأنا العبد الفقير لله وحرية الإنسان سأبقى معها، حتى لو التهمتني، حتى لو كنت من ضحاياها، حتى لو دفعت الثمن غاليًا لا يقل عن حياتي.. سأبقى منحازًا لها، ما دمت قادرًا على التنفس.

أنا، شخصيًا، متأكد من أن المرحوم صادق لم يقل كلمة واحدة من تلك العبارة، وهي لا تتناسب، أصلًا، مع طريقة تفكيره التي يعرفها طلابه، ودارسوه، مع ذلك، يجري الحديث عنها، والاستشهاد بها، حتى الآن، وإذا أنت تتبعتها، من خلال محرك البحث "جوجل"، ستعثر على مجموعة من المقالات، التي تحللها، وتفندها، وترتكز عليها!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper